موقف ابن مالك من الخلاف النحوي
في باب (التوابع) من خلال كتابه شرح التسهيل
عرضاً ومناقشة

الدكتور

محمد محمد أحمد عبد الباري

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنوفية

١٤٤٢هـ/٢٠٢١م

موقف ابن مالك من الخلاف النحوي في باب التوابع من خلال كتابه (شرح التسهيل) عرضًا ومناقشة

دكتور/ محمد محمد أحمد عبدالباري
قسم اللغة العربيّة، كلية اللغة العربية بالمنوفية، جامعة الأزهر ، مِصْر .
البريد الإلكتروني:mohamedabdelbary.lan@azhar.edu.eg

ملخص البحث

غاية هذه الدراسة هي بيان موقف ابن مالك الأندلسي من آراء النحويين واختلاف كلمتهم في باب التوابع، من خلال كتابه الموسوم بـ(**شرح التسهيل**)، وهو كتاب حافل بنقل آراء أعلام النحويين السابقين على اختلاف مذاهبهم، وبخاصة آراء البصريين والكوفيين، ولم يكن ابن مالك مجرد ناقل لهذه الآراء وغيرها، بل كان يشرحها ويناقشها، فيتفق معها حينًا، ويختلف معها حينًا، ويُرجح بعضها على بعض حينًا آخر.

وقد اشتملت هذه الدراسة على تعريف موجزٍ بـ(ابن مالك) وكتابه المذكور، ثمَّ عرض مسائل الخلاف بين النحويين ومناقشتها، وبيان موقف ابن مالك منها في ضوء ما ورد في مؤلفات النحويين واللغويين، مع بيان الرأي الراجح مؤيدًا بالدليل والبرهان ما أمكن.

الكلمات المفتاحية: موقف ابن مالك– الخلاف النحوي– باب التوابع.

Ibn Malik's position on the grammatical dispute in the chapter of the followers through his book Sharh Al-Tasheel
Presentation and discussion

Mohamed Mohamed Ahmed Abdel Bari
Faculty of Arabic Language in Menoufia, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail : Mohamedabdelbary.lan@azhar.edu.eg

Abstract:

The purpose of this study is to clarify the mawgf of Ibn Malik Al-Andalusi regarding the views of the grammarians and the difference of their word in the chapter of the followers, through his book entitled (Explanation of Facilitation), which is a book full of transmitting the opinions of the most prominent of the former grammarians of different sects, especially the views of the Basrians and the Kufians, Ibn Malik was not just He was a transmitter of these mawgf and others, but he used to explain and discuss them, agreeing with them at times, disagreeing with them at times, and favoring some of them at another time.

This study included a brief introduction to (Ibn Malik) and his aforementioned book, then presented and discussed issues of disagreement between the grammarians, and a statement of Ibn Malik's position on them in light of what was stated in the books of grammarians and linguists, with an explanation of the correct opinion supported by evidence and proof as possible.

Keywords: Ibn Malik's mawgf - the grammatical dispute - the chapter of the followers.

المقدمة

الحمد لله ذي العزة والجلال، والطول والإنعام، أحمده سبحانه على توالى مننه، حمداً يبلغ رضاه، ويوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وأصلِّي وأسلِّم على خير خلق الله، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله، اللهمَّ صلِّ وسلِّم وباركْ عليه، وعلى إخوانه المُصْطَفَيْنَ الأخيار، وآله الأطهار، وصَحْبه الأبرار، وعلى كل من سلك سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد اتفق علماء العربية على أنَّ علم النحو هو قانونُ العربية الذي تَرْجِعُ إليه في جُلِّ مسائلها، وهو العلم الذي لا يستقل أيُّ علم من علوم العربية بنفسه عنه، أو يستغني عن معونته، وليس عجبًا أن يصفه شهاب الدين القلقشندي بأنه (قانونُ اللغة وميزانُ تقويمها»[1]

وهو (العلم المستطيل)، بمعنى: أنَّ الكلام به يكمل، والخطاب به يجمل، وأنَّ جميع العلوم مفتقرة إليه، ولذا تفرَّغَ له العباقرةُ من أسلافنا، يجمعون أصولَه، ويثبِّتون قواعدَه، ويرفعون بنيانه شامخًا في إخلاص نادرٍ، وصَبْرٍ لا ينفد، وقد احتَدَمَ التَّنافسُ فيما بينهم، فصار لكلِّ قُطْرٍ منهم مذهب، ولكل عالم منهجٌ، وطريقةٌ يسلكها فيه.

وكان من أوائل من برز من بين هذه الأقطار مدينتا البصرة والكوفة، فرسم كلٌّ فريق الحدود التي احتذى أمثلتها، وخالف فيها؛ فانماز النحو في الكوفة عن النحو في البصرة، واحتدم الجدال، واشتد التنافس والمناقشة بين الفريقين، نظراً لاختلاف مشاربهما.

وابن مالك واحدٌ من هؤلاء الَّنفرِ الكريم، الذين عرفوا لعلم النحو حقَّهُ وقدْرَه، من دِقَّةِ النَّظر، وحسنِ الفقه، وكريمِ الرِّعاية، قال عنه الذهبي: «صَرَفَ هِمَّتَه إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغايةَ، وحازَ قصبَ السَّبق، وأربى على المتقدمين».[2]

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ١٦٧/١.
(٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي٢٨٣/٥.

ولقد عكف ابن مالك على ذلك الحصاد الطَّيب الذي سَبَقَ به الأوائِلَ، شارحًا، ومتعقبًا وناقدًا، ومضيفًا ومستدركًا.

ويشهد لابن مالك مصنفاتُه الكثيرة، التي يتجلَّى فيها أمارات التحقيق، وطول الباع، ومن أشهر هذه المصنفات كتابه (شرحُ التسهيل)، فهو من أعظم كتب النحو قدرًا، وأبعدها أثراً؛ لما فيه من حسن التقسيم، وجمال العرض، وقوة الابتكار، وتذليل النحو لمن طلبه، وتعبيد الطريق لمن قصده، ولذا أصبح هذا الكتاب مرجعًا أساسيًّا من المراجع المهمة لكل دارس للنحو، وفروع العربية، اهتمَّ فيه ابن مالك بذكر القضايا الخلافية بين النَّحويين، سواء على مستوى المدارس النَّحوية، أو على مستوى الأشخاص، شأنه في ذلك شأن علماء عصره، فهو لم يشذ عن النهج الذي ساروا عليه، معتمدًا على ثقافته الواسعة، ومفهومه الخاص.

ولم يكتف ابن مالك بمجرد نقل الآراء وعرضها، بل كان يشرحها، ويناقشها، فيتفق معها حينًا، ويختلف معها حينًا، ويرجِّح بعضها على بعض حينًا آخر.

وقد عقدتُ العزم –مستعينًا بالله– على عمل دراسة في هذا الكتاب القيِّم، تتضمَّن موقف ابن مالك من الخلاف النحوي في باب (التوابع)، تحت عنوان: **(موقف ابن مالك من الخلاف النحوي في باب (التوابع) من خلال كتابه (شرح التسهيل) جمعًا ومناقشةً)**

وتعدُّ هذه الدراسةُ حلقةً من حلقات البحث في الخلاف النحوي في هذا الكتاب، والتي سبقني إليها بعضُ الباحثين في دراسة مسائل الخلاف في هذا الكتاب، ومن هذه الدراسات السابقة:

١- المسائل الخلافية في شرح التسهيل لابن مالك من أوله إلى باب العدد وكناياته (أي في الجزأين الأول والثاني من هذا الكتاب)، للدكتورة/ أمال علي عبدالعال عبدالرحمن (رسالة دكتوراه) بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات– جامعة الأزهر، عام١٤٢٥/٢٠٠٤م.

٢- موقف ابن مالك بين البصريين والكوفيين في الابتداء وبعض نواسخه، للباحث/أحمد محمد عبدالمكرم إدريس، رسالة دكتوراه بكلية الآداب – قسم اللغة العربية – جامعة الخرطوم، عام ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.

ويلاحظ من خلال عنوان الدراستين أنَّ الباحثين لم يتعرضا لدراسة مسائل

الخلاف في باب التوابع، وهذا ما دفعني إلى دراسة مسائل الخلاف في هذا الباب، وبيان موقف ابن مالك من هذا الخلاف.

واقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مبحثين تسبقهما مقدمة، ويقفوهما خاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة.

أما المبحثان، فقد جعلت أولهما تحت عنوان: ابن مالك، وكتابه (شرح التسهيل)، وفيه تحدثت عن ابن مالك من حيث: اسمه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ونشأته، وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومنزلته العلمية، ومصنفاته، ووفاته، ومذهبه النحوي، ثم تحدثت عن كتاب (شرح التسهيل) من حيث المنهج، والمميزات.

وجعلت المبحث الثاني تحت عنوان: (مسائل النحو الخلافيَّة في باب (التوابع) وموقف ابن مالك منها)، وفيه قمت بمناقشة كل مسألة على حدة، وذكرت أقوال العلماء فيها، موضحًا رأى ابن مالك، ثم بيان الرأي الراجح، مؤيدًا ذلك بالدليل ما أمكن.

وأمَّا الخاتمة فقد بينت فيها أهم النَّتائج، والملاحظات التي أسفر عنها البحث.

وبعد فهذا عمل بشري كسائر أعمال البشر، يعتريه النقص والقصور، ولكن حسبي أنني بذلت فيه غاية جهدي، أملاً في تقديم عمل طيب، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وهو حسبي ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

التعريف بابن مالك

١- اسمه، وكنيته، ولقبه:

نصَّ أكثر المؤرخين ممن ترجموا لابن مالك على أنَّ اسمَه هو: محمدبن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّاني، ويُكنَّى بأبي عبدالله، ولُقِّبَ بجمال الدِّين(١) .

٢- مولده، ونشأته:

في مدينة (جيان الحرير)، وهي بلدة من مشاهير بلاد الأندلس ولد ابنُ مالكٍ سنة ستمائة على الأغلب(٢)، وقيل: سنة ثمان وتسعين وخمسمائة(٣)، وقيل : سنة إحدى وستمائة.(٤)

وذكرت المصادر أنَّه نشأَ بـ(جيَّان)، وعاش طفولته مع والديه، ولم تذكر شيئًا عن تفصيل هذه النَّشأة، سوى أنَّه كان متعلِّقًا بالعلم، وشيوخه يتتلمذُ عليه ويحضر مجالسَهم.(٥)

٣- تنقلاته ورحلاته:

قضى ابن مالك حياته متنقلًا بين البلاد المختلفة، فرحل من الأندلس إلى الشَّرق، وهو شاب، ونزل في القاهرة، ثم رحل إلى الحجاز، وأدَّى فريضة الحجِّ، ثم قَدِمَ دمشق، ثم توجه إلى حلب، فنزل بها، ثم بحماة، وبعلبك، ثم عاد إلى دمشق، واشتغل بالتدريس، وتولّى مشيخة العادلية الكبرى(٦)، وكان في كل مكان ينزله

---

(١) ينظر الوافي بالوفيات للصفدي ٣٥٩/٣، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي ص٢٢٩، وطبقات النحاة واللغويين ص١٣٣، وبغية الوعاة للسيوطي١٣٠/١.

(٢) ينظر البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٨/٣.

(٣) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٨٠/٢.

(٤) ينظر شذرات الذهب ٣٣٩/٥، وبغية الوعاة ١٣٠/١.

(٥) ينظر بغية الوعاة ١٣٠/١.

(٦) هي الآن مقر المجمع العلمي العربي بدمشق، وقد كان بها مسكن منْ يتولَّى المشيخة، والتدريس، ومسكن ابن مالك باقٍ بها إلى اليوم. ينظر مقدمة التسهيل ص١٣، ومقدمة شرح التسهيل ١٠/١، هامش (٢) .

يسعى إليه طلاب العلم، وعشَّاق المعرفة؛ ليستفيدوا منه، ويأخذوا عنه ما برع فيه من النحو، والصرف، واللغة، والحديث، والقراءات، فكان يقرأ، ويدرِّس، ويبحث ويدوِّن، ويصنِّف، ثم يُملِي على مريديه.(١)

٤- أخلاقه وصفاته:

أجمعت كلمة المترجمين لابن مالك على أنَّه كانَ يمتاز بالأخلاق العالية، والطباع الحميدة، ورقة القلب، وكمال العقل، ومتانة الدِّين، فكان لا يُرى إلَّا وهو يصلي، أو يتلو كتاب الله، أو يصنِّف، أو يُقرئ، وكان رحمه الله صادق القول، شديدَ التواضع، مهذَّبًا، ذا رزانة، وحياء، ووقار، كثيرَ المطالعة، سريع المراجعة، فغدا بذلك موضع الرضا والاحترام، والتكريم والتبجيل من كل من عرفه، أو اتصل به، ولم يسمع أنَّ واحدًا من مريديه، أو المخالطين له أنكر عليه شيئًا رآه فيه. (٢)

٥- أساتذته وشيوخه: (٣)

تلقَّى ابن مالك العلمَ عن شيوخ من علماء المغاربة، والمشارقة في النَّحو واللغة، والقراءات، والفقه، والحديث، وغير ذلك من العلوم، وأشهرهم في بلاد الأندلس:أبو الحسين ثابت بن خيار الكلاعي الغرناطي، والمعروف بابن الطيلسان (ت٦٢٨هـ)، والأستاذ أبو علي محمد بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي النحوي، المعروف بالشلوبين، أو الشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، وأبو عبدالله ابن مالك المرشاني (ت٦٩٨هـ).

ومن أشهر شيوخه في المشرق: ابن صبَّاح أبو صادق الحسن بن صبَّاح، المصري (ت٦٣٢هـ)، وابن أبي الصقر: أبو الفضل نجم الدين مكرَّم

(١) ينظر النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥.
(٢) ينظر شذرات الذهب ٣٣٩/٥، ونفح الطِّيب٢٢٢/٢، وبغية الوعاة ١٣٤/١.
(٣) ينظر نفح الطيب ٢٢٢/٢، ٢٢٣، وغاية النهاية ١٨٠/٢، ١٨٢، والوافي بالوفيات ٣٥٩/٣، وشذرات الذهب ٣٣٨/٥، ٣٣٩، والبلغة ص٤٦، وبغية الوعاة ١٣٥/١.

بن محمد بن حمزة، القرشي الدمشقي (ت٦٣٥هـ)، وابن الخباز: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، والسخاوي أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالصمد الهمداني (ت٦٤٣هـ)، وابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي (ت٦٤٣هـ)، وابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الكردي (ت٦٤٦هـ).

٦- تلامذته:(١)

تردد على ابن مالك كثيرٌ من طلابِ العلمِ، وأخذوا عنه، واستفادوا منه، وصاروا علماء، وأشهرهم: ولده بدر الدين (ت٦٨٦هـ)، والإمام النووي: شرف الدين أبو زكريا يحيى بن شرف، صاحب الأذكار، وشارح صحيح مسلم (ت٦٧٢هـ)، وابن جعوان الأنصاري: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن محمد بن عباس (ت٦٨٢هـ)، وابن المنجَّى: زين الدين أبو بكر منجَّى بن عثمان بن المنجَّى التنوخي (ت٦٩٥هـ)، وابن النحاس الحلبي: بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد (ت٦٩٨هـ)، والبعلي: شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح (ت٧٠٩هـ)، وابن العطار: علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داوود (ت٧٢٤هـ)، وابن جماعة: بدر الدين أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن جماعة، قاضي القضاة (ت٧٣٣هـ).

٧- مصنفاته:(٢)

كان لابن مالك موهبة عظيمة، ومقدرة فذَّة على التأليف، فكتب مصنَّفاتٍ، وكتبًا كثيرةً، متنوعة، في اللغة، والنحو، والقراءات، والحديث، والفقه، وأصوله، وكلها حسنةٌ، ونافعة، وأهم هذه المصنَّفات ما يلي:

- الكافية الشافية: منظومة طويلة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت، من مزدوج الرجز، تضم النحو والصرف معًا.
- والوافية في شرح الكافية الشافية.

---

(١) ينظر المراجع السابقة.

(٢) ينظر هدية العارفين١٣٠/٢، وطبقات النحويين واللغوين ١٣٥/١، وشذرات الذهب ٣٣٩/٥، وبغية الوعاة ١٣٢/١،١٣١، وكشف الظنون ٢٠٥/١.

- الخلاصة المشهورة بالألفية، وهي منظومة في نحو ألف بيت، أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في (الكافية الشافية)، من نحو وصرف، وهي من أعظم كتب النحو أثرًا، وأدومها ذكرًا.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وهو مختصر من كتابه المفقود (الفوائد في النحو).
- شرح التسهيل.
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وهو كتاب مختصر، يضم أصول النحو.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.
- سبك المنظوم وفك المختوم.
- المقدمة الأسدية، وهي رسالة صغيرة في النحو.
- لامية الأفعال، وهي منظومة في (١١٤ بيتًا) من بحر البسيط.
- تحفة المودود في المقصور والممدود، وعدد أبياتها (١٦٢بيتًا) .
- شرح تحفة المودود في المقصور والممدود، وهو شرح لقصيدته السابقة.
- إيجاز التعريف في علم التصريف.
- القصيدة المالكية في القراءات السبع.
- اللامية في القراءات.

٨- مكانته العلمية:

لقد كان لابن مالك – رحمه الله– مكانة علمية مرموقة، بوَّأته منزلًا بين أهلِ العلمِ، يتجَّلى ذلك في ثناء العلماءِ عليه، ووصفِهِ بالإمامَةِ، والتقدُّمِ في العلم، وإتقان التأليفِ وحُسنِه:

- يقول الأسنوي: «كان إمامَ وقتِهِ في اللغة والنحو، والقراءات، وحفظ أشعار العرب، مشاركًا في الحديث، والفقه، ديِّنًا صالحًا، كامل العقلِ، والوقارِ، والتُّؤدة»(١).
- وقال الذَّهَبِي: «صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان إمامًا في القراءات وعللها، وصنف

(١) طبقات الشافعية ٢/٤٥٤.

فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار الشاطبية، وأما في اللغة: فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها، وأمَّا في النَّحو والتَّصريف: فكان فيه بحرًا، لا يجارى، حبرًا لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكان الأئمةُ الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه، هذا مع ما عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النَّوافل، وحُسْنِ السَّمت، ورقَّةِ القلب، وكمال العقل، والوقار، والتؤدة ».(١)

٩- وفاته:

بعد عمر ناهز اثنتين وسبعين سنة، وحياة مليئة بالنشاط العلمي، والتدريس والتأليف، توفي ابن مالك –رحمه الله– بدمشق في الثاني عشر من شهر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة النبوية، وصُلِّيَ عليه في الجامع الأموي، ودُفنَ بسفح قاسيون بالروضة، قرب الموفق في تربة القاضي عز الدين بن الصائغ.(٢)

وقد رثاه شرف الدين الحصني بقوله (من بحر الخفيف):

يـــا شَـــتَاتَ الأَسْـــمَاءِ والأَفْعَـــالِ بعـــدَ مـــوتِ ابـــنِ مَالِـــكٍ المِفْضَـــالِ

وانجِـــرَافِ الحُـــرُوفِ مِـــنْ بَعْـــدِ ضَـــبْطٍ مِنْـــهُ فِـــي الانفِصَـــالِ والاتِّصَـــالِ(٣)

١٠- مذهبه النحوي:

ارتبط تاريخ النحو العربي ارتباطًا وثيقًا بنحاةِ البصرة، فهُم روَّادُه الأُوَل، الذين وضعوا أسسَه، وهم أبرزُ أئمته الذين أقاموا بناءَه، فالنَّحو نشأ، وشبَّ بصريًّا.

يقول ابن سلام: «وكان لأهل البصرة في العربية قُدْمَةٌ، وبالنَّحو، ولغات العرب، والغريب عناية»(٤).

ويقول ابن النَّديم عن نحاة البصرة والكوفة: «إنما قدمنا البصريين أولًا؛ لأنَّ

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي٥/٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) ينظر نفح الطيب ٢/٢٢٦، وشذرات الذهب ٥/٣٣٩، وبغية الوعاة ١/١٣١.

(٣) ينظر فوات الوفيات ٣/٤٠٨، والوافي بالوفيات٣/٣٦٠.

(٤) نقلا عن المدارس النحوية ص ٢٠.

علم العربية عنهم أُخِذَ»(١).

وقد دوَّنَ البصريون قواعدهم، وأقاموها على ثلاثة عناصر:(٢)

الأول: الاستقراءُ والسَّماع من العرب الموثوق بعربيتهم، والمقطوع بعراقتهم في العروبة.

الثاني: إقامة قواعد النحو وقوانينه على الكثير الغالب في الاستعمال العربي، قرآنا، وشعراً، وتأويل ما خالف هذه القوانين، أو الحكمُ عليه بالضرورة، إن كان شعرًا، فإن لم يتيسر هذا، و لا ذاك عدُّوه شاذًّا، يحفظ ولا يقاس عليه.

الثالث: تغليب القياس، والتماس العلل لما أسسوه من قواعد وقوانين.

وابن مالك كان بالبصريين أشبه، وإلى مدرستهم أقرب، فقد كان يميل إليهم في أغلب مباحثه، وكثيرًا ما كان ينسب نفسه إليهم في نصوص كثيرةٍ، وردت في مصنفاته، منها:

- يقول في تعريف المفعول المطلق: «المصدر اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا، أو واقع على مفعول،... وهو أصل الفعل لا فرعه، خلافًا للكوفيين، وكذا الصفة، خلافًا لبعضِ أصحابِنَا».(٣)

  فقوله : (أصحابنا) يعني البصريين، بدليل مقابلته لهم بالكوفيّين.
- ويقول في تقديم الخبر على المبتدأ: « وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من **أصحابنا**».(٤)
- ويقول في تثنية (أجمع و جمعاء): « وأجاز الكوفيون وبعض **أصحابنا** تثنية أجمع وجمعاء».(٥)

---

(١) الفهرست لابن النديم ص١٠٢، وينظر المدارس النحوية ص٢٠.

(٢) ينظر نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ص٧٦، ٧٧، ومدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها د/ عبد الرحمن السيد ص٢٢٥، ٢٢٧، وابن هشام الأنصارى آثاره ومذهبه النحوي د/ على فودة ص٣٩٧.

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٨٧.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/١.

(٥) السابق ٢٩٣/٣.

- ويقول في باب إعراب الفعل: « والأمر المدلول عليه بخبر، أو اسم فعل كالمدلول عليه بفعله في جزم الجواب، لا في نصبه، خلافا للكسائي، وفي نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر، ولبعض أصحابنا في نصب جواب نَزال وشبهه».(١)

وهكذا يتضحُ لنا الاتجاه النحوي لابن مالك، فهو يقول بقولهم، ويتمسك بأصولهم، ولا أدل على ذلك من مخالفته للكوفيين في معظم آرائهم، وهذه المخالفة سمة واضحة في مصنفات ابن مالك لنزعته البصرية، وليس معنى هذا أنَّه يسير في ركاب البصريين، أو ينحاز إلى آرائهم دون تبصر، فهو حر الرأي، ناضج الفكر، يرجح ما يراه راجحًا، ويضعف ما يراه ضعيفا، ودليل ذلك ميله إلى مذهب الكوفيين، والأخذ بآرائهم في بعض المسائل، كموافقته لهم في جواز دخول لا م الابتداء على حرف التنفيس الواقع خبرًا لـ(إنَّ)، في نحو (إنَّ زيدًا لسوف يقوم)(٢)، وجواز نيابة غير المفعول به مع وجوده،(٣) استشهادًا بقراءة أبي جعفر: ﴿**لِيُجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾(٤)، وإعرابه الضميرَ المنصوبَ المنفصلَ بعد الضمير المنصوب المتصل في نحو (رأيتُكَ إيَّاكَ) توكيدًا، لا بدلًا (٥)، وجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(٦)استشهادًا بقراءة حمزة: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**﴾(٧) بجر (الأرحام)(٨).

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٢٣٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٩/٢.

(٣) ينظر السابق ١٢٨/٢.

(٤) سورة الجاثية، من الآية (١٤).

(٥) ينظر التسهيل ص ١٦٦.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥.

(٧) سورة النساء، من الآية (١).

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥، وينظر في قراءة حمزة : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٢٦، والتبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص١٧٩، والتيسير في القراءات السبع لابي عمرو ص٩٣، والكافي لأبي عبدالله الرعيني ص٨٠.

وغير ذلك مما ستكشف عنه هذه الدراسة من بيان موقف ابن مالك من مسائل الخلاف النحوي في باب التوابع إن شاء الله.

١١- كتاب شرح التسهيل

كتاب التسهيل كتاب جامع لمسائل النحو وقواعده، جمع فيه ابن مالك ما تفرَّق من أقوال منْ تقدمه من العلماء، قال عنه مؤلفه: « هذا كِتابٌ في النَّحو جعلتُه – بعونِ الله– مستوفيًا لأصولهِ، مستوليًا على أبوابهِ وفصولِهِ، فسميتُهُ لذلك (تسهيلَ الفوائدِ وتكميلَ المقاصدِ)، فهو جديرٌ بأنْ يلبِّيَ دعوتَه الأَلبَّاءُ، ويَجْتَنِبَ منابَذتَه النّجباءُ».(١)

وهو لا يقلُّ أهميةً عن كتاب سيبويه، ومقتضب المبرِّد، وأصول ابن السَّرَّاج، وإيضاح الفارسي، ومفصل الزمخشري، غير أنَّ التسهيل قد نال مكانة عظيمة ما وصل إليها كثير من الدراسات النحوية من اكتمال، فهو يمثِّل تجربة عميقة خصبة عاشها ابن مالك؛ ولذا أشاد به كثير من العلماء ؛ لما له من أهمية بين المؤلفات النحوية، وتأتي هذه القيمة من الناحية المنهجية لعدة أمور، أهمها:

١– جمعه لأبواب النحو والصرف المختلفة.

٢– الترتيب والتجديد والتطوير للنحو في الشكل والمضمون.

٣– تفضيله بعض الآراء على بعض ورفضها أو قبولها.

٤– ذكره للخلافات والمذاهب النحوية والآراء المختلفة.

ومن العلماء الذين أشادوا بهذا الكتاب أبو حيان، فقد قال: «وَأَحْسَنُ مَوْضُوعٍ فِيهِ(أي: في علم النَّحو) وَأَجَلُّهُ كِتَابُ أَبِي بِشْرٍ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ سِيبَوَيْهِ – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى– وَأَحْسَنُ مَا وَضَعَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْمُخْتَصَرَاتِ وَأَجْمَعُهُ لِلْأَحْكَامِ كِتَابُ (تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ) لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِبْنِ مَالِكٍ الْجَيَّانِيِّ الطَّائِيِّ، مُقِيمِ دِمَشْقَ».(٢)

ولأهمية هذا الكتاب اشتغلَ به العلماءُ طوال ستة قرون، منذ ألَّفَه صاحبُه في القرنِ السَّابع الهجري إلى أواخر القرن الثالث عشر، وكثرت الشروح عليه، حتى

(١) تسهيل الفوائد ص١.

(٢) تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٦/١.

بلغت خمسة وعشرين شرحًا،[1] منها شرح ابن مالك نفسه لهذا الكتاب، حين طلب إليه بعض الفضلاء أن يشْفع كتابَه (التسهيل) بما يوضح غامضه، ويحدِّدُ أبعاده، ويقرِّبُ بعيده ويَحُلُّ مَعَقَّدَه، فكان هذا الشرح الجليل الذي وصل فيه إلى باب (مصادر الفعل)، ويقال إنه أكمله، وكان كاملًا عند تلميذه الشهاب الشابوري، فلما مات المصنف ظن أنهم يُجْلِسُونَهُ مكانه، فلما خرجت الوظيفة عنه تألم، فأخذ الشرح معه، وتوجه به إلى اليمن؛ غضبًا على أهل دمشق، ثم أكمله ولدُه بدر الدين محمد (ت٦٨٦هـ) من باب المصادر إلى آخره، وأكمله أيضًا صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٨٩٤هـ).[2]

وقام بتحقيق هذا الشرح الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ونشرته دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، والإعلان بالقاهرة، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

وهذا الشرح يتمثَّل فيه اتجاه ابن مالك، ونهجه تمثّلًا واضحًا، بلا غموض، فهو غزير المادة، قوي الحجة، واسع الاطلاع، يسوق أدلته في يسر وإقناع، ويقدم لتأييد رأيه كثيرًا من الشواهد المعتمدة من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي المعتد به، وكلام العرب المنثور، فإن لم يجد نصًّا فيما هو بسبيله اتجه إلى القياس، يتخذ منه حجته ودليله، إذا ما استوفى القياس عوامل صحته، والأسباب التي تدعو إلى الأخذ به، وهو يعقد الموازنات، ويستخلص النتائج، ويؤيِّد رأيه، ويفنِّد رأي مخالفه في عبارة نقيَّة، وأسلوب علميٍّ سليم،[3] رحم الله ابن مالك رحمة واسعة جزاء ما قدَّمَ للعربية.

(١) ينظر كشف الظنون١/٤٠٥، ٤٠٦.

(٢) السابق نفسه.

(٣) مقدمة شرح التسهيل لابن مالك ١/٦.

المبحث الثاني
مسائل النحو الخلافية في باب التوابع
وموقف ابن مالك منها
نعت ضمير الغائب

الضميرُ أحدُ أنواعِ المعارف السِّتة، وهو اسمٌ جامدٌ، يدلُّ على متكلِّمٍ، كـ (أنا)، أو مخاطبٍ، كـ (أنتَ)، أو غائبٍ، كـ (هُوَ).

وقد أجمع النُّحاة على أنَّه لا يجوزُ نعتُ ضميرِ الحاضرِ سواء كان لمتكلِّمٍ أو مخاطَبٍ.

أمَّا نعت ضميرِ الغائبِ، فقد اختلفتْ فيه كلمة النَّحويين على قولينِ:

الأوَّل: جوازُ نعتِهِ إذا كانَ لمدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحُّمٍ، وهذا قول الكسائي[1]، ووافقه فيه ابنُ مالك إذ قالَ: «ولا يُنعَتُ مُضمَرُ الحَاضِرِ، ولا ينعت به بإجماع، وكذا مضمر الغائبِ عند غيرِ الكسائي، ولا يمتنع عنده أنْ ينعتَ، ورأيُه قويٌّ فيما يُقصَدُ به مدحٌ، أو ذمٌّ أو ترحمٌ ...، وغيرُ الكسائي يجعل هذا النَّوع بدلًا، وفيه تكلُّفٌ»[2].

فالمدح كقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾[3]، فـ(الرحمن الرحيم): نعتان لضمير الغائب(هو)[4]، وقوله تعالى: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[5]، فـ(العزيز الحكيم) نعتان لضمير الغائب

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٧٠/١، وارتشاف الضرب ١٩٣١/٤، والدر المصون١٩٨/٢، و مغني اللبيب ص٥٩٣، ٧٦٥، والمساعد ٤١٩/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٢١).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٦٣).

(٤) ينظر مغني اللبيب ص٥٩٣.

(٥) سورة آل عمران من الآية (٦).

(هو)[1]، وقوله تعالى:﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2]، فـ(الذين) في محل جرّ نعت للضَّمير المجرور في (عَلَيهم)[3]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[4]، فـ(علام): نعت للضمير المستتر في (يقذف)[5].

ومن قبيل المدح أيضًا ما مثَّل به ابن مالك قولهم: (اللهمَّ صلِّ عليه الرَّؤوفِ الرَّحيمِ)، فـ(الرؤوف الرحيم) نعتان للضمير المتصل في (عليه)[6]، والذَّم نحو (مررت به الخبيثِ)، والتَّرحُّم نحو (غلامَك الطفْ به البائسِ المسكينِ).

الآخر: أنَّ الضَّميرَ لَا يجوزُ نعتُه، أو النَّعتُ به، سواء دلَّ على متكلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ، وذلك لأنَّ الاسم لا يضمر إ لا بعد أن يُعرَّف وهذا قول جمهور النحويين، ووافقهم الفراء.

قال سيبويه: «وَاعلَمْ أَنَّ المُضمَرَ لَا يَكُونُ مَوصُوفاً، مِن قِبَلِ أَنَّك إِنَّمَا تُضمِرُ حِينَ تَرَى أَنَّ المُحَدَّثَ قَد عَرَفَ مَن تَعنِي؟ وَلَكِنْ لَهَا أَسمَاءٌ تُعطَفُ عَلَيهَا، تَعُمُّ، وَتُؤَكَّدُ، وَلَيسَتْ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تحليةٌ، نحو: الطويل، أو قرابة، نحو: أخيك، وصاحبك، وما أشبه ذلك».[7]

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١١/١، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٢١٠/٢.

(٢) سورة يونس، الآية (٦٢).

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٧١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٠/٢.

(٤) سورة سبأ الآية ٤٨.

(٥) نقل ذلك الفرَّاء عن الكسائي في هذه الآية، والتي قبلها. ينظر معاني القرآن للفراء ٤٧٠/١، ٤٧١.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣، ومغني اللبيب ص٥٩٣.

(٧) الكتاب ١١/٢.

وقال: «وَأَمَّا قَولُهُ (ﷻ): ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[1]، فَإِنَّ (الحَقَّ) لَا يَكونُ صِفَةً لـ(هو)، مِن قِبَلِ أَنَّ (هو) اسمٌ مُضمَرٌ، وَالمُضمَرُ لَا يُوصَفُ بِالمُظهَرُ أَبَدًا»[2].

وقال الفرَّاء: « وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾[3] الذين: فِي مَوضِعِ رَفعٍ؛ لأَنَّهُ نَعتٌ جَاءَ بَعدَ خَبَرِ (إنَّ)[4]، كَمَا قَالَ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾[5]وَكَمَا قَالَ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[6] وَالنَّصبُ فِي كُلِّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى الإِتبَاع للاسمِ الأَوَّلِ، وَعَلَى تَكرِيرِ (إنَّ)، وَإِنَّمَا رَفَعَتْ العَرَبُ النُّعُوتَ إِذَا جَاءَتْ بَعدَ الأَفَاعِيل فِي (إنَّ)؛ لِأَنَّهُم رَأَوا الفِعلَ[7] مَرفُوعًا، فَتَوَهَّمُوا أَنَّ صَاحِبَهُ مَرفُوعٌ فِي المَعنَى؛ لِأَنَّهُم لَم يَجِدُوا فِي تَصرِيفِ المَنصُوبِ اسمًا مَنصُوبًا، وَفِعلُهُ مَرفُوعٌ، فَرَفَعُوا النَّعتَ، وَكَانَ الكِسَائِيُّ يَقُولُ: جَعَلتُهُ – يَعنِي النَّعتَ– تَابِعًا للاسم المُضمرِ فِي الفِعلِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَلَيسَ بِجَائِزٍ؛ لِأَنَّ (الظَّرِيف)[8] وَمَا أَشبَهه أَسمَاءٌ ظَاهِرةٌ، وَلَا يَكونُ الظَّاهرُ نَعتًا[9] لِمَكنِي[10]، إِلَّا مَا

(١) سورة فاطر، الآية (٣١).
(٢) الكتاب ٨٧/٢، ٨٨.
(٣) سورة يونس، الآيتان (٦٢، ٦٣).
(٤) أي أنَّ (الذين) في محل رفع نعت لـ(أولياء) على الموضع؛ لأنَّه موضعه رفع بالابتداء قبل دخول (إنَّ)، وهناك أوجه إعرابية أخرى منها أنَّ (الذين) خبر مبتدأ محذوف تقديره (هم الذين)، أو خبر ثان لـ(إنَّ)، أو أنه مبتدأ، وجملة (لهم البشرى) هي الخبر. ينظر مشكل إعراب القرآن ٣٨٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤١٦/١.
(٥) سورة ص، الآية (٦٤).
(٦) سورة سبأ، الآية (٤٨) و (علام) صفة لفاعل (يقذف).
(٧) يريد بالفعل (إنَّ)، والأفاعيل اسمها، وخبرها. ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره ص١٦٨.
(٨) أي في نحو (إنَّ محمدًا قائمٌ الظريف)، ويريد بصاحب الفعل اسم (إن).
(٩) يريد بالنعت: التابع الشامل للبدل والتوكيد والنعت.
(١٠) أي: للضمير.

كَانَ مِثل (نَفسِه، وَأَنفسِهم، وأجمعين، وَكُلِّهِم)؛ لِأَنَّ هَذهِ إِنَّمَا تكونُ أَطرَافًا لِأَوَاخِرِ الكَلَامِ، لَا يُقَالُ: (مَررتُ بأجمعينَ)، كَمَا يُقَالُ: (مررتُ بالظَّريفِ)، وإِنْ شِئتَ جَعلتَ قولَه: (الذين آمنوا) رفعًا».[1]

وقال المبرِّدُ:« وَالمُضمَرُ لَا يُوصَفُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيسَ بِتحليةٍ وَلَا نَسَبَ، وَلَا يُوصَفُ؛ لِأَنَّهُ لا يُضمَرُ حَتَّى يُعرَّفَ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا يَكُونُ نَعتًا لَهُ، كَمَا لَا يُنعَتُ بِهِ، وَلَكِنَّهُ يُؤَكَّدُ، وَيُبدَلُ مَنهُ»[2].

وذهب ابن أبي الرَّبيع إلى أنَّ الضَّمير لا يجوز وَصفُهُ؛ لأنَّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهرًا ومضمرًا؛ لأنَّ المضمرَ وضعُهُ مخالفٌ لوضعِ الظاهرِ، والمضمرُ إنَّما يُذكَرُ حيث يُعْلَم على مَنْ يعودُ؟ ويكون معه ما يفسّرُه، والظَّاهر إنَّما وُضِعَ لبيانِ ما لا دليلَ للمخاطَب على مسمَّاه إلا به.[3]

أمَّا الرضي فقد علل عدمَ جواز وصف الضمير بأنَّ ضميرَ المتكلم والمخاطب أعرفُ المعارف، والأصلُ في وصف المعارف أنْ يكونَ للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيلُ الحاصل، وأما الوصفُ المفيدُ للمدح، أو الذَّم، فلم يُستعمل فيه؛ لأنَّه امتُنِعَ فيه ما هو الأصل في وصف المعارف، ولم يوصف الغائب؛ إمَّا لِأَنَّ مُفَسّرَه في الأغلب لفظيٌّ، فصار بسببه واضحًا غيرَ محتاجٍ إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلبِ، وإمَّا لحملِهِ على المتكلم والمخاطب؛ لأنَّه من جنسهما.[4]

وحملَ المانعون ما استدل به الكسائي على جواز وصف ضمير الغائب على البدليَّةِ؛ لأنَّ البدل يكون تابعًا للمضمر باتفاق[5].

---

(١) معاني القرآن ٤٧٠/١، ٤٧١.

(٢) المقتضب ٢٨٤/٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣.

(٣) ينظر البسيط ٣٢٠/١، ٣٢١.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١١/١، وحاشية الفاكهي على قطر الندي ٢٢/٢.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٣١١/١، وحاشية الدسوقي على المغني ١٢١١/٢.

وقال الرضي: «وأجاز الكسائي وصفَ ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[1]، وقولك: (مَرَرتُ بِهِ المِسكِينِ)، والجمهور يحملون مثله على البدل».[2]

وذكر ابنُ مالكٍ أنَّ حملَها على البدليَّة فيه تكلفٌ واضحٌ.[3]

والرَّاجح في هذه المسألة هو القول الأول، وهو ما ذهب إليه جمهور النحويين بعدم جواز وصف الضمير مطلقا، وذلك لما علل به سيبويه من أنَّ الاسم لا يضمر إلا بعد أن يُعَرَّفَ، ولأنَّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون ظاهرًا ومضمرًا، ثم إنَّ الضمير نائب مناب تكرير الاسم، فكما أن الاسم إذا كرر فلا ينعت، فكذلك المضمر النائب منابه، فإذا قلت: (رَأَيتُ رَجُلاً فَضَرَبتُ الرَّجُلَ)، لا يجوز أن تقول: (فَضَرَبتُ الرَّجُلَ العَاقِلَ)؛ لئلا يوهم من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره، وإذا قلت: (رَأَيتُ رَجُلًا عَاقَلاً فَضَرَبتُ الرَّجُلَ العَاقِلَ)، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولًا، وضمير الغائب نائب مناب الاسم المكرر، فينبغي أن لا يزاد، كما لا يزاد على الاسم المكرر، فإنه كذلك لا يجوز أن تقول: ضَرَبتُهُ العَاقِلَ.[4]

(١) سورة آل عمران الآية (٦).
(٢) شرح الكافية للرضي ٣١١/١، وينظر حاشية الدسوقي على المغني ١٢١١/٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣.
(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٦/١.

نعت اسم الإشارة، والنعت به

اسم الإشارة هو: اسم يعين مدلوله بواسطة إشارة إليه؛ حسية، أو معنوية[١].

وقد اختلفت كلمة النحويين في حكم نعتِ اسمِ الإشارةِ، والنَّعتِ بهِ على قولين:

الأوَّل: جوازُ نعته، والنعت به، وذلكَ لِمَا فيه من الإبهام، فإذا قلت: (هذا)، وأشرتَ إلى حاضرٍ، وكان هناك عددٌ من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارةُ إلى كل واحد منهم، فيُبهَم على المخاطبِ إلى أيِّ شخصٍ وقعت الإشارةُ، فيفتقرُ حينئذ إلى الصفة للبيان، وكذلك يُوصف به ؛ لتضمنه معنى المشار إليه، وهذا قول البصريين[٢]، والفرَّاء[٣]، وبرأيهم أَخَذَ ابنُ مالكٍ، إلَّا أنَّه اشترطَ فيما وَقَعَ صفةً لاسمِ الإشَارَةِ أنْ يكونَ مصحوبًا بـ(أل)، وأنْ يكونَ مُشتَقًّا، أو مؤولًا بالمشتقِّ، فإنْ كان جامدًا فهو عطفُ بيانٍ لا نعت.

قال في شرح التَّسهيل: «من الأسماءِ ما يُنْعَتُ بِهِ، ويُنعتُ، كاسم الإشارة، ونعته مصحوب (أل)، وإن كان جامدًا فهو عطف بيان على الأصح».[٤]

فمن وَصْفِ اسمِ الإشارة قولكَ: (سَلْ هذا الماشِي عنْ ذَلكَ الرَّاكِبِ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾[٥]، فاسمُ الإشَارَةِ (هَذَا) منصوب بـ(أرأيت)، و(الذي) نعتٌ له.[٦]

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك للشيخ عبد العزيز النجار ١٤٥/١.

(٢) ينظر الكتاب ٧/٢، ٨، والمقتضب ٢٨٢/٤، ٢٨٣، والأصول في النحو لابن السراج ٣٤١/٢، وشرح المفصل ٥٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤، والمساعد ٤١٠/٢.

(٣) ينظر معاني القرآن ٣٨٠/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٢٠/٣.

(٥)سورة الإسراء، من الآية (٦٢).

(٦) ينظر إملاء ما منَّ به الرحمن ٩٤/٢.

ومن الوصف به قولك: (مَرَرْتُ بصاحِبِكَ هَذَا)، ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[1]، فـ(هذا) نعتٌ لـ(كبيرُهم)، وقيل: بدلٌ،[2] وقوله: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾[3]، فـ(هاتين) صفة لـ (ابنتي).[4]

وممَّا يُحتَمَلُ الوصف به قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[5]، فيجوز في (هذا) أنْ يكونَ صفةً لـ(مَرْقَدِنَا)، و(مَا وَعَدَ) خبر مبتدأ محذوف، أي: (هَذا وَعْدُ الرَّحمَنِ)،[6] والأولى أنْ يكونَ (هَذَا) مبتدأً، وما بعده خبرٌ، بدليل أن عاصمًا كان يقف على (مَرْقَدِنَا)، وَقْفَةً لطيفة دون قطع نَفَسٍ؛ لئلَّا يُتوهم أنَّ اسمَ الإشَارَةِ تابعٌ لـ(مَرْقَدِنَا).[7]

ويُقويه ما رُوِيَ من أنَّ الكفَّار قالوا: (مَنْ بَعَثَنَا مِن مَرقدِنَا؟) فقالت لهم الملائكة: (هذا ما وعد الرحمن).[8]

القول الآخر: أنَّ اسمَ الإشارةِ لا يُوصفُ، ولا يوصفُ به، وهذا مذهب الكوفيِّينَ[9]، عدا الفراء، ووافَقَهم في ذلكَ السُّهيليُّ[10]، والزَّجاجُ[11]، وحجتهم أنَّ

(١) سورة الأنبياء، من الآية (٦٣).
(٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن ١٣٤/٢.
(٣) سورة القصص، من الآية (٢٧).
(٤) ينظر إملاء ما من به الرحمن ١٧٧/٢.
(٥) سورة يس، الآية (٥٢).
(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٨٠/٢، والحجَّة للقراء السبعة للفارسي٢٧/٥.
(٧) ينظر القرطبي ١٥/ ٤٢ والدر المصون ٢٧٦/٩.
(٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٨٠/٢، والقطع والائتناف لأبي جعفر النحاس ص٥٨١.
(٩) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٣٣/٤، والهمع ١٢١/٣.
(١٠) ينظر نتائج الفكر ص٢١٤.
(١١) ينظر شفاء العليل ٧٥٨/٢.

اسمَ الإشارةِ جامدٌ، لا يَتَحَمَّلُ ضميرًا؛ ولذلكَ لا يجوزُ أنْ يقعَ نعتًا.(١)

أمَّا أنَّه لا يُنعت فلأنَّ أكثر ما يقع بعده جامدٌ، والأولى جعله بيانًا لا نعتًا.

قال السُّهيلي: «وكذلك المبهم عندي أيضًا لا يُنْعَت، إنَّما يُبَيَّنُ بالجنس الذي يشير إليه، كقولك: (هذا الرجل)، فـ(الرجل) تبيين لـ (هذا) أي: عطف بيان، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت».(٢)

ويرى ابن مالك أنَّ الذي دعا منْ أعربَ ما بعدَ اسم الإشارة نعتًا اعتقادُه أنَّ عطفَ البيانِ لا يكون متبوعه أخصَّ منه، وهو غير صحيح؛ لأنَّ عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يُقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أنْ يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت.(٣)

والراجحُ ما ذهبَ إليه ابنُ مالك تبعًا للبصريين، والفراء، وهو جواز وقوعِ اسم الإشارة نعتًا؛ لأنه وإنْ كان جامدًا فهو في قوَّة المشتقِّ، فمعنى (مررت بزيد هذا) أي المشار إليه، وذلك قياسًا على المصدر، نحو (رأيتُ رجلًا عدْلًا)، وهو على تقديرِ (عادلًا)، مع التنبيه على أنَّ منعوته لا يكون إلّاَ معرفةً ؛ لأنَّ اسم الإشارة معرفةٌ، ولا تُنعتُ المعرفةُ إلَّا بالمعرفة.

ويجوز كذلك نعته إذا كان النعت مشتقًّا مصحوبًا بـ(أل)، نحو (جاء هذا العالم)، فإذا كان جامدًا أعرب عطف بيان، أو بدلًا.

(١) ينظر المساعد ٤١٠/٢، وهمع الهوامع ١٢١/٣.

(٢) نتائج الفكر ص ٢١٤، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣.

تثنية (أجمع) وأخواتها

التوكيد المعنوي: هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر[1]، أو هو التابع الذي يزيل عن متبوعه الشك، واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي الظاهر، وعدم إرادة الشمول.[2]

ومن ألفاظه المشهورة: (أَجْمَعُ) للمفرد المذكر، و(جَمْعَاءُ) للمفردة المؤنثة، وهما بمعنى (كُلٍّ)، نقول : (جاءَ الجيشُ أجمعُ)، و(جاءَت القبيلةُ جَمعَاءُ).

وقد اختلف النحويون في تثنيه هذين اللفظين، وما وازنهما كـ(أكتع، وأبصع، وأبتع) بمعنى (كلٍّ)، وذلك علي قولين:

الأول : عدم جواز تثنية (أجمع، وجمعاء)، وما وازانهما استغناءً بـ(كِلَا)، و(كِلْتَا) عن تثنية (أَجمَع)، فلا يقال: (أجمعان)، وهذا مذهب البصريين[3]، وتبعهم ابن مالك، وإلى ذلك أشار بقوله:

وأغْـنَ بكِلْتَـا فِـي مُثَنًّـى وكِـلاَ عَـنْ وزْن فَعْـلاَءَ وَوَزنِ أَفعـلا

ويقول في التسهيل: «ولا يثنى (أجمع) ولا (جمعاء) خلافًا للكوفيين ومَن وافقهم»[4].

ويقول في شرح التسهيل: « أجاز الكوفيون، وبعضُ أصحابِنا تثنيةَ (أجمع وجمعاء)، قال ابنُ خروفٍ: وقياس تثنية (أَفْعَلَ وفَعْلَاءَ) في هذا الباب، يعني باب التَّوكيد، قياس (أَحْمَرَ وحَمْرَاءَ)، ومَنْ مَنَعَ تثنيتهما فقد تكلَّفَ وادَّعَى ما لَا دليلَ عليه»[5].

---

(١) شرح الأشموني ٢/٧٧.

(٢) ضياء السالك ٣/١٥٢.

(٣) ينظر أوضح المسالك٣/٣٣٢، والتصريح بمضمون التوضيح٣/٥١٧، ٥١٨، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣/١٥٧.

(٤) التسهيل ص ١٦٥.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٣)، وشرح الشافية الكافية ٣/١١٧٨.

وتبع البصريين في مذهبهم ابن السيد البطليوسي[١]، وابن عصفور[٢]، وابن أبي الربيع[٣]، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بأنَّ (أَجْمَعَ، وجَمْعَاءَ) مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى[٤]، واستغناءً بـ(كِلا) في المثنى المذكر عن وزن (أَفْعَلَ) وبـ(كِلْتَا) في المثنى المؤنث عن وزن (فَعْلَاءَ)، كما استغْنَوا بتثنية: (سِيّ) عن تثنية (سَوَاء)، فقالوا: (سِيَّان)، ولم يقولوا: (سَوَاءَانِ)، إلَّا نادرًا[٥]، فنقول: (قام الرجلانِ كلاهُما)، و(قامت المرآتانِ كلتاهُما)، ولا يقال: (قام الرَّجلانِ أَجْمَعَانِ)، ولا: (قامت المرآتانِ جَمْعَاوانِ)[٦].

الثاني: يجوز تثنيةُ (أجمع) وأخواتها، فيقال: (جاء الجيشَانِ أجمعانِ، والقبيلتان جمعاوان)، وهذا مذهبُ الكوفيين[٧]، والأخفش[٨]، وتابعهم ابنُ خروف[٩]، واستدلُّوا على جواز تثنية هذه الألفاظ بما يأتي :

١- أنَّ هذه الألفاظ وردت مثناة في كلام بعض العرب، فقد حُكِيَ عنهم:(قبضتُ المَالَينِ أجْمَعَينِ) .[١٠]

٢- أنَّ تثنية (أجمع) وأخواتها جائزة، قياسًا على تثنية (أَفْعَلَ، وفَعْلَاءَ)، كـ (أَحْمَرَ، وحَمْرَاءَ).[١١]

---

(١) ينظر إصلاح الخلل ص ٩٥، ٩٦.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١.

(٣) ينظر البسيط في شرح الجمل ٣٦٤/١.

(٤) ينظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧٦٠/١.

(٥) ينظر التصريح ٥١٨/٣.

(٦) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٦٤/١، وارتشاف الضرب١٩٥١/٤، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، و شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٥٥٢/١.

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٣، وارتشاف الضرب ١٩٥١/٤، وأوضح المسالك٣٣٢/٣، والتصريح ٥١٩/٣.

(٨) ينظر رأي الأخفش في أوضح المسالك ٣٣٢/٣، والتصريح ٥١٩/٣.

(٩) ينظر رأي ابن خروف في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/٣، والمساعد ٣٨٩/٢.

(١٠) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤، والتذييل والتكميل ١٠٦/٤، والمساعد ٣٨٩/٢.

(١١) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٣٨/١، وشرح التسهيل ٢٩٣/٣.

قال ابن خروف: «وقياس تثنية (أَفْعَلَ وفَعْلَاءَ) في هذا الباب، يعني باب التَّوكيد، قياس (أَحْمَرَ وحَمْرَاءَ)، ومَنْ مَنَعَ تثنيتهما فقد تكلَّفَ وادَّعَى ما لَا دليلَ عليه، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتتبعه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس»[(١)].

وقد ردَّ البصريون ما استشهدَ به الكوفيون، وهو ما حُكِيَ عن العرب من قولهم: (قبضت المَالَيْنِ أَجمَعَيْنِ) بأنَّه غير معروف في كلامهم[(٢)].

وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن مالكٍ –تبعا للبصريين– وهو منع تثنية (أجمع) و(جمعاء)، وما وازنهما هو الأولى بالقبول؛ لاستغناء العرب عن تثنيتهما بـ(كِلَا، وكِلْتا)؛ وهما بمعنى (كلٍّ) في الدلالة، و(كلٌّ) لا تثنى ولا تجمع، فكذلك ما كان بمعناها.[(٣)]

قال السهيلي: « إن (أَجْمَع) فيه معنى (كُلٍّ)، و (كُلٌّ) لا يثنى ولا يجمع، إنما يثنى الضمير الذي يضاف إليه (كلٌّ) »[(٤)].

وقال ابن عصفور: « والصَّحيح أنَّه لا يجوز ذلك، لا في المذكَّر، ولا في المؤنَّث؛ لاستغناء العرب عنه بـ(كلا وكلتا)».[(٥)]

(١) شرح الجمل لابن خروف ٣٣٨/١.
(٢) ينظر شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧٦١/١، والمساعد ٣٨٩/٢.
(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١، والتصريح ٥١٧/٣.
(٤) نتائج الفكر ص٢٢٥، وينظر ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤.
(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٦٤/١، ٢٦٥.

توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا

أجاز النحويون توكيدَ المعرفةِ، كَمَا أَجَازُوا توكيدَ النَّكرةِ توكيدًا لفظيًّا، لكنَّهم اختلفُوا في توكيدِها توكيدًا معنويًّا، وذلك على أقوال:

الأول: يجوز توكيد النكرة توكيدًا معنويًا، إذا كانت محدودة؛ لحصول الفائدة بذلك، وهذا رأي الكوفيين[(١)]، والأخفش[(٢)]، ووافقهم ابنُ مالك، إذ قال: «وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقًا للأخفش والكوفيين»[(٣)].

وقال في شرح التسهيل: «منع البصريون إلا الأخفشَ توكيدَ النكرة مطلقًا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وأجازه بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يفد، ومثال الجائز لكونه مفيدًا قولك: (صمتُ شهرًا كلَّه)، و(قمتُ ليلةً كلَّها)، و(هذا أسدٌ نفسُه)، و(عندي درهمٌ عينُه)، فبذكر (كُلّ) يُعلمُ أنَّ (الصيام) كان في جميع الشهر، و(القيام) كان في جميع الليلة، ولو لم يذكر لاحتمل ألا يراد جميعَ الشهر، ولا جميع الليلة، وبذكر (النفس) أيضا علم أنَّ المشارَ إليه (أسدٌ) حقيقي، لا شيء شبيهٌ بـ(أسد)، وأن الذي عندك درهم مصوغ، لا صرفه ولا موازنته، فتوكيد النَّكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز»[(٤)]، وقال في الألفية:

وإنْ يُفِـــدْ تَوْكيـــدُ منْكـــورٍ قُبِـــلْ وعـــن نُحـــاةِ البَصـــرة المنْـــعُ شَـــمِلْ

وتحصل الفائدة بأنْ يكون المؤكَّد محدودًا، أي: معلوم المقدار، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة، وذلك نحو (صمتُ شهرًا كلَّه)، و(قمتُ ليلةً كلَّها)؛ لأنَّ (الشهر) محددٌ ومؤقت، يجوز أنْ يُصام في بعضه، و(الليلة) مؤقتة، يجوز أن يُقام في بعضها، ولفظ التوكيد (كل) يدل على الإحاطة.

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٣/٤٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٧، وارتشاف الضرب٤/١٩٥٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢١١.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٣، والمساعد ٢/٣٩٢.

(٣) تسهيل الفوائد ص١٦٥، وينظر شرح جمل الزجاجي ١/٢٦٧.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٦.

واستدلوا على جواز ذلك بالسماع الوارد عن العرب، ومنه قول عبدالله بن مسلم الهذلي:

لكنَّـــه شَـــاقَهُ أَنْ قيـــل ذا رَجَـــبٌ يـا ليـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كلِّـهِ رَجَـبُ (١)

وقول شييم بن خويلد(٢):

زَحَـــرْتَ بِـــهِ لَيْلَـــةً كلَّهَـــا فجئـــتَ بِـــهِ مُؤيـــدًا خَنْفَقِيقَـــا

وقوله(٣):

إنَّـــا إِذَا خُطَّافُنَـــا تَقَعْقَـــعَ قـد صَـرَّتِ البَكْـرَةُ يومًـا أَجْمَعَـا

الثاني: يرى البصريون عدا الأخفش(٤) عدم جواز توكيد النكرة، سواء كانت محدودة كـ(يوم، وليلة، وشهر، وحول،...) أو غير محدودة كـ(وقت، وزمن، وحين)، ووافقهم في هذا ابنُ عصفور، وصحح مذهبهم.(٥)

واحتجوا لذلك بعدة أدلة، منها:

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، ومجالس ثعلب ٤٠٧/٢، وأسرار العربية ١٩٠، والإنصاف ٤٥٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣، وتذكره النُّحاة ص٦٤٠، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، وخزانة الأدب ١٧٠/٥.

والشاهد فيه قوله: (حول كله)، حيث أكَّد النكرة (حول) تأكيدًا معنويا بـ(كل) الدالة على الإحاطة والشمول، والنكرة محدودة؛ لأنَّ (الحول) محدود الأول والآخر.

(٢) البيت من بحر المتقارب، وهو في الإنصاف ٤٥٣/٢، ولسان العرب (خفق)، وتذكرة النحاة ص٦٤١، وخزانة الأدب١٧٠/٥. وقوله: (زحرت به ليلة كلها) أصل الزحير والزُّحار –مثل النعيب والنعاب– إخراج الصوت، أو النفس بأنين عند عمل أو شدة، ويقال للمرأة إذا ولدت ولدًا: زحرت به، وتزحرت به، وقوله: (وجئت به مؤيدا خنفقيقا) أي ناقصًا مقصرًا.

والشاهد قوله: (ليلة كلها)، حيث أُكِّدت النكرة توكيدًا معنويًّا بـ(كل)؛ لكونها محدودة.

(٣) البيتان من الرجز وقائلهما مجهول، وهما في أسرار العربية ص٢٩١، والإنصاف ٤٥٥/٢، وشرح المفصل٤٤/٣، والمقرب لابن عصفور ٢٤٠/١، وشرح عمدة الحافظ ص٥٥٦، وشرح ابن عقيل ٢١١/٢، والمقاصد النحوية ٥٥/٤.

والشاهد فيه قوله: (يوما أجمعا) حيث أكد النكرة (يومًا) بـ(أجمعا) على مذهب الكوفيين.

(٤) ينظر الكتاب ٣٩٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣.

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢٦٧/١، وشرح المقرب للدكتور علي فاخر٢٤٥/٣.

١- أنَّ النَّكرةَ شائعةٌ ليس لها عينٌ ثابتةٌ كالمعرفةِ، فلا تفتقرُ إلى تأكيد؛ لأنَّ تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه.(١)

٢- أنَّ ألفاظ التَّوكيد المعنوي معارف بذاتها،أو بإضافتها إلى الضَّمير المطابق للمؤَكَّدِ، والنَّكرة تدلُّ على الإبهام والشُّيوع، فهما متعارضان تعريفًا وتنكيرًا.(٢)

٣- أنَّ النَّكرةَ لم يثبُت لها حقيقةٌ، والتأكيدُ المعنوي إنَّما هو لتمكينِ معنَى الاسم، وتقريرِ حقيقته، وتمكينُ ما لم يثبت في النفس مُحالٌ، فأمَّا التوكيدُ اللفظي، فهو أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، وتمكينِه من ذِهْنِ المخاطب، وسَمْعِه؛ خَوْفًا من توهُّمِ المجاز،أو توهُّمِ غَفْلَةٍ عن استماعه، فاللفظُ هو المقصودُ في التَّأكيد اللفظيّ، فأمَّا المعنوي، فإنَّما المرادُ منه الحقيقةُ، ولذلك أُعيدَ المعنى في غيرِ ذلك اللفظ.(٣) وخرجوا الشواهد التي استدل بها الكوفيون وابن مالك على أنَّها شاذة، وقليلة في بابها.(٤)

القول الثالث: جواز توكيد النكرة مطلقًا، سواءٌ أكانت محدودةً، أم غير محدودة، ونُسِبَ هذا الرأي إلى بعض الكوفيين.(٥)

والراجح هو ما ذهب إليه ابن مالك -تبعًا للكوفيين-، وهو جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، ولفظ التوكيد دالًّا على الإحاطة والشمول، كما هو مُوضَّح في القول الأول، وذلك لأنَّ تحديد النكرة، وتخصيصها يقرّبها من التَّعريف نوعًا ما،(٦)ثم لورود ذلك في الكلام العربي الفصيح الوارد عن العرب.

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٥/٢.

(٢) ينظر السابق نفسه.

(٣) ينظر شرح المفصل ٤٤/٣.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤.

(٦) ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٥٨/٣.

الضمير المنصوب المنفصل بعد الضمير المنصوب المتصل بين البدل والتوكيد

للنَّحويين في إعرابِ الضَّمير المنصوبِ المنفصلِ الواقعِ بعدَ الضَّميرِ المنصوبِ المتَّصلِ، نحو (رَأَيتُكَ إِيَّاكَ) قولَانِ:

الأوَّل: أنَّه توكيدٌ للضمير المنصوب المتَّصل قبله، وهذا قول الكوفيين.

يقول ثعلب: «(ضربتُكَ إِيَّاكَ)، و(ضربتُكَ أنتَ) يجعلون المرفوعَ مثلَ التَّوكيد، والعماد، والتوكيد لا يكون أول الكلام، وأهل البصرة يقولون: (ضربتكَ إياكَ) بدل، ونحن نقول: هما توكيد[1]

وبقولهم أخذَ ابنُ مالكٍ، وصحَّحه؛ إذ قالَ: « ويجعل المنصوب المنفصل في نحو (رأيتُكَ إِيَّاكَ) توكيدًا، لا بدلًا، وِفَاقًا للكوفيين »[2].

ويقول في موطن آخر: « واختلفَ في ضمير النَّصبِ المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل، نحو (رَأَيتُكَ إِيَّاكَ)، فجعله البصريون بدلًا، وجعله الكوفيون توكيدًا، وقولُهم عندي أصحُّ من قول البصريين؛ لأنَّ نسبة المنصوب المنفصل من المنسوب المتصل في نحو (رأيتُكَ إِيَّاكَ) كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو (فعلتَ أنتَ)، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيدًا؛ ليجريَ المتناسبان مجرى واحدًا».[3]

وممنْ وافقهم أيضًا الشَّيخ الرضي؛ إذ قال: «وقال النُّحاة: إنَّ المنفصل في نحو (ضَرَبتُكَ أَنتَ) تأكيد، وفي (ضربتُكَ إِيَّاكَ) بدل، وهذا عجيب، فإنَّ المعنيين واحد، وهو تكرار الأول بمعناه، فيجب أنْ يكون محلَّاهما تأكيدًا لاتحاد المعنيين».[4]

---

(١) مجالس ثعلب ١٣٣/١، وينظر إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية٦٤٩/٢، وحاشية الفاكهي على قطر النَّدى٢٥٥/١.

(٢) التسهيل ص ١٦٦.

(٣) شرح التسهيل ٣٠٥/٣، وينظر ص ٣٣٢.

(٤) شرح الكافية ٣٨٤/٢.

ورجحه أبو حيان[١]، واختاره الزبيدي [٢]، والشيخ خالد الأزهري[٣]

وحجَّتهم إجماعُ النحويين على إعراب الضَّميرِ المرفوعِ المنفصلِ بعد الضَّميرِ المرفوع المتصل توكيدًا، نحو (فعلتَ أنتَ)، وقياسًا عليه يجبُ إعرابُ الضَّمير المنصوب المنفصل بعد المنصوب المتصل توكيدًا؛ ليجريَ المتناسبان مجرى واحدًا، فإنَّ الفرق بينهما تحكمٌ بلا دليل.[٤]

ورُدَّ بأنَّ الإجماع على أنَّ (أنتَ) توكيد، بمعنى أنَّه لا يكون إلَّا كذلك، منتفٍ، فقد أجازوا في: (قمتَ أنتَ)، البدليةَ، والمطابقةُ ترجِّحُ جانبَ البدليةِ، فلو لم يطابق كان توكيدًا نحو (رأيتُكَ أنتَ).[٥]

الثاني: أنَّ الضمير المنصوب المنفصل الواقع بعد الضمير المنصوب المتصل، نحو (رَأَيتُكَ إِيَّاكَ)، يعرب بدلًا، نصَّ على ذلك سيبويه؛ إذ قال: «فإن أردتَ أنْ تجعلَ مضمرًا بدلًا من مضمرٍ، قُلتَ: (رَأَيتُكَ إِيَّاكَ، ورَأَيتُهُ إِيَّاهُ)، فإن أردتَ أنْ تُبدِلَ من المرفوعِ قلتَ: (فَعلْتَ أَنتَ، وفَعَلَ هُوَ)، فـ(أَنتَ، وهُوَ)، وأخواتهما نظائر (إِيَّاهُ) في النَّصبِ».[٦]

وقال المبرِّد : « فأمَّا المظهر والمضمر فكقولك : (زيدٌ مررتُ بهِ أخيكَ)، وتقول: (رأيتُ زيدًا إيَّاه)، و(أخوك رأيتُه زيدًا)، والمضمران (رأيتُكَ إيَّاه)، وهذا ضربٌ مِنَ البدَلِ».[٧]

وقال الرُّماني: « وتقول: (رأيتك إيَّاك)، و(رأيتُه إيَّاه)، على البدل، ولا يجوز على التأكيد؛ لأن التأكيد يُرتبُ كما تُرتب الصفة، وليس كذلك البدل،

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٦٠.

(٢) ينظر ائتلاف النصرة ص٦٠

(٣) ينظر التصريح ٦٤٧/٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣٠٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٩/١.

(٥) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٠/٢.

(٦) الكتاب ٣٩٣/١.

(٧) المقتضب ٢٩٦/٤.

والترتيبُ لا يكون إلا بعلامة وضعيةٍ في الأسماء، فأما ما يلي العاملَ؛ فمعلقٌ في الأسماءِ، لا يحتاج إلى علامة في ذلك».[1]

وحجَّةُ البصريينَ أنَّهم أرادوا أنْ يفرّقوا بين البدل والتوكيد،[2]ولأنَّ العَربَ إذا أرادتِ التَّوكيد أتتْ بالضَّمير المرفوع المنفصل، فقالت : (جئتَ أنتَ)، و(رأيتُكَ أنتَ)، و(مررتُ بكَ أنتَ)، وإذا أرادَتِ البدل وَافَقَتْ بينَ التَّابعِ والمتبُوعِ، فقالتْ: (جئتَ أنتَ)، و(رأيتُكَ إيَّاكَ)، و(مررتُ بهِ بهِ)، فيتحدُ لفظُ التوكيدُ والبدل في المرفوع، ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب، وتلَقَّاه منه غيرُه بالقبول، وهم المؤتَمنون على ما ينقِلونَ؛ لأنَّهم شافهوا العربَ، وعَرَفُوا مقاصدَها، فلا يعارض هذا بقياسٍ بأنْ يُقال : (فإنَّ نسبة المنفصل إلى المتصل في الرتبة الواحدة نسبةٌ واحدةٌ، فكما كان في رتبة الرفعِ توكيدًا باتفاقٍ فليكن كذلك في رتبة النصب أيضًا.[3]

والراجحُ هو ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ تبعًا للكوفيين، وهو إعراب هذا الضمير توكيدًا، لا بدلًا؛ قياسًا على الضمير المرفوع المنفصل؛ حتى يسير الباب على سَنَنٍ واحد، كما علَّل بذلك كثيرٌ من النَّحويين، ولأنَّ البدلَ يقومُ مقامَ المبدلِ منه، وهذا لا يتحقق في نحو (رأيتُكَ إيَّاكَ).

قال ثعلبُ:« وأهلُ البصرةِ يقولون: (ضربتُكَ إيَّاك) بدلٌ، ونحن نقول هو توكيد، وقولهم بدل خطأٌ؛ لأنَّ البدلَ يقوم مقام الشيءِ، وهذا لا يقوم مقامه؛ لأنَّه لا يقعُ موقعَ الأوَّلِ».[4]

---

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ٦٧٢/١، ٦٧٣.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٩٥/١.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٣٨/٥، والتصريح ٦٤٧/٤.

(٤) مجالس ثعلب٥٥٧/٢.

مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين

عطفُ البيانِ هو التَّابعُ المشْبِهُ للصِّفةِ في توضيحِ متبوعِهِ، إنْ كان معرفةً، وتخصيصه إن كان نكرةً.(١)

وقد اتفق النَّحويُّون على مجيءِ عطف البيان ومتبوعِه معرفتين، كما في قول الشاعر(٢):

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرِ

ولكنَّهم اختلفوا في مجيئهما نكرتين، وذلك على قولين:

أولهما: جواز مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين، وهذا مذهب الكوفيين،(٣) وبعض البصريين، كالفارسي(٤)، وابن جني(٥)، والزمخشري(٦)، ووافقهم ابن مالك.

قال في التَّسهيل: «عطف البيان هو التَّابع الجاري مجرى النَّعت في ظهور المتبوع، وفي التَّوضيح والتَّخصيص جامدًا، أو بمنزلته، ويوافق المتبوع في الإفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، خلافًا لمنِ التزمَ تعريفَهما».(٧)

ووضَّحَ ذلكَ في شرحِ التَّسهيل بقولِهِ:« ولا خلافَ في موافقةِ عطفِ البيانِ متبوعَهُ في الإفراد والتَّثنية والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث، ويتوافقان أيضًا في التَّعريف

---

(١) أوضح المسالك ٣/٣٤٦.

(٢) البيتان من الرجز المشطور، وقائلهما مجهول، وقد نسبهما ابن يعيش إلى رؤبة، وليسا في ديوانه، وهما في شرح المفصل لابن يعيش٣/٧١، وأوضح المسالك٣/٣٤٧، والتصريح ١/٣٨٤، والخزانة ٥/١٥٤.

و(النَّقَب) : هو رقة خُفِّ البعير، و(الدَّبَر): من دبر البعير إذا حَفِيَ.

والشاهد فيهما: أنَّ (عمر) عطف بيان لـ (أبو حفص)، وهو علم معرفة، وقد قُصِدَ به الإيضاح، وفيه شاهد آخر، وهو : تقديم الكنية، وهي (أبو حفص) على اللقب، وهو (عمر).

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨.

(٤) ينظر شرح الكافية٣/١١٩١،وارتشاف الضرب٤/١٩٤٣،والدر المصون٨/٤٠٨.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣.

(٦) ينظر المفصل ص١٢١، ١٢٢.

(٧) تسهيل الفوائد ص١٧١.

والتَّكير، وزعم الشَّيخ أبو علي الشَّلوبين أنَّ مذهبَ البصريين التزام تعريف التَّابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجدْ هذا النَّقلَ من غير جهته، وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه، والاعتماد عليه، وذلك أنَّ الحاجةَ داعيةٌ إليه في المعرفتين فهي في النَّكرتين أشدُّ، لأنَّ النَّكرة يلزمها الإبهام، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيانِ خلاف مقتضى الدليل»[1].

ويقول في شرح الكافية الشافية:

فاجْعَلْهُما فِي العُرْفِ والنُّكرِ سَوَا نحو: ذكرتُ اللهَ في الوادِي طُوَى

كذَا اكسُنِي ثوبًا قميصًا واسْقنِي شُربًا نَبِيذًا أو حَلِيبًا يَشْفِنِي[2]

ويقول في ألفيته:

فَقَدْ يكونَانِ مُنَكَّرِيْنِ كما يكونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

وعلَّل ابنُ مالكٍ ذلك بأنَّه إذا كانت الحاجةُ داعيةً إليه في المعرفتينِ فهي في النَّكرتين أشد؛ لأنَّ النَّكرة يلزمُها الإبهام، فهي أحوَ جُ إلى ما يُبيّنُها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطفِ البيانِ خلاف مقتضى الدَّليل،[3]وعطف البيان بمنزلة النَّعتِ في تكميلِ دلالَةِ المتبوع على معناه، والنَّكرة به أولى من المعرفة؛ لأنَّ المعرفةَ في الغالب مستغنيةٌ عن التَّكميل، والنَّكرة في الغالب مفتقرة إليه.[4]ورجَّحَ ذلك الشَّاطبيُّ؛ قياسًا على النَّعتِ، إذ قال : «العطف كالنَّعتِ، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنَّعتُ في النكرة سائغ اتفاقًا، فكذلك ينبغي في العطف»[5]

ومن شواهدهم على ذلك قولُه تعالى : ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾[6]، فـ(صديد) عطف بيان لـ(ماء).

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٢٦.
(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٠.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢٦.
(٤) ينظر شرح عمدة الحافظ ٢/٥٩٥.
(٥) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٥/٤٧.
(٦) سورة إبراهيم، الآية (١٦).

قال الزَّمخشري: «فإنْ قلتَ: ما وجهُ قوله تعالى:﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾؟ قلت: (صديد) عطف بيان لـ(ماء)، قال: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ﴾ فأبهمه إبهامًا، ثمَّ بيَّنَه بقوله: (صَدِيدٍ) وهو: ما يسيل من جلودِ أهلِ النَّار».[1]

وقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾[2]، فـ(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة)، وهما نكرتان.[3]

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[4] في قراءة من نَوَّنَ (كفَّارة)[5]، فـ(طعام) عطف بيان لها.[6]

ومنه قول ذي الرمة[7]:

لَمْـيَاءُ فِـي شَـفَتَيهَا حُـوَّةٌ لَعَـسٌ وفِـي اللِّثَـاتِ وفِـي أنيابهَـا شَـنَبُ

فـ (لعس) عطف بيان لـ (حوَّة).[8]

---

(١) الكشاف ٥٤٦/٢.

(٢) سورة النور، من الآية (٣٥).

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/١، وتوضيح المقاصد ١٢٨/١، والمساعد ٤٢٤/٢٢٢.

(٤) سورة المائدة، من الآية (٩٥)

(٥) هي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين، وقرأ : نافع، وابن عامر بإضافة (كفارة) إلى (طعام).ينظر الإتحاف ص٢٠٣.

(٦) ينظر شرح الهداية للمهدوي٢٦٨/٢، وأوضح المسالك ٣٤٨/٣، وشرح شذور الذهب ٧٧٩/٢، والمساعد ٤٢٦/٢، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٤٧/٥، وشرح الأشموني٣٥٧/٢.

(٧) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان ذي الرمَّة ص٣٢، والخصائص٢٩١/٣، ولسان العرب (شنب)، و(لعس)، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٤، وهمع الهوامع ١٢٦/٢.

و(الحوة): السواد مطلقا، و(اللعس): سواد يسير.

ويروى الشطر الثاني: (كالشَّمْسِ لما بَدَتْ أوْ تُشْبِهُ القَمَرَا).

(٨) ينظر تمهيد القواعد ٣٣٨٣/٧.

القول الثاني:

أنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ إلَّا معرفةً تابعًا لمعرفةٍ،[1] وهذا ما ذهب إليه أكثرُ البصريِّنَ، وقيل: هو مذهب البصريين.

قال السيوطي : « ومنع البصريةُ جريانه على النَّكرةِ، وقالوا: (لا يجري إلَّا في المعارف)، يعني: عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، أمَّا النكرات فلا، هذا مذهب البصريين»[2]، وخصَّه بعضهم بالعلم اسمًا، أو كنية، أو لقبًا.[3]

وحجتهم أنَّ النَّكرة مجهولةٌ دائمًا، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح، وذلك لا يحصل بالمجهول؛ إذْ لا يوضِّحُ المجهولُ مجهولًا مثلَه.[4]

ورُدَّ هذا بأنَّ من النَّكراتِ ما يدلُّ على معنى أخصّ مما يدلُّ عليه نكرة أخرى، ولا شكَّ أنَّ الأخصَّ يُبَيِّنُ الأعمَّ.[5]

أمَّا عن الشَّواهد التي استشهد بها الكوفيون، فقد أوجبوا فيها البدليَّة.[6]

والرَّاجح أنَّ عطف البيان ومتبوعَه يتماثلان تعريفًا وتنكيرًا، وهو ما ذهب إليه الكوفيُّون، وأيدهم فيه ابنُ مالكٍ، وغيرُهُ، وذلك للسَّماع الوارد في القرآن الكريم، والشِّعر، ولأنَّ النَّكرة أشدُّ احتياجًا إلى عطف البيان من المعرفة؛ لأنَّها يلزمها الإبهام، فهي أحوجُ إلى ما يوضِّحُها من المعرفة.

قال ابن الناظم ردًّا على مَنْ مَنَعَ تنكيرهما: « وليس قول مَنْ مَنَعَ ذلك بشيء؛ لأنَّ النَّكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفةُ التَّوضيحَ بهِ، كقولك: (لبستُ ثوبًا جُبَّةً)»[7]

---

(١) ينظر ائتلاف النصرة ص١٠١، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٠.

(٢) همع الهوامع٣/١٣٢.

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ١/٢٩٧، وارتشاف الضرب ٤/١٩٤٣، وشرح الأشموني ٢/٩٤.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب٤/١٩٤٣، وشرح التسهيل ٣/٣٢٦، والمساعد ٢/٤٢٣، والتصريح ٣/٥٤٠.

(٥) ينظر التصريح ٣/٥٤٠.

(٦) ينظر إملاء ما من به الرحمن٢/١٥٦، وأوضح المسالك ٣/٣٤٨.

(٧) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٥١٥.

دلالة الواو على الترتيب

اختلف النَّحويُّون في دلالةِ واو العطف على الترتيب، كـ(الفاء، وثُمَّ) على قولين:

القول الأول: أنَّها لا تدلُّ على الترتيب، وإنما تدلُّ على مطْلَقِ الاشتراك والجمع في المعنى بين المتعاطفينِ، فإذا قلتَ: (جاء زيدٌ وعمرو) فقد يكون مجيئهما معًا، فلا سبق لأحدهما، ولا زمن بين وصولهما، وقد يكون مجيءُ (زيد) أولًا قبل (عمرو)، وقد يكون العكس، وهذا مذهب جمهور النَّحويين.

قال سيبويه: «أمَّا ما يكونُ قبلَ الحرفِ الذي يُجاءُ به لَه، فالواو التي في قولك: (مررتُ بعمرٍو وزيدٍ)، وإنَّما جِئْتَ بالواو لتضمَّ الآخرَ إلى الأوَّلِ وتجمعَهما، وليس فيه دليلٌ على أنَّ أحدَهما قبلَ الآخرِ».(١)

وقال الفرَّاء: «فأمَّا الواوُ فإنَّك إنْ شئتَ جعلتَ الآخرَ هو الأوَّلَ، والأولَ الآخرَ، فإذا قلت: (زرتُ عبدالله وزيدًا) فأيَّهما شئتَ كان هو المبتدأ بالزيارة»(٢)

وقال المبرد : «حروفُ العطفِ بمعانيها فمنها الواو، ومعناها: إشراكُ الثاني فيما دخل فيه الأوَّل ؛ وليس فيها دليل على أيِّهما كان أوَّلًا؛ نحو قولك: (جاءَني زيدٌ وعمرٌو)، و(مررتُ بالكوفة والبصرة)، فجائز أنْ تكونَ البصرةُ أوَّلًا، ...»(٣)

واختار هذا المذهب ابن مالك ؛ إذ قال: « ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتّبة، ولا يصح ذلك، فإنه قال في معاني سورة الأعراف: (فأما الواوُ فإن شئتَ جعلتَ الآخر هو الأول، والأول هو الآخر، فإذا قلت: (زرتُ عبدَ الله وزيدًا)، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة) وهذا نصُّهُ، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من

---

(١) الكتاب ٢١٦/٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١.

(٣) المقتضب ١٠/١، وينظر الأصول في النحو ٢١٩/٢، وسر صناعة الإعراب ٢٧٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٦/١، وشرح الكافية للرضي ٣٦٣/٢.

البصريين والكوفيين»[1].

ويقول في الكافية الشافية: « فأما الواو فإنها تعطفُ ما بعدها على ما قبلها جامعة بينهما في الحكم دون تعرُّضٍ لتقدُّمٍ أو تأخُّرٍ، أو مصاحبةٍ فلذلك يصح أن يقال: (جاء زيدٌ، وعمرو بعده، وخالدٌ قبله، وبِشْرٌ معه)، ولو دلَّتْ على التَّرتيبِ لَمْ يجزْ أنْ يُقالَ (قبله)، ولا (معه)، كما لا يقالان مع المعطوف بـ(الفاء، أو ثُمَّ)»[2].

واستدلَّ هؤلاء على صحَّة مذهبهم بالسماع والقياس:

فمن السَّماع قوله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[3]، والسجود بعد الركوع.[4] وقول أبي العيال الهذلي :

حَتَّــى إِذَا رَجَــبٌ تَــوَلَّى فَانقَضَــى وَجُمَادَيَــانِ وَجَــاءَ شَــهْرٌ مُقْبِــلُ[5]

وقول الصلتان العبدي:

فَمِلَّتُنَــــا أَنَّنَــــا المسْــــلِمُون عَلَــى دِيــنِ صِــدِّيقِنَا وَالنَّبِــيّ[6]

وأمَّا القياس فمن وجهين:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٣، ١٢٠٤.

(٣) سورة آل عمران، من الآية(٤٣).

(٤) ينظر المقتضب ١/١٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٢٧٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٦٤، ورصف المباني ص٤١١.

(٥) البيت من الكامل، وهو في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٤، وجواهر الأدب ص ١٧١؛ والمقاصد النحوية ٤/١٨ وهمع الهوامع ١/ ٤٢، والدرر ١/١٢٥.

الشاهد فيه مجيء الواو في قوله: (وجماديان) غير دالة على الترتيب؛ لأنَّ رجبًا يأتي بعد جماديين، وفي البيت شاهد آخر وهو أنَّ (جمادى) إذا ثني لم تسلب علميته بخلاف غيره، فإنَّ العلم إذا جمع يقدر تنكيره ثم يثنى ويجمع.

(٦) البيت من بحر المتقارب، وهو في: الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٣/١٣٥، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص٢٢١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٠٥. الشاهد فيه مجيء الواو في قوله: (على دين صديقنا والنبي) غير دالة على الترتيب؛ لأنَّ النبي-ﷺ- مقدَّم على الصديق- ﷺ-.

أحدهما: أنَّ الواوَ تقعُ في موضعٍ يمتنعُ فيه التَّرتيب، وذلك نحو (اختصمَ زيدٌ وعمرو)، و(تقاتل بكر وخالد)، فالترتيب هنا ممتنع؛ لأنَّ الخصامَ، والقتال لا يقعان من واحد.(١)

الثاني : أنَّ الْعَطف بِالْوَاو نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ، والتثنية لَا تفِيد سوى الِاجْتِمَاع.(٢)

القول الآخر: أنَّ الواوَ تدلُّ على التَّرتيبِ، وهذا مذهب الكسائي، وثعلب، والرَّبعي، وابن درستويه، وبعض الفقهاء،(٣) ونسبه المالقي، وابن عقيل إلى جميع الكوفيين،(٤) وليس بصحيح، بدليل ما صرَّح به الفرَّاء في نصه السابق، وأكَّدَه ابنُ مالكٍ بأنَّ الفراء موافق للبصريين في القول بعدم إفادتِها للتَّرتيب.

ودليل إفادة الواو للترتيب عندهم ما يأتي:

١- ما رُوِيَ عن ابن عباس –رضي الله عنهما– أنه أمَرَ بتقديم العُمرة، فقال الصحابة: لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة، وقد قدّم الله الحَج عليها في التنزيل؟ فدلّ إنكارهُم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو.

وقد أجاب البصريُّون عن هذا بأنَّ إنكار الجماعة معارض بأمرِ ابن عباس؛ فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو مرتِّبة لَمَا خالف(٥).

٢- قول الصحابة لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾(٦): «بِمَ نبدأ يا رسولَ الله؟ فقال: ابدؤوا بما بدأ الله بذِكره»(٧)، فدل ذلك على

---

(١) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٤١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش٩١/٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٠٤/٣، ورصف المباني ص٤١١.

(٢) ينظر اللباب٤١٧/١.

(٣) ينظر آراء هؤلاء النحاة في شرح الكافية للرضي ٣٦٤/٢.

(٤) ينظر رصف المباني ص٤١١، وشرح ابن عقيل ٢٦٦/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل ٩٣/٨.

(٦) من الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

(٧) الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كتاب الحج ١٧٠/٤، والبيقهي في السنن الكبرى كتاب الطهارة باب الترتيب في الوضوء ٨٥/١.

الترتيب.

وأُجِيب عن ذلكَ بأنَّ النبيَّ ﷺ لم يأمر بتقديم الصفا؛ لأن اللفظ كان يقتضي ذلك، وإنما بيَّن عليه الصلاة والسلام المراد لِمَا في الواو من إجمال، ويدلُّ على ذلك سؤال الصحابة (بمَ نبدأ؟)، ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا فصحاء، وبلغتهم نزل القرآن الكريم، فدلَّ ذلك على أنَّ الواوَ للجمعِ من غيرِ ترتيب[1].

٣- قول الأعرابي في خطبته أمام النبي – ﷺ-: «من أطاع الله ورسولَه؛ فقد رَشَدَ، ومن عصاهما؛ فقد غَوَى»[2]. فقال النبي – ﷺ -: «بئس خطيبُ القوم أنتَ، هلا قلت ومن عصى الله ورسولَه!»، فلو كانت الواو للجمع المطلق، لَمَا افترق الحال بين ما علَّمه الرسول عليه الصلاة والسلام، وبين ما قال.

وأجيب عن ذلك بأنَّ ردَّ النبي –ﷺ– على الأعرابي ما كان إلَّا لأنَّ فيه ترك الأدبِ بترك اسم الله بالذِّكْر[3].

٤- ما أنشده سُحيم عبد بني الحسحاس عند عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–:

عُمَيْـرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّـزْتَ غَادِيـا كَفَـى الشَّـيبُ وَالإِسْـلَامُ لِلمَـرءِ نَاهِيـا[4]

فقال عمر –رضي الله عنه– :«لو كنتَ قدَّمتَ (الإسلامَ) على (الشَّيب) لأجزتك»[5]، فدلَّ إنكارُه على أنَّ التأخير في اللفظ يدلُّ على التأخير في المرتبة.

وأجيب عن ذلك بأنَّ إنكار عمر –رضي الله عنه– إنما كان لترك تقديم الإسلام بالذكر،

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٣.

(٢) ورد الحديث في تفسير الطبري ٢/ ٣٠، وسنن الدارقطني ٢/ ٢٥٤.

(٣) شرح المفصل ٨/٩٣.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو في الكتاب ٢/٢٦، ٤/٢٢٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ١/١٤١، والإنصاف ١/١٦٨، وأسرار العربية ص١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٥، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص٤٢٥، ولسان العرب (ن هـ ي)، وشرح قطر الندى ص٣٢٣.

الشاهد فيه قوله: (كفى الشيب والإسلام) حيث جاءت الواو غير دالة على الترتيب؛ لأنَّ الإسلام مقدم عى الشيب.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٣.

وإن كان لا فرق بينهما.[١]

والراجح من القولين هو قول جمهور النحويين الذي ارتآه ابنُ مالك، وهو أنَّ الواو للجمع المطلق، وذلك لعدة أمور:

١- قوَّةِ أدلتهم، ورجحانُها على أدلَّة الكوفيين.

٢- أنَّ الواو لو كانت موضوعةً للترتيب لم تكن أبدًا إلَّا مرتِّبة، فظهور عدم الترتيب في بعض الكلام يشهدُ أنها ليست موضوعةً له، ولكنَّ المتكلِّم يقدِّمُ الذي هو به أعنى، وببيانه أهم، استحسانًا، لا إيجابًا[٢].

٣- أنَّها لو كانت موضوعةً للترتيبِ لترتَّبَ على ذلك وجود تناقض بين بعض آياتِ القرآن، ومنها قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ﴾[٣]، وقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰتِكُمۡۚ﴾[٤]، والقصَّة واحدةٌ[٥].

٤- أنها لو كانت للترتيب لثبت اعترافُ الكفار بالبعث بعد الموت في قوله تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾[٦]؛ لأنَّ الحياة المرادة من (نحيا) تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له، فالمراد من الحياة في قولهم: (ونحيا) هي الحياة التي يحبونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعًا، فدلت الآية على أنَّ الواو لا تدل عى الترتيب؛ لأنَّ المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه[٧].

---

(١) ينظر شرح المفصل ٩٣/٨، ورصف المباني ص٤١١.

(٢) ينظر رصف المباني ص٤١٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية (٥٨).

(٤) سورة الأعراف، من الآية (١٦١).

(٥) ينظر اللباب ٤١٧/١.

(٦) سورة البقرة الآية ٣٧، وينظر شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢.

(٧) ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٣٦/٢.

مجيء (إلا) عاطفة بمعنى الواو

وردت (إلَّا) في التركيب العربي على أربعةِ أوجه:[1]

١- أنْ تكون للاستثناء، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[2].

٢- أن تكون صفةً بمنزلةِ (غير)، فيوصف بها، وبتاليها جمع منكر، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3].

٣- أنْ تكونَ زائدةً، وذلك كقول ذي الرمة:

حَــراجِيجُ مَــا تَنْفَــكُّ إلا مُناخــةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفرَا [4]

٤- أن تكونَ عاطفةً بمنزلة الواو في التَّشريك في اللفظ والمعنى، وللنحويين في هذا الوجه مذهبان:

الأول: أنَّــه لا يجــوز مجــيء (إلَّا) بمعنــى (الــواو) مطلقًــا؛ لأنَّ (إلَّا) للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثَّاني من حكم الأوَّل، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثَّاني في حكم الأول، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر، وهذا مذهب جمهور النَّحويين[5]، واختاره ابنُ مالك؛ إذ قال: « باب المعطوف عطف النسق، وهو المجعولُ تابعًا بأحد حروفه وهي (الواو، والفاء، و ثمَّ،

---

(١) مغني اللبيب ص٩٨-١٠٢ .

(٢) سورة البقرة، من الآية (٢٤٩).

(٣) سورة الأنبياء، من الآية (٢٢).

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص١٧٣، والكتاب ٤٨/٣، والمحتسب ٣٢٩/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧٢/٢، والإنصاف ١٥٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/٤، وشرح التسهيل ٣٥٧/١، ٢٦٨/٢.

والشاهد فيه : مجيء (إلَّا) بمعنى واو العطف على رأي الكوفيين، وفيه شاهد آخر، وهو مجيء خبر (تنفك) مقرونًا بـ(إلَّا)، وهذا شاذ.

(٥) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٦٦، والتبيين ص٤٠٣، والجنى الداني ص٥١٨، والدر المصون٢/ ١٧٨، ومفاتيح الغيب١٧/ ٢٧٥.

وحتَّى، وأَمْ، و أَوْ، وبَل، ولَا)، وليس منها (لكنْ) وِفَاقًا ليونس، ولا (إمَّا) وفاقًا له، ولابن كيسان، وأبي علي، ولا (إلَّا) خلافًا للأخفشِ، والفرَّاءِ».[1]

وفي شرح التسهيل ذكر الشواهد التي استشهد بها المجيزون، ثمَّ أولها على أنَّ (إلا) استثنائية، أو بمعنى (لكن) يقول: «ولا يلزم كون (إلا) بمعنى الواو في شيء من هذه المواضع لإمكان الاستثناء فيها،... ويجوز كون (إلا) بمعنى(لكن)»[2].

الآخر: أنَّ (إلَّا) يجوز أنْ تكونَ بمعنى الواو، وهذا مذهب الأخفش[3] وأبي العباس ثعلب [4]، وأبي عبيدة[5]، وابن فارس[6]، وتبعهم الفيروزآبادي[7]، والزبيدي[8]، واستدلوا على ذلك بما جاء في القرآن الكريم، وكلام العرب.

فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾[9]، فالمعنى على مذهبهم: (ولا الذين ظلموا)، أي: والذين ظلموا لا يكون لهم أيضًا حُجَّة.

قال الأخفش في حديثه عن هذه الآية : « وتكون (إلَّا) بمنزلةِ الواو، نحو قول الشاعر:

وأَرى لَهـــا دَارًا بأَغْـــدِرَةِ الســـ ـــيدانِ لـــم يَـــدْرُسْ لَهـــا رَسْـــمُ

(١) تسهيل الفوائد ص ١٧٤.
(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤٥.
(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/٤٤٣، ومغني اللبيب ص١٠١.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٧٧،
(٥) ينظر مجاز القرآن ١/٦٠، ومغني اللبيب ص١٠١.
(٦) ينظر الصاحبي ص١٨٥.
(٧) ينظر القاموس المحيط ٣/٣١٤.
(٨) ينظر تاج العروس ١٠/٤٢٦.
(٩)سورة البقرة، من الآية (١٥٠).

إِلَّا رَمَـــادًا هامِـــدًا دَفَعَـــتْ عَنْـــهُ الريـــاحَ خَوالِـــدٌ سُـــحْمُ(١)

أراد: أرى لَها دارًا ورمادًا».(٢)

وقال أبو عبيدة: « موضع (إلَّا) هاهنا ليس بموضع استثناء، إنَّما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة، ولا للذين ظلموا»(٣)

وقوله تعالى : ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾(٤)، والمعنى : (ومن ظُلِمَ لا يحب اللهُ أيضًا الجهرَ بالسُّوء منه)(٥).

وقوله تعالى : ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾(٦)، أي (ولا من ظلم).(٧)ومن الشعر قول عمرو بن معد يكرب:

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلاَّ الفَرْقَـــدَانِ (٨)

---

(١) البيتان من بحر الكامل للمخبل السعدي، وهما في الصاحبي ص١٨٥، والإنصاف ٢١٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك٣٤٥/٣، وتمهيد القواعد ٣٤٢٥/٧، و تاج العروس ٤٢٦/١٠.

و(الأغدرة): جمع (غدير الماء)، وهو ما غادره السيل في مستنقع من الأرض، و(أغدرة السيدان): موضع وراء كاظمة بين البصرة، والبحرين، و(الرسم): الأثر بلا شخص، و(خوالد سحم): البواقي السود السالمة من الآفات.

والشاهد فيه قوله: (إلا رمادًا)، حيث جاءت (إلَّا) بمعنى الواو عند من أجاز ذلك.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١٥٢/١، وينظر شرح التسهيل لابن مالك٣٤٥/٣.

(٣) مجاز القرآن ٦٠/١.

(٤) سورة النساء، من الآية (١٤٨).

(٥) ينظر الإنصاف ٢١٧/١، والخزانة ٤٢٣/٣.

(٦) سورة النمل من الآيتين (١٠، ١١).

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/٣، ومغني اللبيب ص١٠١، والهمع ٢٠٣/٢.

(٨) البيت من بحر الوافر، وهو في الكتاب ٣٣٤/٢، والإنصاف ٢٦٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٢، ورصف المباني ص٩٢، والجنى الداني ص٥١٩، والخزانة ٤٢١/٣.

و(الفرقدان): نجمان قريبان من القطب، لا يفترقان.

والشاهد فيه قوله: (إلَّا الفرقدان)، حيث جاءت (إلَّا) بمعنى واو العطف، كأنه قال: (كل أخٍ مفارقه أخوه، والفرقدان أيضًا)، وقيل : إنَّ (إلَّا) هنا باقية على بابها من الاستثناء؛ لأنَّ الشاعر إنما أخبر بما شاهدَ؛ لأنه شاهد المتواخيين في الأرض يفارق كل واحد منهما أخاه بالموت، ولم يشاهد النجمين المسميين بـ(الفرقدين) متفارقين بطول حياته، وقيل: إنها في معنى (غير)، فلذلك ارتفع ما بعدها، والمعنى: (كل أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه).

أي : (والفرقدان).

ونسب ابن مالك، وأبو حيان[1]، وابنُ هشام[2] القول بمجيء (إلَّا) بمعنى الواوِ مطلقًا إلى الفرَّاء، والصحيح أنَّ الفراء يرى أنَّها لا تكون بمعنى الواو إلَّا إذا عُطِفَتْ على استثناءٍ قبلَها.

يقول عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾[3]: «وقد قال بعض النحويين: (إلَّا) فى هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنَّه قال: (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ، وَلَا لِلَّذِينَ ظَلَمُوا)، فهذا صواب فى التَّفسير، خطأ فى العربية، إنَّما تكونُ (إلَّا) بمنزلة الواو إذا عطفتَها على استثناءٍ قبلَها، فهنالك تصير بمنزلةِ الواو، كقولك: (لي على فلانٍ ألفٌ إلَّا عشرة إلا مائة)، تريد: (إلَّا) الثَّانية أنْ ترجعَ على الألفِ، كأنَّك أغفلتَ (المائة)، فاستدركتَها، فقلتَ: (اللهمَّ إلَّا مائة)، فالمعنى: (له عليَّ ألفٌ ومائة)، وأنْ تقول: (ذهب النَّاس إلَّا أخاك، اللهمَّ إلَّا أباك)، فتستثنى الثاني، تريد: (إلَّا أباك، وإلا أخاك)، كما قال الشاعر:

مـــا بالمدينـــة دار غيـــر واحـــدة دار الخليفـــــة إلا دار مروانـــــا[4]

كأنه أراد : ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان».[5]

وفي موطن آخر يشترط الفرَّاء لمجيء (إلَّا) بمعنى واو العطف أنْ يكونَ

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٧٦/٤.

(٢) ينظر مغني اللبيب ص ١٠١.

(٣) سورة البقرة، من الآية (١٥٠).

(٤) البيت من بحر البسيط، ونسب للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في الكتاب٣٤٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٩٠/١، والمقتضب ٤٢٥/٤، والبحر المحيط٤٣/٢، والجنى الداني ص٥١٩، والدر المصون٤٠٨/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا دار مروان)، حيث جاءت (إلَّا) بمعنى الواو عند الفراء، وذلك لأنَّ قبلها استثناء معطوف عليه.

(٥) معاني القرآن للفراء ٨٩/١، ٩٠.

المستثنى مساويًا للمستثنى منه، أو أكبرَ منه، بحيث تكونُ بمعنى (سوى).

يقول عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾[1]: «...والقول الآخر أن العرب إذا استثنت شيئًا كبيرًا مع مثله، أو مع ما هو أكبر منه كان مَعْنى (إلَّا)، ومعنى الواو سواء، فمن ذلك قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ سِوَى ما يشاء من زيادة الخلود، فيجعل (إلَّا) مكان (سِوَى) فيصلح، وكأنَّه قال: (خالدين فيها مقدار ما كانت السَّموات وكانت الأرض سوى ما زادهم من الخلود (و) الأبد). ومثله فى الكلام أن تقول: (لي عَليكَ ألف إلَّا الألفين اللَّذَين من قِبَل فلان)، أفلا ترى أَنه فى المعنى: (لي عَليكَ سوى الألفين)، وهذا أحَبُّ الوجهين إليَّ؛ لأنَّ اللهَ عزّ وجلَّ لا خُلْفَ لوعدِه، فقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾، فاسْتدل عَلى أَنَّ الاستثناءَ لهم بالخلودِ غيرُ منقطِعٍ عنهم».[2]

ومن خلال النَّصين السابقين الواردين في معاني القرآن للفرَّاء ندركُ أنَّ نسبة القول إلى الفرَّاء بأنَّ (إلَّا) تستعمل كواو العطف مطلقًا نسبةٌ غيرُ صحيحة بالاحتكام إلى كتابه معاني القرآن.[3]

وندرك أيضًا أنَّ تعميمَ الأنباري،[4] والعكبري[5] نسبةَ هذه المسألة إلى الكوفيين دون قيدٍ، أو شرطٍ غيرُ دقيق؛ لما ذكرناه من أنَّ الفراءَ يرفضُ أنْ تكون (إلَّا) بمعنى الواو مطلقًا، وإنَّما استعمالها بهذا المعنى مشروط عنده بما سبق ذكره، و يُعدُّ كتاب (معاني القرآن) للفراء المصدر الأول الذي صدرت

(١) سورة هود، من الآية (١٠٨).
(٢) السابق ٢/٢٨، وينظر ص٢٨٧.
(٣) ينظر النحو وكتب التفسير، د/ إبراهيم عبدالله رفيده ١/٢٦١.
(٤) ينظر الإنصاف ١/٢٦٦.
(٥) ينظر التبيين ص ٤٠٣.

عنه آراء المدرسة الكوفية؛ لأنَّ أكثر ما كان للكوفيين من آراء إنَّما هو للفرَّاء.[١]

وقد ردَّ الجمهور على المجيزين بأنَّه لا دلالةَ فيما ذكروا على أنَّ (إلَّا) بمعنى الواو، أمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ فهو استثناءٌ منقطعٌ بمعنى (لكنْ)، والمعنى لكنْ الذين ظَلَموا يَحْتَجُّون عليكم بِغَيرِ حُجَّة والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى، وكلام العرب[٢]، وعلى ذلك أيضًا يُحْمَلُ ما احتجُّوا به من قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ﴾ فإنَّ معناه (لكن المظلوم يجهر بالسوء؛ لما يلحقه من الظلم).[٣] وأضاف ابن مالك أنَّ (إلا) في الآيتين على معناها من الاستثناء؛ إذ قال: «ولا يلزم كون (إلا) بمعنى الواو في شيء من هذه المواضع لإمكان الاستثناء فيها، وإمكانه في الآية بأنْ يكونَ التَّقدير: إلا ظلم الذين ظلموا وعنادهم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما تقول: (لا بكاءَ في الدَّارِ إلَّا مَنْ لَا يحزن)، ويجوز كون (إلَّا) بمعنى (لكنْ)، و(الذين) مبتدأ، وخبره (فلا تخشوهم واخشوني)، وعلى هذا يحمل:﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٤]، كذا: (له عليَّ ألف إلَّا ألفٌ آخر)، أي: لكنْ ألفٌ آخر له على، فأبقى المبتدأ وصفته، وحذف الخبر. وأما: (إلَّا رمادًا)، فاستثناء محقق؛ لأنَّه وصف(الرماد) بالهمود، ودفع الأثاني عنه الرياح المترددة عليه، وفي هذا إشعار بأنَّه درس بعض الدروس»[٥].

ويحملُ على الاستثناء المنقطع أيضًا قول الشاعر:

---

(١) ينظر مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ص١٣٣.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٩/١، والتبيين ص٤٠٤.

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٩/١، إملاء ما منَّ به الرحمن٢٠٠/١.

(٤) سورة النمل الآية ١١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٥/٣، ٣٤٦.

وَكُـــلُّ أَخٍ مُفَارِقُـــهُ أَخُـــوهُ لَعَمْـــرُ أَبِيـــكَ إِلاَّ الفَرْقَـــدَانِ[1]

أراد (لكن الفرقدان) فإنهما لا يفترقان، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء، ويحتمل أنْ تكونَ (إلَّا) في معنى (غير)، ولذلك ارتفع ما بعدها، والمعنى (كل أخٍ غير الفرقدين مفارقه أخوه، كما قال تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، أي (لو كان فيهما آلهة إلَّا الله لفسدتا)، ولهذا كان ما بعدها مرفوعًا[3]، وهكذا في جميع ما ذكروه، وأمثالِه[4]

والرَّاجِحُ ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالك تبعًا لجمهور النَّحويين، وهو عدم جواز مجيء (إلَّا) بمعنى الواو، والقول بجوازه يرفعُ الأمان عن اللغة، ويوقع اللبسَ في الخطابِ، والواو و(إلَّا) من قبيل الأضداد؛ لأنَّ موضوع (إلَّا) مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشرك ما بعدها في حكم بما قبلها، فهما متنافيتان، فدعوى تعاقبهما دعوى باطلة لغةً، وعرفًا، والقاعدة أنَّ الحروف لا ينوب بعضها عن بعض؛ خوفًا من اللبسِ، وذهاب المعنى الذي قُصِدَ بالحرف، وإنَّما يُضَمَّنُ معنى فعل آخر يقتضي ذلك الحرف، فيكون ذِكْرُ الفعلِ مع الحرفِ الذي يقتضيه غيرُه قائمًا مقامَ ذِكرِ الفعلين، وهذا من بديع اللغة وكمالها، ولو قُدِّرَ تعاقبُ الحروفِ، ونيابة بعضها عن بعض فإنَّما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفًا، واللبس مأمونًا، فيكون من باب التَّفَنُّنِ في الخطابِ والتَّوسع فيه، فإمَّا أنْ يُدَّعى ذلك من غيرِ قرينةٍ في اللفظ فلا يصح. [5]

---

(١) سبق الحديث عنه.

(٢) سورة الأنبياء، من الآية (٢٢).

(٣) ينظر الإنصاف ٢٧٢/١.

(٤) ينظر المقتضب ٤٢٥/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٤/٣، وإملاء ما من به الرحمن ١٧٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك٣٤٥/٣، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٨.

(٥) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص٤٠٣، وبدائع الفوائد ٥٧٧/٣ .

مجيء (أو) بمعنى (الواو)

ذكر النَّحويون أن (أو) العاطفة تأتي لمعانٍ كثيرة، أشهرها[1]:

الأول: الشَّك، نحو قوله تعالى:﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَسْـَٔلِ ٱلْعَآدِّينَ﴾[2].

الثاني: الإبهام، نحو قولك: (قامَ زيدٌ أو عمرو)، وأنت تعلم القائمَ منهما، إلَّا أنكَ أبهمتَ على المخاطَبِ.

الثالث: التَّخيير، وهي الواقعة بعد الطَّلب، وقبل مَا يُمْتَنَعُ فيه الجمع، نحو (تزوَّجْ هندًا، أو أختَها)، و(خُذْ من مَالي دينارًا، أو درهمًا).

الرابع: الإباحة، وهي الواقعةُ بعد الطَّلبِ، وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو (جالسِ العلماءَ، أو الزُّهَّادَ) و(تعلَّمِ الفقهَ أو النَّحوَ).

الخامس: التفصيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[3].

السادس: مطلق الجمع، كالواو العاطفة، وقد اختلف النحويون في مجيء (أو) بهذا المعنى على قولين:

القول الأول: أنَّ (أو) تأتي للدلالة على الاشتراك، ومطلق الجمع بين المتعاطفين، ويصحُّ أن يحلَّ محلها الواو، بشرط أمن اللبس، وهذا مذهب سيبويه؛ فقد قال في الكتاب : « وتقول: (خذْهُ بِمَا عزَّ أوْ هَانَ)، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا، أي: لا يفوتنَّك على كلِّ حالٍ، ومن العرب من يقول: (خُذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ)، أي: خُذْه بالعزيز والهيِّنِ، وكلُّ واحدةٍ منهما تُجزِئُ عن أُختِها».[4] وتبع سيبويه في هذا الأخفشُ،[5] وأبو عبيدة،[6] والجرميُّ،[7]

(١) ينظر جواهر الأدب ص ٢٥٦، ومغني اللبيب ص ٨٧، ٨٨، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٢.

(٢) سورة المؤمنون، الآية (١١٣).

(٣) سورة البقرة من الآية (١٣٥).

(٤) الكتاب ١٨٤/٣، ١٨٥.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٨٣/١.

(٦) ينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة٧٢/١، ٣٩٣/٢.

(٧) ينظر رأي الجرمي في المساعد ٤٥٩/٢.

والفارسي،[١] والكوفيون،[٢] والأزهري،[٣] والهروي[٤]،وغيرهم[٥]، ولم يحكموا على هذا الاستعمال بالكثرة أو القلة، وهو اختيار ابنُ مالك، إلا أنه ذكر أنَّ (أو) تكون بمعنى الواو كثيرًا إذا كان معناها الإباحة، ويقل ذلك فيها في عطف المصاحب والمؤكد.

قال في التسهيل: « و(أو) لشكٍّ، أو تفريقٍ مجرَّدٍ، أو إبهامٍ، أو إضرابٍ، أو تخييرٍ، وتُعاقِبُ الواوَ في الإباحَةِ كثيرًا، وفي عطف المصاحب والمؤكَّد قليلًا».[٦]

وزاد الأمرَ وضوحًا في شرح التسهيل بأنَّ معاقبة (أو) للواو يعتمد في فهم المراد على القرائن، ثمَّ ذكر شواهد كثيرة[٧] ستأتي لاحقًا –إن شاء الله–.

وقال في ألفيته:

وَرُبَّمَـــا عَاقَبَـــتِ الْـــوَاوَ إِذَا لَـمْ يُلْـفِ ذُو النُّطْـقِ لِلَـبْسٍ مَنْفَـذَا

أي: أنَّ (أو) تعاقب الواو، أي : تحل محلَّها، وتؤدِّي معناها، شريطةَ ألَّا يكون استعمالها موقعًا في اللبس.

وقد احتجَّ هؤلاء لمذهبهم بشواهدَ كثيرة من النثر والنظم.

فمن النثر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾.[٨]

---

(١) ينظر المسائل البصريات ٧٢٦/١، ٧٢٧.
(٢) ينظر الإنصاف ٤٥٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١.
(٣) ينظر رأي الأزهري في ارتشاف الضرب١٩٩١/٤.
(٤) ينظر الأزهية ص١١٣.
(٥) ينظر أوضح المسالك ٣٧٩/٣، ومغني اللبيب ص٨٨، وشرح ابن عقيل٢٣٣/٢.
(٦) تسهيل الفوائد ص١٧٦.
(٧) ينظر شرح التسهيل ٣٦٤/٣، ٣٦٥.
(٨) سورة البقرة من الآية (٧٤).

قال الأخفش: «وليس قوله: (أو أشد) كقولك: (هو زيد أو عمرو)، إنما هذه (أو) التي في معنى الواو، نحو قولك : (نحن نأكل البرَّ، أو الشَّعير، أو الأرزَ)...، فـ(أشد) ترفع على خبر المبتدأ، وإنما هو: وهي أشَدُّ قسوة».[1]

وقوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2]أي: ويزيدون، فـ(أو) بمعنى الواو،[3] ويؤيده قراءة جعفر بن محمد[4] (ويزيدون) بالواو[5].

قال الأخفش: «معناه (ويزيدون)...، وأرى الذين قالوا: إنما (أو) بمنزلة الواو إنما قالوها؛ لأنهم رأوها في معناها».[6]

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[7]

قال الفراء : «قال المفسِّرون: معناه (وإنا لعلى هدى، وأنتم في ضلال مبين)، معنى (أو): الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى»[8]

وقال أبو عبيدة: «(أو) بمعنى الواو، فيكون من باب اللف والنشر، والتقدير(وإنا لعلى هدًى، وإياكم في ضلال مبين)، فأخبر عن كلٍّ بما يناسبه».[9]

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [10] معناه (وكفورًا).

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٨٣/١.

(٢) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

(٣) معاني القرآن للأخفش ٣٣/١.

(٤) هو جعفر بن محمد بن أسد النَّصِيْبِي الضرير قرأ على الدُّورِي، وكان من جِلَّة أصحابه، وقرأ عليه محمد بن علي بن الجُلَنْدَى، ومحمد بن علي بن حسن العطوفي، توفي سنة (٣٠٧هـ). ينظر غاية النهاية ١٩٥/١.

(٥) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ٤٨٧/٤، والبحر المحيط ١٢٥/٩.

(٦) معاني القرآن للأخفش ٣٣/١.

(٧) سورة سبأ من الآية (٢٤).

(٨) راجع معاني القرآن للفراء ٢٢٠/٣.

(٩) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٤٨/٢.

(١٠) سورة الإنسان من الآية (٢٤).

قال الفراء : «قد يكون في العربية (لا تطيعنَّ منهم مَنْ أثم، أو مَنْ كَفر، فيكون المعنى في (أو) قريبًا من معنى الواو، كقولك للرجل: (لأعطينَّك سألت أو سكت)، معناه: لأعطينَّك على كلِّ حال»[1].

وقال في قوله تعالى ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[2]:«أي: أُرسلتَ بما أُرسلتَ به إعذارًا من الله وإنذارًا»[3].

ومما استشهد به ابن مالك لمجيء (أو) بمعنى الواو من الحديث النبوي، قول النبي-ﷺ-: «**اسْكُنْ فَما عليكَ إلَّا نبيٌّ، أو صِدّيقٌ، أو شَهيدٌ**»[4]، أي: فما عليك إلَّا نبيٌّ، وصِدّيقٌ، وشهيدٌ.[5]

وقول ابن عباس -رضي الله عنه- : «**كُلْ مَا شِئْتَ، واشْرَبْ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأَكَ اثْنَتَانِ: سَرَفٌ، أَو مَخِيْلَةٌ**»[6]، أي: ما أخطأكَ اثنتان: سرفٌ، ومخيلة.[7]

ومن معاقبة(أو) الواوَ من الشعر قولُ حميد بن ثور الهلالي:

قــومٌ إذا سَــمِعُوا الصّــرِيخَ رأَيْــتَهُم مــن بــين مُلْجِــم مُهْـرِهِ أو ســافِعِ[8]

وقول قطري بن الفجاءة:

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٢٠/٣.

(٢) سورة المرسلات الآية (٦)

(٣) معاني القرآن للفراء ٢٢٢/٣.

(٤) صحيح البخاري، كتاب فضائل أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم٢٩٣/٢، وصحيح مسلم٣٦٦/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١١٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/٣.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص١١٣. والمخيلة هي الكبر والخيلاء (خ ي ل).

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/٣.

(٨) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوان حميد بن ثور الهلالي الصحابي -رضي الله عنه- ص١١١، و عمدة الحافظ ص٦٢٨، ولسان العرب(س ف ع)، وأوضح المسالك ٣٧٩/٣، ومغني اللبيب ص٩٠، والمقاصد النحوية ١٤٦/٤، والأشباه والنظائر ٢١٨/٨.
والشاهد فيه قوله: (أو سافع) حيث جاءت (أو) بمعنى الواو.

حتى خَضَبْتُ بما تحدَّرَ مِن دَمِي أكْنَـافَ سَـرْجِي أو عِنـانَ لجَـامِي(١)

و قول زهير بن حرام الهذلي:

فظَلْـتُ وظَـلَّ أَصْـحابي لَـدَيْهِمْ غَـريضُ اللَّحْـم نِـيٌّ أو نَضِـيجُ(٢)

والشَّواهدُ الشِّعريةُ الثلاثة ذكرها ابن مالك،(٣)ويضاف إليها ما استشهد به غيره، ومنه قول متمم بن نويرة :

فَلَـوْ أنَّ البُكـاءَ يَـرُدُّ شـيئًا بَكَيْـتُ علـى بُجَيْـرٍ أو عِفـاقِ

علـى المَـرأينِ إذ هَلَكَـا جَميعًـا لِشَـأنِهما بِشَـجْوٍ واشْـتِيَاق(٤)

فـ(أو) في هذه الأبيات بمعنى الواو.(٥)

وأنشد قطرب من ذلك أيضًا قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا إلـى حَمَامَتِينَـا أو نِصـفه فَقَـدِ(٦)

أي: ونصفه، فـ(أو) بمعنى الواو لمطلق الجمع، ويؤيد هذا المعنى أنَّ البيت فيه

---

(١) البيت من بحر الكامل، وهو في: ارتشاف الضرب ١٩٩٠/٤، اللمحة البدرية ٣١٦/١، والمساعد ٤٥٨/٢، والخزانة (١٠/ ١٦٣.

والشاهد فيه قوله: (أو عنان لجامي) حيث جاءت (أو) بمعنى الواو.

(٢) البيت من بحر الوافر في شرح أشعار الهذليين ص٦١٩، وشرح عمدة الحافظ ٦٢٩.

والشاهد فيه قوله: (أو نضيج) حيث جاءت (أو) بمعنى الواو.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٦٤/٣.

(٤)البيتان من الوافر، وهو في ديوان متمّم بن نويرة ص ١٢٤، والأزهيَّة ص ١١٦، وأمالي المرتضى ٥٨/٢، ولسان العرب (عفق)، وخزانة الأدب ٧/ ١٣١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/٣.

(٦) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان النابغة ص١٦، والكتاب ٢٨٢/١، والأصول في النحو ٢٣٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش٥٧/٨.

والشاهد فيه: مجيء (أو) بمعنى الواو، وروي (الحمام) بالرَّفع، والنَّصب، وكذلكَ (نصفه)، فعلى النصب تكون (ما) زائدة، و(ليت) عاملة، والرفع تكون (ما) كافَّة لـ(ليت) عن العمل، ويصير ما بعدها مبتدأً وخبرًا.

رواية أخرى بالواو، وإذا رويت كلمة بروايتين وضعت في إحداهما كلمة مكان كلمة في رواية أخرى، دلَّ ذلك على أنَّ الكلمتين بمعنى واحد.

ثمَّ إنَّ (فتاة الحيِّ) التي حكى الشَّاعر عنها أنَّها قد تمنَّت هذا الحمام ونصفه منضمًّا إلى حمامتها، ويروى عنها أنَّها قالت:

ليـــت الحمـــامَ لِيـــهْ إلـــــى حمامَتِيَـــــهْ

ونِصْـــــفَهُ قَدِيَـــــهْ تَـــمَّ الحَمـــامُ مِيَـــهْ[1]

ولا يتم الحمام مائة إلَّا إذا انضمَّ الحمام ونصفه إلى حمامتها، ويدلُّ على ذلك قول النَّابغة بعد البيت المذكور:

فَحَسَـــبُوهُ فَـــأَلْفَوْهُ كَمَـــا ذَكَـــرَتْ تِسْـــعًا وَتِسْـــعِينَ لَـــمْ يَـــنْقُصْ وَلَـــمْ يَـــزِدِ

فَكَمُلَـــتْ مِائَـــةٌ فِيهَـــا حَمَامَتُهَـــا وَأَسْـــرَعَتْ حِسْـــبَةً فِـــي ذَلَـــكَ العَـــدَدِ

ولو كانت (أو) على أصلها لم تصلح هذه الحسبة.[2]

القول الثاني: أنَّ (أو) لا تأتي بمعنى الواو، وعليه أكثر البصريين،[3] ونسبه الأنباري إلى جميع البصريين؛ إذ قال: « وذهب البصريون إلى أنَّ (أو) لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى (بل)».[4]

والبصريون كلهم لم يقولوا إنَّ (أو) لا تأتي بمعنى الواو، فقد سبق أنَّ سيبويه، والأخفش، والجرمي، والفارسي، وغيرهم أجازوا مجيئها بمعنى الواو.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:[5]

١- أنَّ الأصل في (أو) أن تكونَ لأحد الشَّيئين على الإبهام بخلاف الواو، فمعناها الجمع بين الشَّيئين، وهو مخالفٌ لمعنى (أو)، ولا دليلَ فيها على أنَّ

---

(١) من منهوك الرجز

(٢) ينظر التصريح ٦٢/٢، والانتصاف من الانصاف للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد٤٨٠/٢.

(٣) ينظر الأصول في النحو٥٥/٢، والجمل في النحو للزجاجي ص١٨، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٣٣/١.

(٤) الإنصاف ٤٧٨/٢.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٤/٤، الإنصاف ٤٨٣/٢، واللباب٤٢٤/١، وائتلاف النصرة ص ١٤٩.

الشَّيئين قبل الآخر.

٢- أنَّ الأصل في كل حرفٍ أن يدلَّ على ما وُضِعَ له، ولا يدلُّ على معنى حرفٍ آخر؛ تمسُّكًا بالأصل.

ولذلك خرَّج البصريون ما استدلَّ به الكوفيون على أنَّ (أو) محمولةٌ على أحدِ معانيها المنصوص عليها في كتب النُّحاة، فقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[١] قالوا: إنَّ (أو) بمعنى الشَّك، أي أنَّ الرائي إذا رآهم شكَّ في عدتهم؛ لكثرتهم، أي أنَّ حالهم حال من يشكُّ في عدتهم؛ لكثرتهم، والشَّك يرجع إلى الرائي لا إلى (الحق)،[٢] ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ (أو) في الآية للتخيير، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخيرَ في أن يقدرهم مائة ألف، أو يزيدون على ذلك،[٣] والفرَّاء يرى أنَّها بمعنى (بَلْ).[٤]

وذكر بعضهم أنَّ (أو) في قوله تعالى﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[٥] للتفصيل.

قال ابن عصفور بعد أنْ ذكرَ معاني (أو): «وزاد الكوفيون في معانيها... أنْ تكونَ للجمْعِ بمنزلة الوَاو، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾،... والصحيح أنَّ (أو) هنا للتفصيل؛ لأنَّها فصَّلت الذِّكرَ إلى ما هو عذْرٌ، أي (حُجَّة)، وإلى ما هو نُذْرٌ، أي (تخويف)».[٦] وهكذا في كل نظائره، وهذا تكلف ظاهر لا داعي له.

أمَّا شواهد مجيء (أو) بمعنى الواو من الشعر، فقد حملوها على الشذوذ.

قال الزجاجي: لا تجيء (أو) بمعنى الواو إلا في شواذ الشعر[٧].

---

(١) سورة الصافات، الآية (١٤٧).

(٢) ينظر الإنصاف ٤٨١/٢.

(٣) السابق نفسه.

(٤) ينظر معاني القرآن للفرَّاء ٣٩٣/٢.

(٥) سورة المرسلات الآية (٦).

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣٣/١، ٢٣٤(بتصرف).

(٧) حروف المعاني ص ٥٢.

والخلاصة أنَّ مجيءَ (أو) بمعنى الواو أمر مختلف فيه، فهو غير جائز عند أكثر البصريين، وليس عند جميعهم كما ذكر الأنباري في إنصافه، وجائز عند الكوفيين، وبعض البصريين كسيبويه والأخفش والجرمي وغيرهم، وتبعهم ابن مالك، والأخذ بهذا المذهب أولى، وذلك لكثرة الشواهد التي جاءت مؤيدة لمذهبهم من القرآن الكريم، وحديث رسول الله ﷺ، وأشعار العرب، مع وضوح المعنى وأمن اللبس، وتأويل هذه الشواهد عند المانعين لا يخلو من تكلف ظاهر.

زيادة (لا) على (بل) بعد النفي أوالنهي

(بل) حرف يختلف معناه وحكمه باختلاف ما يجيء بعده من جملة، أو مفرد، فإنْ دخل على جملةٍ فهو حرفُ ابتداءٍ فقط، ومعناه: إمَّا الإضرابُ الإبطالي، وإمَّا الإضرابُ الانتقالي، فالإبطالي هو الذي يقتضي نفي الحكمِ السَّابق في الكلام قبل (بل)، والقطع بأنَّه غير واقع، ومدَّعِيه كاذبٌ، والانصراف عنه واجب إلى حكمٍ آخرَ يجيءُ بعدها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۚ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ﴾[1]، أي (بل هم عباد)، وأمَّا الإضراب الانتقالي فهو الذي يقتضي الانتقال من غرض قبل (بل) إلى غرض جديد بعده، مع بقاء الحكم السابق على حاله، وعدم إلغاء ما يقتضيه.

وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إنْ تقدمها أمرٌ، أو إيجاب، نحو (اضربْ زيدًا بل عمرًا)، و(قام زيدٌ بل عمرٌو)، فتُتكونُ مع ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها.[2]

وتزاد قبلها (لا) ؛ لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، نحو (قام زيدٌ لا بل عمرو)، ومنه قول الشاعر:

وَجْهُكِ الْبَدْرُ، لابل الشَّمْسُ لوْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أُفولُ[3]

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٢٦.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٩٤/٤، ١٩٩٥، ومغني اللبيب ص ١٥١، ١٥٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٠٦/٣.

(٣) البيت من بحر الخفيف، وقائله مجهول، وهو في شرح التسهيل لابن مالك٣٧٠/٣، ومغني اللبيب ص ١٥٣، والتصريح ٦٠٥/٣، وهمع الهوامع ١٣٦/٢.

و(الكسفة): التغير إلى سواد، و(الأفول): الغيبوبة.

الشاهد فيه قوله: (لا بل الشمس) حيث زِيدت (لا) بعد (بل) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب.

وكذلك بعد الأمر، نحو (اضرب زيدًا لا بل عمرًا)، فـ (لا) زائدة في هذه الأمثلة؛ لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول. (١)

وإلى هذا الاستعمال يشير ابن مالك بقوله:

وَانْقُـــل بِهَـــا لِلثَّـــانِ حُكْـــمَ الأَوَّل فـي الخبـرِ المُثبَـتِ والأمـرِ الجَلِـي

وقد اختلفت كلمة النحويين في حكم زيادة (لا) قبل (بل) في النفي، أوالنهي على قولين:

الأول: يجوز زيادة (لا) قبل (بل) بعد النفي، أو النهي؛ لتقرير حكم ما قبلها، وجَعْل ضدِّه لِما بعدها، وهذا مذهب جمهور النحويين(٢)، واختاره ابن مالك، إذ قال:

«وتزاد (لا) قبل (بل) لتأكيد الإضراب عن الأول، نحو (قام زيد، لابل عمرو)، و(خذ هذا، لا بل ذاك)، فـ(لا) في هذين المثالين زائدة؛ لتأكيد الإضراب عن جَعْلِ الحكمِ للأول، وكذا كلُّ مَالَا نَهيَ فيه ولا نفيَ، فلو وُجِدَ أحدُهما قبل (لا) أفادت تأكيدَ تقريره، ولم تقتض إضرابًا، نحو (ما قام زيد، لا بل عمرو)، و(لا تضرب خالدًا، لا بل بشرًا)، فـ (لا) في هذين المثالين زائدة؛ لتأكيد بقاء النهي والنفي».(٣)

فمن زيادتها بعد النفي قول الشاعر:

ومـا هَجَرْتُـكِ لا بَـل زَادَنِـي شَـغَفًا هجْـرٌ وبُعْـدٌ تَرَاخَـى لا إلـى أجَـلِ(٤)

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣٦٩/٣، ٣٧٠، وارتشاف الضرب ١٩٩٥/٤، ١٩٩٦ ومغني اللبيب ص١٥٣.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣٤٧/٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩،٣٧٠/٣ .

(٤) البيت من بحر البسيط، وقد ورد غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٠/٣، ومغني اللبيب ص١٥٣، والتصريح ٦٠٥/٣، وهمع الهوامع ١٣٦/٢، وشرح الأشموني ١١٥/٢. ويروى (وما سلوتك)، و(بعد تمادى).

والشاهد فيه قوله: (لا بل زادني شغفًا) حيث زيدت (لا) قبل (بل) بعد النفي.

ومن زيادتها بعد النهي قول الشاعر:

لَا تَمَلَّـــنَّ طَاعَـــةَ اللهِ لا بَـــلْ طَاعَــةَ اللهِ مَــا حَيِيــتَ اسْــتَدِيمَا[1]

القول الثاني: منع ابن درستويه[2] زِيَادَة (لَا) بعد النَّفْي، وزاد ابْن عُصْفُور النهي، محتجًّا بأن الجمعَ بين أداتي نفي على جهة التأكيد قليلٌ في كلامِ العربِ.

قال ابن عصفور: « زيادة (لا) على (بل) في النفي، والنهي، لا ينبغي أنْ يقال به، إلَّا أنْ يشهدَ له بالسَّماع؛ لأنَّ الجمعَ بين أداتي نفي على جهة التأكيد قليلٌ في كلامِ العربِ».[3]

وما ذهب إليه ابن درستويه، وابن عصفور مردودٌ بالبيتين السَّابقين.

قال أبو حيَّان: « وما ذهب إليه ابن درستويه، واستبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب»[4].

والأنسب هو الأخذُ برأي ابن مالك تبعًا للجمهورِ، وهو جواز زيادة (لا) قبل (بل) بعد النَّفي، أو النَّهي؛ لتقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لِما بعدها؛ وذلك لورود السَّماع بذلك عن العربِ، واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم.

---

(١) البيت من بحر الخفيف، ولم ينسب إلى قائل معين، وهو مذكور في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣/١٥، والدرر ٢/١٨٧.

والشاهد فيه قوله: (لابل طاعة الله) حيث زيدت (لا) قبل (بل) بعد النهي.

(٢) ينظر رأي ابن درستويه في ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٦، ومغني اللبيب ص ١٥٣، وشرح الأشموني ص ٢/١١٥.

(٣) المقرب لابن عصفور ص٢٥٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٥، ١٩٩٦، وينظر مغني اللبيب ص١٥٣.

مجيء (أي) التفسيريَّة عاطفةً

تأتي (أي) في الأسلوب العربي على وجهين:[1]

أحدهما: أنْ تكونَ تنبيهًا، ونداءً، مثل (يا)، إلَّا أنَّها تختصُّ بالقريب لتقارب لفظها كقول كثير عزة:

أَلَمْ تَسْمَعِي: أي عَبْدَ فِي رَوْنَقٍ بكاءَ حَمَامَاتٍ لُهَنَّ هَدِيرُ؟[2]

الآخر: أن تكون تفسيرية، وهي التي تقع في موقعها (أنْ)، تقول : (عِندِي عَسْجَدٌ، أي ذَهَبٌ)، و(مَرَرتُ بغضَنفَر، أي أَسَدٍ)، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها، أو بدل.

أمَّا كونها في هذا الوجه عاطفةً، فمختلف فيه على قولين:

أحدهما: أنَّ (أي) حرف تفسير، وما يليها عطف بيان، يوافق ما قبلها في التَّعريف والتنكير، وهذا مذهب جمهور النحويين،[3] ووافقهم ابنُ مالك.

قال في شرح التَّسهيل: « وجعل صاحب المستوفى[4] (أي) التَّفسيرية حرف عطف في نحو (مررت بغضنفرٍ، أي أسد)، و(نهيتُكَ عن الوَنَى، أي الفتور)، والصحيح أنَّها حرف تفسير، وما يليها من تابع عطفُ بيان، موافقٌ ما قبلَها في التَّعريف والتَّنكير، وجَعْلُها حرف عطفٍ يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: أحدهما: أنَّ حقَّ حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون ما بعده مباينا لما قبله، نحو (مررت بزيد وعمرو)، وما بعد (أي)

---

(١) ينظر رصف المباني للمالقي ص١٣٤، ١٣٥، وجواهر الأدب ص٢٦٥، ومغني اللبيب ص١٠٦، ١٠٧.

(٢) هذا البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان كثير عزة ص٤٧٤، ورصف المباني ص١٣٥، واللسان (يا)، ومغني اللبيب ص١٠٦، وهمع الهوامع ١٧٢/١.

وقوله: أي عبد: أراد يا عبدة، ورونق الضحى: إشراقه وضياؤه، والهدير: والهديل – بالراء واللام – صوت الحمام، وقوله: لهن هدير: جملة في موضع الصفة لـ (حمامات).

والشاهد فيه قوله : (أي عبد)، حيث جاءت (أي) حرف نداء، ويروى (هديل) مكان هدير.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٧٨/٤، والمساعد ٤٤٣/٢.

(٤) صاحب المستوفى هو : علي بن مسعود بن محمود بن الحكم القاضي كمال الدين أبو سعد، نقل عنه أبوحيان كثيرًا، توفي سنة ٥٤٨هـ. ينظر بغية الوعاة٢٠٦/٢.

بخلاف ذلك. الثاني: أنَّ حقَّ حرفَ العطفِ المعطوف به غير صفة ألا يطَّرد حذفُه، و(أي) بخلاف ذلك، فإن لك أن تقول في: (مررت بغضنفر أي أسد): (مررت بغضنفر أسد)، ويستغنى عن (أي) مطردًا، ولا يجوز ذلك في شيء من المعطوفات، فالقول بأنَّ (أي) حرف عطف مردودٌ، وباب ما أخذ به مسدودٌ ».[1]

وقد ردَّ الدَّماميني الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما ابن مالك بأنَّ العاطف قد يحذف لفظًا وتقديرًا، إذا صحَّ الكلام بدونه، كما ورد في الأخبار المتعاطفة، والصِّفات المتعاطفة، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2] إذ يصح حذف الواو –في غير القرآن–، فيصير الثاني توكيدًا.[3]

الآخر: يجوزُ في (أي) أنْ تكون حرف عطف، وذلك إذا وقعت بين مشتركَينِ في الإعراب، تقول: (رأيتُ الغضنفر، أي الأسد)، وهذا مذهب الكوفيينَ[4].

وتبعهم في ذلك ابنُ السَّكاكي،[5] وأبو جعفر بن صابر[6]، وابن هشام[7].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٧.

(٢) سورة يوسف، من الآية (٨٦).

(٣) ينظر حاشية الصبان ٣/٩٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٤/١٩٧٨، والمساعد ٢/٤٤٣.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب٤/١٩٧٨، وابن السكاكي هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي الخوارزمي، وهو من أئمة النحو والتصريف، والمعاني، والبيان، من مصنفاته: مفتاح العلوم، توفي سنة (٦٢٦هـ). ينظر بغية الوعاة ٢/٣٦٤.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٧٨، وأبو جعفر ابن صابر هو: أحمد بن صابر ابو جعفر النحوي، الظاهري، ثم المالكي، كان بارعًا في الشِّعر والكتابة، سريع الكتابة والقراءة، حسن الخطِّ، عالما فاضلًا، حسن الأخلاق، جميل الصُّحبة، توفي بالقاهرة سنة٦٦٦هـ. ينظر بغية الوعاة ١/٣١١.

(٧) ينظر مغني اللبيب ص١٠٦.

والراجح هو ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ تبعًا لجمهور النَّحويين، وهو عدم جواز مجيء (أي) التفسيريَّة عاطفة؛ لأنَّها لو حُذِفت لَمَا اختلَّ الكلام، ويجوز الاستغناء عنها دائمًا، ولأنَّها لا يتلوها إلَّا ما يوافق مدلول ما قبلها، وكل ذلكَ مما لم يُعهَد مثله في الأحرف العاطفة، وعليه يكونُ ما بعدها عطفَ بيانٍ، أو بدلًا.(١)

العطف على الضمير المرفوع متصلًا أو مستترًا

للنحويين في حكم العطف على الضمير المرفوع متصلًا كان، أو مستترًا من غير فصل قولان:

الأول: يجوزُ العطف على الضَّميرِ المرفوع المتصل، أو المستتر في اختيار الكلام من غيرِ تأكيد، ولا ما يقوم مقامه، نحو (قمتُ وزيدٌ)، وهذا مذهب الكوفيين(٢).

قال الرَّضيُّ:« وأما الكوفيُّون فيجوِّزون العطفَ المذكورَ، بلا تأكيدٍ، ولا فصلٍ من غير استقباح»(٣). ووافقهم في هذا ابنُ مالكٍ؛ إذ قال:

« إن كان المعطوف عليه ضميرًا متصلًا مرفوعًا فالجيِّد الكثير أنْ يؤكَّد قبل العاطف بضمير منفصلٍ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٤) ... ولا يُمْتَنعُ العطفُ دونَ فصلٍ، كقول العرب: (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ)، فعطف (العدم) دون فصلٍ، ولا ضرورةٍ على ضمير الرَّفع المستتر في (سواء)، ومنه قول جرير:

---

(١) ينظر جواهر الأدب للإربلي ص٢٦٦، ومغني اللبيب ص١٠٦.

(٢) ينظر الإنصاف١/٤٧٤، واللباب١/٤٣١، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٦، وائتلاف النصرة ص٦٣، وهمع الهوامع ٣/١٨٩.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/٣١٩.

(٤) سورة الأنبياء الآية (٥٤)

ورَجــا الأُخَيطِـلُ مــن سَـفَاهَةِ رَأيِــهِ مَــا لَــمْ يَكُــن وَأبٌ لَــهُ لِيَنَــالا[1]

وهذا فعلُ مختارٍ غيرِ مضطرٍ؛ لتمكُّنِ قائِلِهِ من نَصْبِ (أب) على أن يكون مفعولا معه...»[2].

وحُجَّتهم في ذلكَ السَّماعُ والقِياس.

أمَّا السَّماعُ، فقد وردَ في شواهِدَ كثيرةٍ، نثرًا وشعرًا، وَرَدَ بعضُها في نصِّ ابنِ مالكٍ السَّابق، ومنها أيضًا:

- قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[3]، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستتر في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى، ولم يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

قال الفراء: « قوله عز وجل : ﴿فَٱسْتَوَىٰ﴾ استوى هو، وجبريل بالأفق الأعلى، لمّا أُسْرِيَ به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في (استوى)، وردَّ عليه (هو)، وأكثر كلام العرب أنْ يقولوا : (استوى هو وأبوه)، ولا يكادون يقولون : (استوى وأبوه)، وهو جائز؛ لأنَّ فى الفعل مضمرًا»[4].

- ومنه قول النبي-ﷺ-: **(كنتُ، وأبو بكرٍ وعمرُ، وفعلتُ، وأبو بكرٍ وعمرُ، وانطلقتُ، وأبو بكرٍ وعمرُ)** برفع (أبو بكرٍ، وعمر)[5] عطفًا على الضمير المرفوع المتصل في (كنتُ، وفعلتُ، وانطلقتُ) بلا فصل.

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو في ديوان جرير ٥٧/١، والإنصاف ٤٧٦/٢، والمقرب لابن عصفور ٢٣٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣، وأوضح المسالك لابن هشام ٣٩٠/٣، وهمع الهوامع ١٣٨/٢، والتصريح ٦١٣/٣.

والشاهد فيه قوله : (لم يكن وأب)، حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع، وهو قوله (أبٌ) على الضمير المرفوع المستتر في (يكن) من غير أنْ يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل، أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٤/٣، ٣٧٥.

(٣) سورة النجم الآيتان (٦)، (٧).

(٤) معاني القرآن للفراء ٩٥/٣، وينظر الإنصاف ٤٩٥/١، والمقاصد الشافية ١٥٣/٥.

(٥) صحيح البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي-ﷺ- باب مناقب عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ١٩٩/٤، وينظر شواهد التوضيح ص١١٢.

- وقول عمر-ﷺ-: (كنتُ، وجارٌ لي من الأنصار)[1] برفع (جار) عطفًا على الضمير المرفوع المتصل في (كنت).

وقد ذكر ابن مالك أنَّ قول النبي -ﷺ-، وقول سيدنا عمر السابقين أنهما أحسن ما استشهد به على هذا.[2]

- ومنه ما حكاه سيبويه عن العرب: (مررتُ برجلٍ سواءٍ، والعَدمُ) برفع (العدم) عطفًا على الضمير المستتر في (سواء)؛ لأنَّه مؤول بالمشتق بمعنى (مُسْتَوٍ)، فيتحمل الضمير، وليس بينهما فاصل.[3]

أمَّا ما ورد من الشعر، فمنه قول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذا أقبلت وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[4]

وقول جرير:

ألم تَر أن النّبْعَ يُخلقُ عُودُه وَلا يستوي والخِرْوَعُ المتقصّف[5]

وأمَّا القياس، فمن وجهين :

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم-باب التناوب في العلم ١/١١٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٤.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ص٢١٢.

(٤)البيت بحر الخفيف وهو في ملحق ديوان عمر بن أبي ربيعة ص٤٩٨، والكتاب ٢/٣٧٩، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢/ ١٠١، والخصائص ٢/ ٣٨٦، واللمع لابن جني ص١٨٤، والإنصاف٢/ ٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٦، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ص٦٥٨،، والمقاصد النحوية ٤/١٦١.

الشاهد قوله:(أقبلت وزهر)، حيث عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: (أقبلت هي وزهر)، لتأكيد الضمير المستتر.

(٥) البيت من بحر الطويل وهو في ديوان جرير ص ٢٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٣/٩٥، وأساس البلاغة للزمخشري ٢/٢٥١، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٨٦.

والشاهد فيه قوله: (ولا يستوي والخروع)، حيث عطف (الخروع) على الضمير المستتر في (يستوي) بلا فصل.

أحدهما: حَمل الضمير المرفوع على المنصوب، فكما أجازوا العطف على الضمير المنصوب المتصل بلا شرطٍ، نحو (أكرمتك وزيدًا)، فإنَّه يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع بلا شرط، أو قيد[1].

الآخر: أنهم قاسوه على البدل نحو (أعجبتَني جمالُكَ).

قال الصَّبَّان: «وأجازه الكوفيُّون بلا ضعف، قياسًا على البدلِ نحو (أعجَبْتَنِي جمالُك»[2].

القول الثاني: لا يجوز العطف على الضَّمير المرفوع المتَّصل، بارزًا كان، أو مستترًا في اختيارِ الكلام إلَّا بعد توكيدِه بتوكيدٍ لفظي مرادفٍ له، بأنْ يكون بضمير منفصل، وهذا مذهب البصريين[3]، قال سيبويه:

« وإن حملتَ الثَّاني على الاسمِ المرفوعِ المضمرِ فهو قبيحٌ، لأنَّكَ لو قلت: (اذهبْ وزيدٌ) كان قبيحًا، حتى تقول: (اذهب أنت وزيد)».[4]

وقال: « لو قلتَ: (اقعدْ وأخوكَ) كان قبيحا حتى تقول: (أنت)؛ لأنَّه قبيحٌ أنْ تعطفَ على المرفوعِ المضمرِ، فإذا قلت: (ما صنعتَ أنتَ)، و(لو تركتْ هي)، فأنتَ بالخيارِ، إنْ شئتَ حملتَ الآخرَ على ما حملتَ عليه الأوَّل، وإن شئتَ حملتَهُ على المعنى الأوَّل ».[5]

وقال المبرد : « واعلمْ أنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرًا، أو موضوعًا موضعَ المصدرِ فإنَّ فيه الفاعلَ مضمرًا؛ لأنَّه كالفعل المأمور به، تقول: (رويدك أنت وعبد الله زيدا)، و(عليك أنت وعبد الله أخاك)، فإنَّ حذفتَ التَّوكيد قبح، وإعرابه

(١) ينظر الإنصاف ٤٧٧/٢، ٤٧٨.

(٢) حاشية الصبان ١١٤/٣.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٧٦/٢، وائتلاف النصرة ص٦٣، والإنصاف ٤٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٥٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤.

(٤) الكتاب ٢٨٧/١.

(٥) السابق ٢٩٨/١.

الرفع على كل حال؛ ألَا ترى أنك لو قلت: (قم وعبد الله) كان جائزاً على قبح حتى تقول: قم أنت وعبد الله »[1]

ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2] فقوله (وآباؤكم) معطوف على الضمير في (كنتم) وقد فصل بـ(أنتم).[3]

وقوله تعالى: : ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[4]،وقوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[5]، فـ(أنت) في الآيتين تأكيد للضمير المستتر في (اسكن، واذهب)، و(زوجُك، وربك) معطوف على هذا الضمير المستتر في الفعلين.[6]

وقد يكون بتوكيد معنوي كقول الشاعر:

ذُعِـــرتُمْ أجمعـــون ومَـــنْ يلـــيكم برُؤْيتنـــا وكنَّـــا الظافرينـــا[7]

ويقوم مقام التوكيد الفصل بين العاطف والمعطوف بمفعول، أو غيره، كقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ﴾[8]، فـ(مَنْ) معطوف على الواو في (يدخلونها)، وصحَّ ذلك للفصل بالمفعول به، وهو الهاء،[9] ويتناول غير المفعول الفصل بالتمييز، كقول الشاعر:

---

(١) المقتضب ٣/٢١٠.

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٥٤).

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٣.

(٤) سورة البقرة من الآية (٣٥).

(٥) سورة المائدة من الآية (٢٤).

(٦) ينظر الكتاب ٢/٣٧٨.

(٧) البيت من بحر الوافر، وورد غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/٤٦٩، والتصريح ٣/٦١١.
والشاهد فيه قوله : (ومَن يليكم)، فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله: (ذعرتم) بعد أنْ أُكِّدت هذه التَّاء بقوله: (أجمعون).

(٨) سورة الرعد، من الآية (٢٣).

(٩) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٣٧، والتصريح ٣/٦١١.

مُلِئْتَ رُعبا وقومٌ كنتَ راجيهم لمـــا دَهَمْتُـــك مـــن قـــومي بآســـاد[1]

والنداء كقوله:

لَقَدْ نِلْتَ عَبْدَ اللهِ وابْنُكَ غَايَةً مِنَ المَجْدِ مَنْ يَظفَرْ بِهَا فَاقَ سُؤْدُدا[2]

والفصل بـ(لَا) بين العاطفِ والمعطوفِ كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[3]، فـ(آباؤنا) معطوف على (نا) في (أشركنا)، و(لا) فاصلة بين العاطف، وهو (الواو)، والمعطوف، وهو (آباؤنا).[4]

ويرى بعضُهم أنَّ هذه الآية لا فاصل فيها، ولا حجة في دخول (لا)؛ لأنَّها إنّما دخلت بعد (واو) العطف، والذي يفصل به إنما يأتي قبل (واو) العطف[5].

وقد علَّل البصريون عدم جواز العطف على ضمير الرَّفع دون فاصل بأنَّه لا يخلو من أن يكون هذا الضَّمير مقدَّرًا في الفعل، أو ملفوظًا به، فإنْ كان مقدَّرًا فيه، نحو (قام وزيد)، فكأنه قد عطف اسمًا على فعلٍ، وإنْ كان بارزًا، نحو (قمتُ، وزيدٌ)، فالتاء منزَّلةٌ منزلةَ الجزءِ من الفعلِ، بدليل أنَّه سُكِّنَ له آخرُ الفعل، في مثل: (ضَرَبْتُ)؛ هروبًا من اجتماعِ أربعةِ أحرف متواليةِ التَّحريك، وذلك لا يُكره إلَّا في كلمة واحدة، فلو عُطِف على هذا الضمير لكان بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

---

(١) البيت من بحر البسيط، ولم أقف على اسم قائله، ويوجد في شرح التسهيل ٣٧٣/٣، والدرر ١٩١/٢. والشاهد فيه قوله: (وقوم كنت راجيهم)، فإنه معطوف على تاء المخاطب في قوله: (ملئت) بعد أن فُصِل بينهما بالتمييز.

(٢) البيت من الطويل، ولم ينسب لقائل معين، وهو في شرح التسهيل ٣٧٣/٣، والدرر ٦/ ١٤٨، وهمع الهوامع ١٣٨/٢.

والشاهد فيه قوله: (لقد نلت عبدالله وابنك)، حيث فُصِل بين المعطوف عليه وهو الضمير في (نلت)، والمعطوف، وهو قوله: (وابنك) بالمنادى، وقد حُذفَ حرفُ النداء.

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٤٨).

(٤) ينظر التصريح ٦١١/٣.

(٥) ينظر حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ١٥١/٢.

يقول سيبويه: «وأمَّا ما يَقْبحُ أنْ يَشرَكَه المظهرُ فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك قولك: (فعلتُ وعبدُ الله)، و(أفعلُ وعبدُ الله)، وزَعَمَ الخليلُ أنَّ هذا إنَّما قَبُحَ مِن قبل أنَّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أنْ يَشرك المظهر مضمَراً يغير الفعل عن حاله إذا بَعُدَ منه، وإنَّما حَسُنَتْ شِركتُه المنصوب؛ لأنه لا يغيَّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر، فأشبه المظهر، وصار منفصلا عندهم بمنزلة المظهر، إذْ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمَر فيه، وأما (فعلتُ) فإنهم قد غيَّروه عن حاله في الإظهار، أُسكنتْ فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ».[1]

ويرى الرازي أنَّ عطفَ الاسم الظاهر على المضمرِ المرفوع قبيحٌ من جهةِ أنَّ المعطوفَ عليه أصلٌ، والمعطوف فرعٌ، والمضمر ضعيفٌ، والمظهر قوي، وجَعْلُ القوي فرعًا للضعيف لا يجوز[2].

وردَّ البصريون ما استدل به الكوفيُّون بأنَّ الواو في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[3] ليست واو العطف، وإنما هي واو الحال، والمراد في الآية جبريل وحده، والمعنى: أنَّ جبريل عليه السلام وحده استوى في حال كونه في الأفق.[4]

وأما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم: (كنتُ، وأبو بكر وعمرُ، وفعلتُ، وأبو بكر وعمرُ، وانطلقتُ، وأبو بكر وعمرُ)، فإنَّه مرويٌّ بالمعنى.[5]

---

(١) الكتاب ٣٧٨/٢، وينظر شرح جمل الزجاجي ٢٤٢/١.

(٢) ينظر مفاتيح الغيب للفخر الرازي ٢٢٨/١٣.

(٣) سورة النجم الآيتان (٦)، (٧).

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٠/٥، والإنصاف ٤٧٧/١.

(٥) وقد علَّق أ.د/ عبد الفتاح بحيري-رحمه الله- على هذا التأويل قائلًا: «ولا يجْمُل أن نتعامل مع الأحاديث بهذه الطريقة؛ لأنَّه سيفتح الباب أمام كل حديثٍ يُستشهد به، فيقال: إنه مرويٌ بالمعنى» التصريح ٦١٣/٣ هامش ٣.

وأمَّا ما أنشده الكوفيون من الشِّعر فمن الشَّاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يُقاس عليه، وجاء العطف فيه في ضرورة الشِّعر.[١]

قال ابن عصفور : «ولا يجوزُ العطفُ على ضميرِ الرَّفعِ المتَّصلِ من غيرِ تأكِيدٍ، ولا طُولٍ إلَّا في ضرورةِ الشِّعر...»[٢].

وأمَّا تشبيههم الضَّميرَ المرفوع المتصل بالمنصوب المتصل فلا وجه له بحال؛ لأنَّ الضمير المنصوب المتصل، وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النِّية في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنهَّ في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال، فبان الفرق بينهما.[٣]

وأمَّا القياس على البدل فإنَّ البدلَ هو المبدل منه في المعنى، فلذلك جاز من غير شرط التَّأكيد، بخلاف العطف.[٤]

والخلاصة أنَّ ابن مالك أجاز العطف على الضمير المتَّصل المرفوع، سواء كان بارزًا، أو مستترًا موافقًا مذهب الكوفيين، أمَّا البصريون فقد منعوا ذلك، ولكل من الفريقين أدلته.

والحق أنَّ مذهبَ الكوفيين في هذه المسألة أقوى حجة، وأظهر دليلًا من مذهب البصريين، وذلك لكثرة الشواهد المسموعة عن العرب التي أيَّد بها الكوفيون رأيهم، ولا داعي لتأويلها، ووصفها بالقبح، أو الشذوذ.[٥]

قال أبو حيان: «وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل، والسَّماع الكثير يُعضده»[٦].

---

(١) ينظر الإنصاف ٤٧٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٢/١، ٢٤٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٤٢/١، ٢٤٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) ينظر اللباب للكبري١/ ٤٣٢، والأشباه والنظائر ٢٩٥/٢.

(٥) ينظر شواهد التوضيح ص١١٤.

(٦) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص١٣٠.

عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار

اختلفت كلمة النحويين في حكم العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار على عدة أقوال أشهرها ما يأتي:

الأول: جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهو ما اختاره ابن مالكٍ، ونسبه ليونس(١)، وأبي الحسن الأخفش(٢)، والكوفيين، إذ قال:

«وإذا كان المعطوف عليه ضميرَ جرٍّ أُعِيدَ الجارُّ...، وإعادته مختارة، لا واجبة، وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين»(٣).

وقال في الألفية :

وَعَـوْدُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَلَـى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لاَزِمًـا قَـدْ جُعِـلاَ

وَلَـيْسَ عِنْـدِي لازِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَـى فِـي الـنَّظْمِ وَالنَّثْـرِ الصَّـحِيحِ مُثْبَتَـا

وبهذا الرأي أخذ كثيرٌ من متأخري النحاة، كالشلوبين(٤)، وأبي حيان(٥)، وغيرهم.(٦)

واستدل هؤلاء المجيزون على صحة ما ذهبوا إليه بالقياس والسماع.

أما القياس فإنَّ العطف تابع من التوابع الخمسة، فكما جاز أن يبدل من الضمير المجرور، ويُؤَكَّد من غير إعادة الجار، فكذلك يجوز أن يعطف عليه دون حاجة إلى إعادة الجار، وكما جاز العطف على الضمير المنصوب دون إعادة العامل، فكذلك يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.(٧)

---

(١) ينظر رأي يونس في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٤٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، وشفاء العليل ٧٩٣/٢.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥.

(٤) ينظر رأي الشلوبين في شرح التسهيل ٣٧٦/٣، والمساعد ٤٧٠/٢.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، والبحر المحيط ٤٩٩/٣.

(٦) ينظر شرح شذور الذهب ص٤٤٩، وأوضح المسالك ٣٩٢/٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، والتصريح ٦١٥/٣.

(٧) ينظر شرح التسهيل ٣٧٥/٣، وشرح ألفية ابن معطي ٧٩٧/٢، ونظم الدرر ١٧٦/٥.

وأما السماع فقد وردت شواهدُ كثيرةٌ في القرآن الكريم، وكلام العرب، نثرًا ونظمًا، فمن النَّثرِ:

(١) قراءة حمزة ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**﴾[١] بجر (الأَرحامِ)[٢]، وهي قراءةٌ سبعيةٌ متواترةٌ، لا يجوز الحكم عليها بالضَّعف، أو القبح[٣]؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متبعة[٤]، وهي حجة على القاعدة ومَنْ وَضَعَها، وليس العكس، وتأويل هذه القراءة على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة، ولهذا لا يلتفت إليه، على حد تعبير أبي حيان. [٥]

يُضاف إلى ذلك أن هذه القراءةَ قرأها حمزة، وهو بالرتبة السَّنيةِ المانعة له من نقل قراءة ضعيفة[٦]، وهي أيضًا قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ والحسن، وأبي رزين، ومجاهد، وقتادة والنخعي، والأعمش، ويحيي بن وثاب[٧].

و قد خرج هذه القراءةَ مَنْ مَنَع عطفَ الظَّاهر على المضمر دون إعادة الخافض على أوجهٍ كثيرة، منها:

أ- أنَّ الواوَ حرفُ جرٍّ، يُفيد القَسم، و (الأَرْحَامِ) مُقْسَم به، مجرور بها، وجوابُ القَسَمِ قولُه تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**﴾[٨]؛ لأنَّ العربَ كانوا يُقسِمُون

---

(١)سورة النساء، من الآية (١).

(٢) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٢٢٦، والتبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب ص١٧٩، والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو ص٩٣، والكافي لأبي عبدالله الرعيني ص٨٠.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٢/١، ٢٥٣، والكامل للمبرد٧٤٨/٢، ومجالس العلماء للزجاجي ص٢٤٥، ٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢، والحجة للفارسي ١٢٠/٣، وجامع البيان للطبري ٥١٩/٧، ٥٢٠، والإقليد في شرح المفصل ٧٨٤/٢، والتخمير ١٣٠/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١٤٨/١.

(٥) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٧٤/٥.

(٦) ينظر الدر المصون ٥٥٥/٣.

(٧) ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣.

(٨) سورة النساء، من الآية (١).

كثيرًا بالأرحام، فَخُوطِبُوا على ما أَلِفُوا من تعظيمها[1]، وضُعِّفَ هذا الوجه؛ لأنَّ الأخبار وردتْ بالنَّهي عن الحلف بالآباء، ولأن التقدير في القسم: (وَبِرَبِّ الأَرْحَامِ)، وقد أغنى عنه ما قبله[2]، وأجيب عن ذلك بأن هذه حكايةٌ عن فعلٍ كانوا يفعلونه في الجاهلية؛ لأنهم كانوا يقولون: (أَسْأَلُكَ بِاللهِ وَالرَّحِمِ)، وحكايةُ هذا الفعل عنهم في الماضي لا تُنَافي وُرودَ النَّهي عنه في المستقبل[3].

وأجيب عن ذلك أيضًا بأن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته، كالشمس، والنَّجم، والليل، وكنَّا نَحْنُ المنهِيِّينَ عن ذلك.[4]

ب- أنَّ (اَلأَرْحامِ) مجرور بباء مقدرة، غير الملفوظ بها، وتقديره: (وبَالأَرْحَامِ) فحذفت لدلالة الأولى عليها، وذلك كقول بعضهم: "مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً، وَلا سَوْدَاءَ تَمْرَةً"[5]، أي: وَلَا كُلُّ سَوْدَاءَ، فحذف (كُلّ) الثانية؛ لدلالة الأولى عليها، وكان رؤية إذا قيل له: كيف أنت؟ قال: "خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ"، أي: بِخَيْرٍ، فيحذف الباء؛ لدلالةِ الحَالِ عليها[6].

يقول ابن جني: «اعتقدتُ أنْ تكونَ فيه باءٌ ثَانِيَةٌ، حَتَّى كأَنِّي قلتُ: (وَبِالأَرْحَامِ) ثم حُذِفَتْ البَّاءُ لِتَقَدُّمِ ذكرها، كما حذفتُ لِتَقَدُّمِ ذكرها في نحو قولك: (بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ)، و(على من تَنَزِلْ أَنْزِلْ)، ولَمَ تَقُل: (أَمْرُرْ بِهِ)، وَلا (أَنْزِلْ عَلَيهِ)، لكنْ حَذَفتَ الحرفينِ؛ لتقدم ذكرهما»[7].

وهذا الوجه يقوّيه قراءةُ عبدِ الله بن مسعود: (وَبِالأَرْحَامِ)[8]

ويضعفه أنه يلزم منه حَذفُ حَرْفِ الجَرِّ، وإبقاءُ عَمَلِهِ، وهذا لا يَجُوزُ إلا في

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٠/٢.
(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢، وإملاء ما من به الرحمن ١٦٥/١.
(٣) ينظر مفاتيح الغيب للفخر الرازي ١٣١/١.
(٤) ينظر الدر المصون ٥٥٥/٣.
(٥) ورد هذا القول في الكتاب ٦٥/١، والإنصاف ٤٧٢/٢.
(٦) ينظر الخصائص لابن جني ٢٨٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٣.
(٧) الخصائص ٢٨٥/١، ٢٨٦.
(٨) ينظر مختصر ابن خالويه ص٢٤، والبحر المحيط ٤٩٨/٣.

صُوَرٍ، ليس هذا منها[1].

(٢) قوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[2] بجر (المَسْجدِ)؛ عطفا على الضمير المخفوض بالباء، لا بالعطف على (سَبيل)؛ لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأنَّ المعطوف على جزء الصلة داخلٌ في الصلة.[3]

(٣) قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾[4]، فـ (مَا) في موضع خفضٍ؛ عطفا على الضمير المجرور في (فِيهنَّ)[5].

وذهب المانعون لهذا العطف إلى أن (مَا) ليست في موضع جر، بل هي في موضع رفع بالعطف على لفظِ الجلالَة (الله)، والتَّقدير: اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ، ويُفْتِيكُم فِيهِنَّ مَا يُتْلَي عَلَيكُم، وهو القرآن[6]، وإذا سلَّمنا أن (ما) في موضع جرٍّ، فهي معطوفة على (النِّساء)، لا على الضمير المجرور في (فِيهنَّ)[7].

وقيل: إنَّ الواوَ ليستْ عاطفة، وإنَّما هي للقسم، وأقسم الله تعالى بالمتلو في شأن النساء ؛ تعظيمًا له، كأنه قيل: وأُقْسِمُ بِمَا يُتْلَى عَلَيْكُم فِي الكِتَابِ[8].

(٤) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[9]، فـ (مَنْ) في موضع جرٍّ؛ عطفًا على الضمير المجرور في لكم[10]، ومَنْ لَا يُجِيزُ هذا

---

(١) ينظر حاشية الصبان ١١٥/٣.

(٢) سورة البقرة، الآية (٢١٧).

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٧٦/٣.

(٤) سورة النساء، الآية (١٢٧).

(٥) ينظر الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني ٣٤٩/٢، والدر المصون ١٠١/٤.

(٦) ينظر الإنصاف ٤٦٧/٢.

(٧) ينظر السابق ٤٦٨/٢.

(٨) ينظر الكشاف ٣٠١/١.

(٩) سورة الحجر، الآية (٢٠).

(١٠) ينظر المحرر الوجيز ١١٨/٢.

العطفَ قال: إنَّ (مَن) في موضع نصب بتقدير فِعلٍ، والأصل: جَعَلْنَا لَكُم فِيهَا مَعَايِشَ وَأَعَشْنَا مَنْ لَسْتُم لَهُ بِرَازِقِينَ فَأضمر (أَعَشْنَا) لدلالة الكلام عليه[1].

(٥) قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾[2] فقوله: (وأن هذا) معطوف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الخافض، والتقدير: ذلكم وصَّاكم به وبأنَّ هذا.[3]

وذَكَرَ السَّمينُ أنَّ هذا ليسَ من بابِ العطفِ على الضَّمير من غيرِ إعادةِ الجارّ؛ لأنَّ الجارَّ هنا في قوَّةِ المنطوقِ به، وإنَّما حُذِفَ؛ لأنَّه يطَّردُ حذفه مع (أنَّ، وأنْ)؛ لطولهما بالصِّلةِ، ولذلك كان مذهبُ الجمهورِ أنَّها في محلِّ جَرٍّ بعد حَذْفِه؛ لأنَّه كالموجود.[4]

(٦) قولُ الرسولِ (ﷺ): «**إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا..**»[5] بجرِّ (اليهود) عطفًا على الضَّمير المخفوض في (مَثَلكم).

(٧) قول العرب: « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ »[6]، بخفض (فرسه)؛ عطفا على الهاء المخفوضة بإضافة (غير) إليها.

(٨) ومن شواهد جواز هذه الظاهرة من النَّظم قول الشاعر:

فـاليوم قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وتَشْـتِمُنَا فاذْهَبْ فما بـك والأيّـامِ مـن عَجَـبِ[7]

بجر (الأيَّام)؛ عطفا على الكاف المجرورة بالباء في (بك).[8]

وما أنشده الفراء قول الشاعر:

---

(١) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٦٦/٢.

(٢) سورة الأنعام، الآيتان (١٥٢، ١٥٣).

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء٣٦٤/١، والدر المصون ٢٢٤/٥.

(٤) ينظر الدر المصون ٢٢٤/٥.

(٥) الحديث أخرجه البخاري (باب الإجارة) ١٤٦/١.

(٦) ورد هذا القول في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، وشواهد التوضيح ص٥٥، والتصريح ٦١٦/٣.

(٧) البيت من بحر البسيط، وقائله مجهول، وهو في الكتاب ٣٨٣/٢، واللمع في العربية ص١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٣، وخزانة الأدب ١٢٣/٥.

(٨) ينظر الكتاب ٣٨٣/٢، واللمع ص١٨٥، والمقرب لابن عصفور ٢٣٤/١.

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ(١)

بجرِّ (الكَعبِ)؛ عطفًا على الضمير المجرور في (بينها).(٢)

وقوله:

هَلَّا سألت بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأبِي نُعَيْمٍ ذي اللِّوَاء المُحْرِق(٣)

بجر (أَبِي نُعَيمٍ)؛ عطفًا على الضمير المجرور في (عنهم).(٤)

ومنه أيضا قول العباس بن مرداس:

أَكُرُّ على الكَتِيبَةِ لا أُبَالي أفيها كان حَتْفِي أم سِوَاهَا(٥)

فـ (سَوَاها) في موضع خفض عطفا على الضمير المجرور في (فيها).(٦)

وقوله:

إذا أَوْقَدوا نَارًا لحَرْبٍ عَدُوِّهم فَقَد خَابَ مَن يَصْلى بِهَا وَسَعِيرِها (٧)

فعطف (سَعِيرها) على الضمير المجرور في (بها).(٨)

وقوله:

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان مسكين الدارمي ص٥٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، والإنصاف٤٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش٧٩١/٣.

و(السواري): جمع سارية وهي الاسطوانة، أي العمود، و(الغوط): المطمئن من الأرض، و(النفانف): جمع (نفنف)، وهو الهواء بين الشيئين.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، والإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح المفصل ٧٩١/٣.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو بلا نسبة في الإنصاف٤٦٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك٣٧٧/٣، وخزانة الأدب ١٢٥/٥.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك٣٧٧/٣.

(٥) البيت من بحر الوافر، وهو في الإنصاف ٢٩٦/١، ٤٦٤/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣، وخزانة الأدب ٤٣٨/٣.

(٦) ينظر الإنصاف ٢٩٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣.

(٧) البيت من بحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣، وشواهد التوضيح ص٥٦، والمقاصد النحوية ١٦٦/٤.

(٨) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/٣.

لَو كَانَ لِي وَزُهَيرٍ ثَالثٌ وَرَدتْ مِـنَ الحِمَـامِ عِـدَانَا شَـرَّ مَـوْرِدِ [1]

بجر (زُهَيرٍ)؛ عطفا على الضمير المتصل المجرور في (لي)، دون إعادة الجار.[2]

وقد أوَّلَ المانعون هذه الشواهدَ المنظومةَ، وخَرَّجُوهَا على أنَّها ضرورةٌ من الضرورات التي تقع في الشعر[3]، وهو تأويلٌ لا يخلو من بُعْدٍ، ولا يَجْمُلُ الأخذُ به، ولا التسليمُ إليه.

الثاني: يرى المتقدمون من البصريين والكوفيين أنَّه لا يجوزُ ذلك العطف إلَّا بإعادة الخافض، سواء كان الخافض اسمًا نحو قوله تعالى: ﴿**قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ**﴾[4]، فـ(آبائك) معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة (إله) إليها، وأعيد المضاف، وهو (إله) مع المعطوف، أو كان الخافضُ حرفًا، كقوله تعالى: ﴿... **يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ**﴾[5]، وقوله: ﴿**وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**﴾[6]، وقوله: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ**﴾[7]، فـ(الأرض) معطوفة على الهاء المجرورة باللام، وقد أعيدت مع المعطوف.

ولا يجوزُ العطف على الضَّمير المخفوض بدون إعادة الخافض إلَّا في ضرورة الشِّعر[8].

---

(١) البيت من بحر البسيط، ولم ينسب إلى قائل معين، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ص٦٦٤، وشواهد التوضيح ص٥٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣، وشواهد التوضيح ص٥٦.

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٨٢/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٣/١، والكامل ٧٤٨/٢، جامع البيان لابن جرير الطبري ٥١٩/٧، ٥٢٠.

(٤) سورة البقرة، من الآية (١٣٣).

(٥) سورة الأنعام، من الآية (٦٤).

(٦) سورة المؤمنون، الآية (٢٢).

(٧) سورة فصلت، من الآية (١١).

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٣/١، وينظر شرح المقرب لابن عصفور، للدكتور/ علي محمد فاخر ٢٢٠/٣.

قال سيبويه: «ولا يجوز أنْ تَعْطِفَ على الكاف المجرورة الاسمَ؛ لأنَّك لا تَعْطِفُ المُظْهَرَ على المضمر المجرور، أَلَا ترى أنّه يجوز لك أنْ تقولَ: (هذا لك نفسِك، ولكم أجمعين)، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأَخيك»[1]

وقال:« وقد يجوز في الشعر أنْ تشركَ بين الظاهر والمضمر علي المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر»[2]

وقال الفراء عند حديثه عن جرّ (الأرحام) في قراءة حمزة[3]﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[4]: «العرب لا تَرُدُّ مخفوضًا، وقد كُنِيَ عنه...، وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[5]

و قال: «وما أقلَّ ما تردُّ العربُ مخفوضًا قد كُنِيَ عنه»[6]

ويقول المبرد عند توضيحه قولَه تعالى:﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[7]: «وقول الله تبارك وتعالى: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) بعد قوله: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ)، إنما هو على هذا (أي: مَنْصُوبٌ عَلَى المَدْحِ)، ومن زعم أنه أراد (وَمِنَ المُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) فمُخْطِيءٌ في قول البصريين؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومَن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة، والقرآن إنَّما يُحْمَل على أشرف المذاهبِ، وقرأ حمزة: (الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ) بالجر، وهذا ما لا يجوز عندنا، إلا أن يضطر إليه شاعر».[8]

وقال ثعلب: «الكسائي لَا يَنْسَقُ علي المضمَرِ ولا يؤكِّدُه»[9]

---

(١) الكتاب ٣٨١/٢.

(٢) السابق ٣٨٢/٣.

(٣) ينظر السبعة لابن مجاهد ص٢٢٦، والغاية في القراءات العشر ص١٣٢، والكشف ٣٧٥/١.

(٤) سورة النساء من الآية (١).

(٥)معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، ٢٥٣.

(٦) السابق ٨٦/٢.

(٧) سورة النساء، الآية (١٦٢).

(٨) الكامل للمبرد ٧٤٨/٢، تحقيق د/ زكي مبارك.

(٩) مجالس ثعلب ٣٢٤/١.

ويقول الإمام الطَّبري، و هو مِنْ حُذَّاقِ الكوفيين[1]: «من قرأ قوله: (والأرحامِ)، بالخفض، عطفًا بـ (الأرحام) على الهاء التي في قوله (به)، كأنه أراد: واتَّقُوا اللهَ الذي تساءلونَ بِهِ وبالأرحامِ، فعطف بظاهر على مكني مخفوض، وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر؛ وذلك لضيق الشعر، وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والردئ في الإعراب منه»[2].

ويقول أبو إسحاق الزجاج في جر (الأرحام) في قراءة حمزة: «فأمَّا الجرُّ في (الأرحامِ) فخطأٌ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر...؛ لأنه يَقْبُح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر، إلا بإظهار الجار، يستقبح النحويون: (مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ، وَبِكَ وزيدٍ)، إلَّا مع إظهار الخافض، حتى يقولوا: بِكَ وبِزَيدٍ»[3].

وقال أبو القاسم الزجاجي: « واعلم أنَّ الأسماءَ كلَّهَا يُعطفُ عليها إلا المضمرَ المخفوضَ، فإنَّ العطفَ عليه غيرُ جائزٍ، إلا بإعادة الخافض، كقولك: مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيدٍ، ودَخَلْتُ إِلَيهِ وَإِلَى عَمْرٍو، ولو قلت: مَرَرْتُ بِهِ وَزَيْدٍ، كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ عِنْدَ البصريين ألبتة، إلا في ضرورة الشعر، وقد قبحه الكوفيون، وأجازوه مع قبحه»[4].

وهؤلاء الذين التزموا إعادة الجار اعتمدوا على عدد من الحجج، أهمها ما يلي:-

١- أنَّ الضَّميرَ المجرورَ بمنزلة التَّنوينِ، فينبغي ألَّا يجوزَ العطفُ عليه، كما لا يجوزُ العطف على التَّنوين، وإنما أشبه الضمير التنوين؛ لكونهما على حرف

(١) نصت بعض مراجع ترجمته على أنه كوفي المذهب، ومما يدل على ذلك قول أبي بكر بن مجاهد: " قال أبو العباس يومًا: من بقي عندكم؟ يعني في الجانب الشرقي ببغداد من النحويين، فقلت: ما بقي أحد، مات الشيوخ، فقال: حتى خلا جانبكم، قلت: نعم، إلا أن يكون الطبري الفقيه، فقال لي: ابن جرير، قلت: نعم، قال: ذاك من حذاق الكوفيين" ينظر معجم الأدباء ٥٦/١٨.

(٢) جامع البيان لابن جرير الطبري ٥١٩/٧، ٥٢٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢.

(٤) مجالس العلماء للزجاجي ص٢٤٥، ٢٤٦.

واحد، وهما يكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبين الاسم بالظرف.[1]

٢- أنَّ المعطوفَ والمعطوف عليه شريكان، يحلُّ كلُّ واحدٍ منهما محلَّ صاحبه، فكما لا يجوز: مَرَرْتُ بِزَيدٍ وَ (كَ)، فكذلك لا يجوز: (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيدٍ) ؛ لأنَّ الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفًا، فلا يجوز أن يكون معطوفا عليه.[2]

وفي الحُجَّتَينِ من الضعف ما لا يَخفَى، أمَّا الأُولى فيدلُّ على ضعفها أن شَبَهَ الضمير المجرور بالتنوين لو مُنِعَ من العطف عليه بلا إعادة الجار لمُنِعَ منه مع الإعادة ؛ لأنَّ التنوين لا يُعْطَفُ عليه بَوَجْهٍ ؛ ولأنه لو مُنِعَ من العطف عليه لمُنِعَ من توكيده والإبدالِ منه ؛ لأنَّ التنوين لا يُؤكَّدُ، ولا يُبدلُ منه، والضمير المجرور يُؤَكَّدُ، ويُبدلُ منه بإجماع، فكذلكَ يجوز العطف عليه أُسْوةً بهما.

وأما الثَّانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلولُ كلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في صحةِ العطف لم يجز نحو: (رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ)؛ لأنَّ (أخيه) لا تعاقب (رُبَّ)؛ لأنها معرفة، ومدخول (رُبَّ) يجب أن يكون نكرة[3].

المذهب الثالث: يجوز العطف على الضمير المجرور، بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو (مَرَرْتُ بِكَ أَنتَ وزَيدٍ)؛ قياسًا على العطف على الضمير المتصل المرفوع، وهذا مذهب الجرمي[4] والزيادي.[5]

---

(١) ينظر الكتاب ٣٨١/٢، والحجة للفارسي ١٢٢/٣، والمسائل البغداديات ص٥٦١، وأمالي ابن الشجري ١٠٣/٢، والإنصاف ٤٦٧/٢، والأشباه والنظائر ٢٣٢/٢.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٣/٢، والإنصاف ٤٦٧/٢، والمحرر الوجيز لابن عطية ٤/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣، ٣٧٦، وشواهد التوضيح ص٥٤، والدرر المصون ٣٩٦/٢.

(٤) ينظر شرح اللمع لابن برهان ٢٦٥/١، وارتشاف الضرب ٦٥٨/٢، وتوضيح المقاصد ٢٣٤/٣، والأشباه والنظائر ٣٣/٢.

(٥) ينظر المساعد ٤٧٠/٢، والزيادي هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي، لقب بالزيادي؛ لأنه من أولاد زياد بن أبيه، كان عالما بالنحو واللغة، أخذ عنه المبرد، وقد سجله الزبيدي في الطبقة السابعة البصرية؛ لأخذه عن الأصمعي، وأبي عبيدة، توفي سنة (٢٤٩هـ) ينظر طبقات النحويين واللغويين ص١٠٧، وبغية الوعاة ٤٤/١.

ورَدَّ الرضيُّ ذلك بأنَّه لم يُسمعْ، ثم إنَّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلافُ القياسِ، وإعادة الجار أقربُ وأخفُّ[1].

والرَّاجح ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ تبعًا ليونس، والأخفش، وغيرهما وهو جوازُ العطفِ على الضَّميرِ المجرورِ من غير إعادةِ الجارِّ، وهو ما ذهب إليه كثيرٌ من النَّحويين، وذلك لكثرةِ ما ورد من هذا العطف في الاختيار، دون إعادة الجار، ولا حاجة إلى قَصْرِ ذلك على ضرورة الشعر، أو إلى التكلف بتخريج ما ورد مخالفًا لمذهب المانعين؛ إذ إنَّ هذه الظَّاهرة لها شواهدها وأدلتها التي يجدر الركون إليها، وليس إعادة الجار واجبةً، كما يرى كثير من متقدمي النحاة، ولكنَّها مختارة[2]، وهذا ما ذهب إليه كثير من المتأخرين، ومال إليه ابن مالك.

ومما يجب التنبيه إليه هنا أنَّ عدمَ جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ليس مقصورًا على البصريين دون الكوفيين، بل هو مما اتفق عليه المذهبان، فكلاهما لا يجيز النطق به، ولكنَّ البصريين كانوا أشدَّ له ردًّا وإنكارًا من الكوفيين[3]، وليس الأمر كما ذكر الأنباري في إنصافه[4]، وابن مالك في شرح تسهيله[5] من أنَّ المنع مذهب البصريين، والجواز مذهب الكوفيين، وقد ذكرنا سابقا ما نصَّ عليه الفراء في كتابه (معاني القرآن)[6]، فقد وصف هذه الظاهرة بالقبح، وكراهية العرب لاستعمالها، وقلتها عندهم، واعتبرها نوعًا من الضرورة، ومعلوم أنَّ الفراء هو أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، وكتابه (معاني القرآن) يُعَدُّ المصدرَ الأوَّلَ الذي تصلنا منه آراء مدرسة الكوفة النحوية[7].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٠/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣.

(٣) ينظر النحو وكتب التفسير للدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيدة ١١٠٨/٢، ودراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للدكتور/ مختار أحمد ديرة ص ٣٥٤.

(٤) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥.

(٦) ينظر معاني القرآن ٢٥٢/١، ٢٥٣، ٨٦/٢.

(٧) ينظر مدرسة الكوفة للدكتور/ مهدي المخزومي ص١٣٣.

إبدال النَّكرة من المعرفة

البدلُ: هو التَّابعُ المقصودُ بالحكمِ، المنسوب إلى متبوعه، نفيًا أو إثباتًا، بلا وَاسِطَةٍ[1]، وهذا هو معنى قول ابن مالك:

التَّابِع الْمَقْصُود بِالحكم بِلَا وَاسِطَة هُو المسَمَّى بَدَلَا

وذلك نحو (أقبل أخوك محمد)، فالمقصود بالحكم هو (محمد)، وهو المهمُّ، وأمَّا (أخوك) فقد ذُكر تمهيدًا وتوطئةً؛ لذكر البدل، وهو (محمد).

قال ابنُ يعيش: «الذي عليه الاعتمادُ من الاسمين، أعني : البدل والمبدل منه، هو الاسم الثَّاني، وذُكر الأولُ؛ توطئةً لبيان الثاني»[2]

والبدل على نيَّة إحلاله محلَّ المبدل منه، وأمَّا المبدل منه فعلى نيَّة السقوط.

قال السيرافي: «اعلم أنَّ البدلَ إنَّما يجيءُ في الكلامِ على أن يكونَ مكان المبدل منه، كأنه لم يُذكر».[3]

ولم يختلفِ النحويون في جوازِ إبدالِ المعرفةِ من المعرفةِ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[4] وكذلك إبدال المعرفة من النكرة، كقوله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[5]، وإبدال النكرة من النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾[6].

ولكنهم اختلفوا في جواز إبدال النكرة من المعرفة، وذلك على مذهبين:

---

(١) التصريح ٦٣١/٣.

(٢) شرح المفصل ٦٦/٣.

(٣) شرح السيرافي بهامش الكتاب ٧٥/١.

(٤) سورة الفاتحة، الآيتان (٦، ٧).

(٥) سورة الشورى، من الآيتين (٥٢، ٥٣).

(٦) سورة النبأ، الآيتان (٣١، ٣٢).

الأول: جوازُ إبدال النَّكرة من المعرفةِ، من غير أنْ توصفَ، ولا أن تكونَ من لفظ المبدل منه، وهذا مذهب البصريين، وبه أخذ ابن مالكٍ؛ إذ قال:

«وتُبدلُ المعرفةُ من المعرفةِ...، والنكرةُ من النكرةِ...، والمعرفةُ من النَّكرةِ...، والنَّكرةُ من المعرفةِ، واشترطَ الكوفيُّون في إبدالِ النَّكرةِ من المعرفةِ اتحادَ اللَّفظين، والعرب لا تلتزم ذلكَ»[(١)].

وقال أبو حيَّان : « وسُمِعَ بدلُ النَّكرة من المعرفة، وليست من لفظ الأوَّل، ولا موصوفة، وهذا مذهب البصريين ».[(٢)]

وإنَّما لم يشترط البصريون وصفَ النَّكرةِ، ولا أنْ تكونَ بلفظِ المبدَ ل منه؛ لأنَّ الغرض العام من البدلِ هو البيان والتوضيح.

يقول أبو علي الفارسي عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾: «فأمَّا الخفض في (غير) فعلى البَدلِ، أو الصِّفةِ...، ولا يخرجُ البدلُ عن أنْ يكونَ فيه تبيين للأوَّل، كما أنَّ الصِّفةَ كذلكَ، فمنْ جعل (غير) في الآية بدلًا كان تأويلُه بيِّنًا، وذلك أنَّه لا يخلو من أنْ يجعلَ (غير) معرفة أو نكرة، فإن جعله معرفةً، فبدل المعرفة من المعرفة سائغ مستقيم...، وإنْ جعله نكرة فبدل النكرة من المعرفة في الجواز كذلك، كقوله: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٖ﴾، فإن قلتَ: إنَّ النكرة التي هي بدل في الآية على لفظ المعرفة الذي أُبدل منه، وليس (غير) على لفظ الموصول المبدل منه؛ فهلَّا امتنع البدلُ لذلك، كما امتنع عند قومٍ؟ قيل: إذا جاز بدل النكرة من المعرفة فيما كان على اللفظ الأول فلا فصلَ بين ما وافق الأول في لفظه، وبين ما خالفه؛ لاجتماع الضربين في التنكير».[(٣)]

واستدل البصريون على صحة مذهبهم بشواهد نثرية، وشعرية، وردت فيها النكرة مبدلة من المعرفةِ، وهي غير موصوفة، وليست من لفظ المبدل منه.

فمن النَّثر قول النبي ﷺ حين سأله أبو ذر –رضي الله عنه–: «هل رأيت ربكَ؟ فقال: رأيتُه

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣١.

(٢)ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٣.

(٣) الحجة للقراء السبعة ١/١٤٥ –١٤٩ (بتصرف).

نورًا أنَّى أَرَاه»[1]، فـ(نورًا) نكرة غير موصوفة، وهي بدل من مفعول (رأيتُه)، وليست من لفظ المبدل منه.[2]

ومن الشعر قول شمير بن الحارث الضبّي:

فَــلَا وَأَبِيــكِ خيــرٌ مِنْــكِ إنّــي ليــؤذيني الــتّحمحم والصَّــهيل[3]

فـ(خير منك) نكرة، وهي بدل من (أبيك)، وليست موصوفة، ولا من لفظ الأول، ولا يُتصور أن يكون نعتًا؛ لأنَّه نكرةٌ، و(الأب) معرفة. [4]

وقول أبي دؤاد الإيادي:

فَصَــدُوا مــن خيــارهن لِقاحًــا يتقَــاذَفْنَ كالغُصــون غِــزَارُ[5]

فـ(غزار) بدل من الضمير في (يتقاذفنَّ).

وقول بشر بن أبي حازم:

فـإلى ابـنِ أُمِّ إيـاسَ أرْحَـلُ نـاقتي عمــرو فتبلــغُ حــاجتي أو تُزْحِــفُ

مَلِــكٍ إذا نــزلَ الوفــودُ ببابــهِ عرفــوا مــوارد مُزبــدٍ لا يُنــزفُ [6]

فـ(ملك) بدل من (عمرو).

ومنه قول الآخر:

إنـا وجَـدنا بنـي سَـلمَى بمنزلـةٍ كســاعدِ الضــبِ لا طــولٍ ولا قصــرِ[7]

---

(١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٥٨٢/٢.

(٢) ينظر شرح عمدة الحافظ ٢٥٩/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو في المقرب لابن عصفور ص٣٢٣، وشرح الجمل ٢٥٨/١، وشرح التسهيل ٣٣١/٣، والمساعد ٤٢٩/٢.

(٤) ينظر شرح الجمل ٢٨٦/١ .

(٥) البيت من بحر الخفيف، ونسبه بعضهم إلى أبي دؤاد الإيادي وليس في ديوانه، وهو في الدرر ٦/ ٦٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

(٦) البيتان من بحر الكامل، وهما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٤/٢، والإنصاف ٤٩٦/٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص٥٠٠.

(٧) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٨/١، وشرح عمدة الحافظ ٥٨٢/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/٥. وفي رواية (بني جلان) بدل (بني سلمى).

فـ(لا طول ولا قصر) نكرة، وهما بدلان من (ساعد الضب)، ولم ينعتا، ولا هما من لفظ الأول، ولا يجوز أن يكونا نعتين؛ لأنَّ (ساعد الضَّبِ) معرفة[1].

وذكر ابن عصفور أنَّ بدلَ النكرة من المعرفة لا يُشترط لجوازه سوى تحقق الفائدة.

قال في شرح الجمل: « لا يشترط عندنا إلَّا أن يكون في البدل فائدة».[2]

والفائدة التي يريدها ابن عصفور هي التوضيح، والبيان، ورفع الإلباس، فقولكَ: (مررتُ بجعفرٍ رجلٍ)، مفيد؛ لأنَّه قد يمكن أنْ يكونَ (جعفر) اسم امرأة؛ لأنَّ الرجل يسمَّى باسم المرأة، وكذلك المرأة تسمَّى باسم الرجل، قال الشاعر:

يـا جعفـرٌ يـا جعفـرٌ يـا جعفـرُ إنْ كنـتِ دَحـداحًا فأنـتِ أقصـرُ[3]

وقال الآخر:

تجـاوزتُ هنـداً رغبًـةً عـن قِتالِـهِ إلـى مَلـكٍ أعشـو إلـى ضـوء نـارِهِ[4]

الثاني : أنَّ النَّكرةَ يجبُ وصفُها إذا أبدلتْ من المعرفةِ، وذلك لأنَّ النَّكرة لا تفيدُ في البدل، إلَّا إذا كانت موصوفةً، فإذا قلتَ: (مررتُ بزيدٍ رجلٍ) لم يكن مفيدًا، فمعلوم أنَّ (زيدًا) رجل، فإذا وصفته أفاد، وحصلَ بالصفةِ بيان لم يكن في المعرفة، وإذا لم تصفْه انتقض غرضُ البدل، وهذا رأي الكوفيين والبغدادبين.[5]

وأضاف ابنُ مالك أنَّهم يشترطون أيضًا أنْ تكونَ النَّكرة من لفظ المبدل منه. [6]

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/١.

(٢) السباق نفسه.

(٣) الرجز بلا نسبة في نسبة في شرح كتاب سيبويه ١٥١/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص١٢٥، وشرح المفصل ٣٥٩/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤٨/٢.

والدَّحْدَحُ: القصير.

والشاهد فيه مجيء "جعفر" عَلَمًا على مؤنث، فهو عَلَم مُشْتَرَك بين الرجال والنساء.

(٤) البيت من بحر الطويل، ولم أقف على اسم قائله، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/١، والتصريح .

والشاهد فيه مجيء "هند" عَلَمًا على مُذكَّر، فهو عَلَم مُشْتَرَك بين الرجال والنساء.

(٥) ينظر اللباب ٤١٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/١، وارتشاف الضرب ١٩٦٢/٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل ٣٣١/٣، والمساعد ٤٢٨/٢، ٤٢٩.

وتبعهم في ذلك السُّهيلي[١]، وابن خروف [٢]،، والعكبري،[٣] والرضي،[٤] وابن أبي الربيع.[٥]

واستحسنَ ابن يعيش وصف النَّكرة؛ إذ قال: « ولا يحسن بدلُ النكرة من المعرفة حتّى توصَف، نحوَ الآية، لأنَّ البيان مرتبِطٌ بهما جميعًا»[٦].

واستدلوا على ذلك بأنَّه لم يجئْ شيءٌ من بدلِ النَّكرةِ من المعرفة إلَّا كذلك، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[٧]، وقول كثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ وَأُخْرَى رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[٨]

والخلاصة أنَّ الكوفيين، والبغداديين منعوا إبدال النَّكرة من المعرفة إلَّا إذا وُصِفَتْ، وكانت من لفظ المبدل منه؛ لأنَّ البيان والتوضيح مرتبط بهما جميعًا، ولم يرتضِ ابنُ مالكٍ هذا؛ وارتضى مذهب البصريين الذين أطلقوا الجواز؛ لورودها في بعض كلام العرب غير موصوفةً، وليست من لفظِ المبدل منه.

وأرى أنّه لا يحسُنُ بدل النكرة من المعرفة حتى توصفَ –كما هو مذهب الكوفيين–، وذلك لأنَّ البيانَ مرتبطٌ بالبدل والمبدل منه، ووصفها يخصصها، فيصير فيها فائدة زائدة، وهذا ما وردَ عليه أكثر كلام العرب.[٩]

أمَّا شرطُ اتحادِ لفظ النكرة مع المبدلِ منه فيردُّه السماع بما يخالفه.

---

(١) ينظر نتائج الفكر ص٢٣٢

(٢) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٣٤٦/١.

(٣) ينظر اللباب ٤١٢/١.

(٤) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤٠/١.

(٥) ينظر البسيط ٣٩٨/١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٢، ويقصد بالآية قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ .

(٧) سورة العلق، الآيتان (١٥، ١٦)

(٨) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان كثير عزة ص٧٨، والكتاب ٤٣٣/١، ومعاني القرآن للفراء١٩٢/١، والمقتضب٢٩٠/٤، والمغني ص٦١٤، وخزانة الأدب ٢١١/٥.

وقد استشهد به الكوفيون على جواز إبدال النكرة وهي (رجل صحيحة...) من المعرفة وهي (ذي رجلين)؛ لوصف النكرة، ولكونها من لفظ المبدل منه.

(٩) ينظر شرح المفصل ٢٦٦/٢.

إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل

لا يُبدلُ الظاهرُ من ضميرِ الحاضرِ إلَّا إنْ كانَ البدلُ بدلَ كلٍّ من كلٍّ، واقتضى الإحاطةَ والشُّمولَ،(١) نحو قوله تعالى : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾(٢)، فـ(أولنا) بدل من الضمير المجرور باللام، وهو (نا).(٣)

فإن لم يدلُّ على الإحاطةِ، نحو (رأيتُكَ زيدًا) فللنحويين في حكمِ جوازه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّه يجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ من ضميرِ الحاضِرِ، سواءٌ كان للمتكلِّمِ، أو المخاطب بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ، وإنْ لم يفد الإحاطة، وهذا مذهب الكوفيين(٤)، والأخفش(٥)، وتبعهم ابن مالك؛ إذ قال:

« وإبدالُ الظاهر الدَّالِّ على الإحاطة من ضميرِ الحاضر كثير، لتنزُّله منزلةَ التَّوكيدَ بـ(كلٍّ)...، فلو لم يكن في البدلِ من ضمير الحاضر معنى الإحاطة جاز على قلَّةٍ ولم يمتنع».(٦)

واحتجُّوا على جوازِ ذلكَ بالسَّماع والقياسِ.

أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٧)، فـ(الذين) بدل من ضمير المخاطب المنصوب في (ليجمعنكم)، والمعنى : ليجمعنَّ هؤلاء

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٢.
(٢)سورة المائدة، من الآية (١١٤).
(٣) ينظر شرح التسهيل ٣٣٤/٣، وارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٢.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، همع الهوامع ٣٥١/٣.
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣، وشرح الكافية للرضي٣٤٢/١، والمساعد ٤٣٢/٢، والتصريح٦٥١/٣.
(٦) شرح التسهيل ٣٣٤/٣.
(٧)سورة الأنعام، من الآية(١٢).

المشركينَ الذين خسروا أنفسَهم إلى هذا اليوم الذي يجحدونه، ويكفرون به.[1]

وقول حميد بن ثور:

أَنَـــا سَـــيْفُ العَشِـــيرةِ فَـــاعْرِفُونِي حَمِيـــدًا قَـــد تَـــذَرَّيْتُ السِّـــنَامَا [2]

فـ(حميدًا) بدل من ياء المتكلم في (فاعرفوني)، وقول ذي الرمة:

وَشَـوْهَاءَ تَعْـدُو بِـي إِلَـى صَـارِخِ الـوَغَى بِمُســتَلْئِمٍ مِثْــلَ الفَنِيــقِ المُرَحَّــلِ[3]

فـ(مُستَلْئِمٍ) بدل من ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم في (بي).

وقوله :

بِـــكُمْ قُـــرَيْشٍ كُفِينـــا كُـــلَّ مُعْضِـــلَةٍ وأَمَّ نَهْـجَ الهُـدَى مَـنْ كـان ضِـلِّيلَا (٤)

فأبدل الاسم الظاهر (قريش) من ضمير الحاضر، وهو ضمير المخاطبين المجرور محلًّا بالباء، في قوله: (بكم)، بدل كلٍّ من كلٍّ، من غير

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣٢/٢، والدر المصون ٥٥١/٤.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو في ديوان حميد بن ثور ص١٣٣، والمنصف ١/ ١٠، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٩٣/٣، ٨٤/٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢، والمقرب ٢٤٦/١، ورصف المباني ص١٤، والتذييل والتكميل١٩٥/٢.

و(تذرّيت السّناما): ارتفع شأني وعلا أمري.

وفي البيت شاهد آخر غير المذكور في المتن، وهو أن الألف في (أنا) أصل، بدليل عدها من حروف الكلمة عروضيّا، وهو رأي الكوفيين.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص ٦٠٥، شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤٨/٣، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص٣٩٨، وتمهيد القواعد٣٣٩٨/٧، والمقاصد النحوية ١٦٧٧/٤.

و(فرس شوهاء): طويلة مشرقة، وهي صفة محمودة، و(تعدو): تجري، (الوغى): الحرب، و(المستلئم): لابس اللأمة، وهي الدرع الحصينة، والمراد: أنه يحمل سلاحه، و(الفنيق): الفحل الكريم.

(٤)البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في شرح التسهيل ٣٣٥/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٤٦/٢، وأوضح المسالك ٣٧١/٣، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٤، وتمهيد القواعد ٣٣٩٨/٧.

أن يدل البدل على الإحاطة.

ومنه قول أبي موسى الأشعري : «أتينا النبيَّ – صلى اللهُ عليه وسلم– نفرٌ من الأشعريين»[١]، فـ(نفر) بدل من (نا) في قوله (أتينا).[٢]

وحكى الكسائي :(إليَّ أبي عبدالله) بإبدال الاسم الظاهر (أبي عبدالله) من يا المتكلم المجرورة محَلًّا بـ(إلى) في قوله (إليَّ).[٣]

وأمَّا القياسُ فعلى ضمير الغائبِ، فكما جاز أنْ يُبْدَلَ منه بدلَ شيءٍ من شيءٍ بلا خِلافٍ، مثل قول الفرزدق:

علـــى حالَـــةٍ لـــو أنَّ فـــي القَـــوْم علـى جُـودِه لَضَـنَّ بالمـاء حـاتِمِ [٤]

فـ (حاتم) في الشطر الثاني بدل من ضمير الغائب في (جوده).

فكما جاز هنا يجوز في ضمير الحاضر؛ لأنَّ ضمير الغائب لا يدخله لبسٌ، ولهذا منعوا نعته، فلو كان القصد من البدل هو إزالة اللبسِ لامتنعَ من ضميرِ الغائب كما امتنع نعته، فإذا ثبتَ جوازه في ضمير الغائب، فلا ينكرُ مجيئه في ضمير الحاضر.[٥]

القول الثَّاني: أنَّه لا يجوز البدل من ضمير الحاضر سواء كان لمتكلِّمٍ، أو مخاطَبٍ في بدلِ الكلِّ من الكلِّ إنْ لم يفد الإحاطةَ والشُّمول، فلا يجوز (قمتُ زيدٌ)، و(ضربتُكَ عمرًا)، وهذا مذهب البصريين[٦].

وحجتهم أنَّ البدلَ إنَّما يُؤتى به للبيان غالبًا، وضمير الحاضر لا يحتاج إليه؛

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن٦/٣٠١.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٣٤.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٥، والتصريح ٣/٦٥١.

(٤) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الفرزدق ٢/ ٢٩٧، واللمع في العربية ص٨٨، ١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٢، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٩٦، وشرح شذور الذهب ص٣١٧.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٥/٢١١.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٥، والدر المصون ٤/٥٠٦.

لأنَّه في غاية الوضوح، فلا فائدةَ في البدلِ منه،[1] ثمَّ إنَّ البدلَ ينبغي أنْ يفيدَ ما لم يفده المبدل منه، ومن ثَمَّ لم يجز (بزيدٍ رجلٍ)، وبدل الكلِّ من الكلِّ مدلوله مدلول الأوَّل، فلو أبدلنا فيه الظَّاهر من ضمير الحاضر، وهو أعرف المعارف كان البدل أنقصَ في التَّعريف من المبدلِ منه، فيكون أنقصَ في الإفادة منه؛ لأنَّ مدلولهما واحدٌ.[2]

وأجاب الأخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكلِّ، ولو اتحدا لكان الثاني تأكيدًا للأوَّل لا بدلًا، واتحاد الذَّات لا يُنافي كون البدلِ مفيدًا فائدةً زائدةً فإذا قلنا: (بي المسكينِ مررتَ)، فهو بدل على صفة المسكنة، وأما نقصان تعريف الثَّاني عن تعريف الأول فلا يضرُّ، كما في إبدال النَّكرة الموصوفة من المعرفة، نحو (مررتُ بزيد رجلٍ عاقلٍ)، فرُبَّ نكرةٍ تفيد مالا تفيد المعرفة، وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي ليست في النَّكرة.[3]

وقد أوَّل البصريون الشواهد التي استشهد به الكوفيون، أمَّا الآية الكريمة: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4]، فـ(الذين) مبتدأ، وخبره (فهم لا يؤمنون)، وزِيدَتِ الفاءُ في الخبر لما في اسم الموصول من معنى الشَّرط[5]، وهذا هو الظَّاهر؛ لأنَّ (لَيَجمْعَنَّكُم) مشتملٌ على سائر الخلقِ: على الذين خسروا أنفسهم وغيرهم.[6] وقيل: (الذين) رُفِعَ على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: أنتم الذين، وقِيل: منصوب بإضمار (أذمُّ)[7].

و(حميدًا) في البيت الأول منصوبٌ على الاختصاص[8]، و(بمُستَلْئِمٍ) في البيت

(١) ينظر الدر المصون ٥٠٦/٤، والهمع ١٥١/٣، وحاشية الفاكهي على قطر الندى ٢٥٦/٢.
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٤١/١.
(٣) ينظر السابق ٣٤١/١، ٣٤٢.
(٤) سورة الأنعام، من الآية(١٢).
(٥) ينظر معاني القرآن للزجاج ٢٥٥/٢، وإملاء ما من به الرحمن ٢٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٩/٢، والدر المصون ٥٥١/٤، والهمع ١٥١/٣.
(٦) ينظر إملاء ما من به الرحمن ٢٣٦/١، والدر المصون ٥٥٢/٤.
(٧) ينظر الكشاف ٤/٢، وتفسير روح المعاني للآلوسي ١٠٦/٧.
(٨) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/١.

الثَّاني من باب التَّجريد، وهو شيءٌ يعرفه أهلُ البيانِ، يعني أنَّه جرَّد من نفسه ذاتًا متصفةً بكذا، قال ابن النَّاظمِ:

« والأوجهُ عدُّ هذا البيتِ مِنَ النَّوعِ المسمَّى في علمِ البيانِ بالتَّجريد على معنى تعدوني إلى صَارِخِ الوَغَى، ومعي من نفسي مستلْئمٌ، فجرَّدَ من نفسِه مستلئمًا، وجعلَه مصاحِبًا له »[1]

وأمَّا (قريش) في البيت الأخير فالرِّواية بالرَّفعِ، على أنَّه منادى نوِّنَ للضَّرورةِ،[2] كقول الأحوص :

سلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[3]

وأمَّا (نَفَرٌ) في قول أبي موسى الأشعري فخبر مبتدأ محذوف، والتقدير (نحن نفر).[4]

القول الثالث: أنه يجوز في الاستثناءِ، نحو (ما ضَرَبْتُكُم إلَّا زَيدًا)، وهو قول قطرب.[5]

ورَدَّ الصبان هذا بقوله: «إنَّ (زيدًا) ليس بدلَ كلٍّ من ضميرِ المخاطبينَ، بل بدلَ بعضٍ، ويظهرُ لي أنَّه لَا يوجدُ مثالٌ يكونُ فيه المستثنى بدلَ كلٍّ مِنَ المستثنَى منه».[6]

والرَّاجحُ من الأقوال الثَّلاثَةِ هو ما ذهب إليه الكوفيُّون، والأخفش، وتبعهم فيه ابنُ مالكٍ، وذلك لورود السَّماع به، ولا داعي لتكلُّف التأويل.

---

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٥٦١، وينظر الدر المصون ٥٠٧/٤.

(٢) ينظر شرح المفصل ٩٣/٩، والدر المصون ٥٥١/٤.

(٣) ا البيت من بحر الوافر، وهو في ديوان الأحوص ص ١٨٩، والكتاب ٢٠٢/٢، والمقتضب ٢١٤/٤، ومجالس ثعلب ١٩/١، ٩٣، والأصول في النحو ٣٣٤/١، والإنصاف ٢٥٣/١، وأوضح المسالك ٢٠/٤.

والشاهد: في (يا مطر) في الشطر الأول، حيث جاء منونا مرفوعا لضرورة الشعر، وهو مفرد علم واجب البناء على الضم.

(٤) ينظر الدر المصون٥٠٧/٤.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤.

(٦) حاشية الصبان ١٢٩/٣.

الخاتمة

الحمد لله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى صحبه وآله، وبعد:

فقد توصَّل البحثُ من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النَّتائج، أهمها:

١- تمكُّن ابن مالك من علم النحو واللغة من خلال جمع الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، وأدلة أصحابها، ومناقشتها، والترجيح بينها.

٢- أنَّ شرح التسهيل لابن مالك من الشروح التي اشتملت على الخلاف النحوي، سواء على مستوى المدارس النحوية، أو على مستوى الأفراد.

٣- أن ابن مالك لم يكن مجرَّد ناقل للآراء وعرضها، بل كان يشرحها، ويناقشها، فيتفق معها حينًا، ويختلف معها حينًا، ويرجح بعضها على بعض حينًا آخر، معتمدًا في ذلك على الأصول النحوية المعتمدة لدى النَّحويين.

٤- أنَّ ابن مالك كان بصري المذهب دون تعصب، ولم تمنعه بصريته من مخالفة البصريين في بعض المسائل وِفَاقًا للكوفيين.

٥- أثبت البحثُ أنَّ بعض المسائل النَّحويَّة لم تكن محلَّ خلاف بين البصريين والكوفيين، بل مما اتفق عليه المذهبان، كظاهرة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض[1]، فكلا المذهبين لا يُجيز النطق به، لكن البصريين كانوا أشد له ردًّا وإنكارًا من الكوفيين، وليس الأمرُ كما ذكر الأنباري وابن مالك، من أنَّ المنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين، وكظاهرة معاقبة (أو) للواو، فقد نسب الأنباري عدم الجواز إلى البصريين، والصحيح أنَّ من المجيزين لهذه الظاهرة سيبويه، والأخفش، والجرمي، وغيرهم من البصريين(٢)

---

(١) ينظر ص ١١١ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٨٥ من هذا البحث.

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة للزبيدي، تحقيق د طارق الجنابي، عالم الكتب؛ ط١ ١٩٨٧م.
- الأزهية في علم الحروف، للهروي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، د/ محمد بن عمار بن مسعود درين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، نشر/فرينس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد ومراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق د/محمد بن عوض السهيلي، دار أضواء السلف- الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ -١٩٥٤م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو لأبي عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د/ فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور/ حمزة عبد الله النشرتي، نشر دار المريخ بالرياض، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- الأعلام لخير الدين الزركلي، طبع دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٤م.
- أمالي الزجاجي، تحقيق أ/ عبد السلام هارون، دار الجيل، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا،١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بدون.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ حسن شاذلي فرهود، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- بدائع الفوائد، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة،ط١، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، الحلبي، ط١.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي بركات الأنباري، تحقيق د/ طه محمد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، دار الهداية.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين، مكز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان تح د عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١-١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، نشر دار الزهراء للإعلام العربي- ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١،٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق عبد الرحمن على بن سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١،

١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د/ حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهر، ط ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب للشيخ/ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار السلام للطباعة والنشر، ط٢ سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- حاشية الفاكهي على قطر الندى للشيخ يس بن زين الدين الحمصي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ-١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث-دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية للبغدادي، تحقيق وشرح /عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، ١٩٥٧م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، للشنقيطي، تحقيق وشرح/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العمية، الكويت، ط١، ١٩٨١م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- رصف المباني للمالقي، ت محمد أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، ط٣.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ت د محمد هاشم، دار الجيل بيروت، ط١ ،١٩٩٦.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق/عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤١٤هـ.

- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختوم، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، ١٣٣٦هـ ١٩١٨م.
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق ودراسة د/ علي موسي الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت د سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د/ صاحب أبي جناح، بغداد،١٩٨٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٧١هـ- ١٩٥١م.
- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر- ط١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مكتبة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني تحقيق سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي (رسالة دكتوراه بجامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤١٨هـ،١٩٩٨م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة.
- شرح المقرب لابن عصفور د علي محمد فاخر، مكتبة الآداب ط١، ٢٠٢٠م.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، ت د فاطمة الراجحي، جامعة الكويت ١٩٩٣م.
- شرح الهداية لأبي العباس المهدوي، تحقيق د/حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق د/ طه محسن، مكتبة

ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، دار الكتب العليمة ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، للشيخ عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس، تحقيق د عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- الكتاب لسيبويه تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار المعرفة، بيروت لبنان.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق/ غازي مختار، دار الفكر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق/ فائز فارس،دار الكتب الثقافية – الكويت، بدون.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ١٩٦٢م.
- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق أ/عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، بدون.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق د/ علي النجدي ناصف، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، نشر براجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د/ مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهر ط٢، ١٣٧٧هـ -١٩٥٨م.
- المسائل الحلبيات، للفارسي، تح د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١-١٩٨٧م.
- المسائل الخلافية في النحو للعكبري، تح دعبدالفتاح سليم، مكتبة الأزهر؛ ط١، ١٩٨٣م
- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارس، دراسة وتحقيق د/ علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد؛ ط٢ سنة ١٩٨٢م.

- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تح د علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالغدايات لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح محمد كامل بركات، دار المدني، ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث.
- معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي، وآخر، دار السرور، بدون.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح د مازن المبارك، وآخر، ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ٢٠٠٠م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، دار الرياض.
- النحو وكتب التفسير، د/ إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للنش والتوزيع والإعلام- ليبيا، ط٣، ١٣٩٩هـ-١٩٩٠.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات بالكويت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط١، ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق د/ إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٣٩٨ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	١٥٠٣
المقدمة	١٥٠٥
المبحث الأول: تعريف موجز بابن مالك وكتابه شرح التسهيل:	١٥٠٨
اسمه وكنيته ولقبه- مولده ونشأته- تنقلاته ورحلاته	١٥٠٨
أخلاقه وصفاته- أساتذته وشيوخه	١٥٠٩
تلاميذه	١٥١٠
مصنفاته	١٥١٠
مكانته العلمية	١٥١١
وفاته	١٥١٢
مذهبه النحوي	١٥١٢
كتاب شرح التسهيل	١٥١٥
المبحث الثاني : مسائل النحو الخلافيَّة في باب (التوابع) وموقف ابن	١٥١٧
نعت ضمير الغائب	١٥١٧
نعت اسم الإشارة والنعت به	١٥٢٢
تثنية (أجمع) وأخواتها	١٥٢٥
توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا	١٥٢٨
الضمير المنصوب المنفصل بعد الضمير المنصوب المتصل	١٥٣١
مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين	١٥٣٤
دلالة الواو على الترتيب	١٥٣٨
مجيء (إلا) عاطفة بمعنى الواو	١٥٤٣
مجيء (أو) بمعنى الواو	١٥٥٠
زيادة (لا)على (بل) بعد النفي أو النهي	١٥٥٨
مجيء (أي) التفسيرية عاطفة	١٥٦١

الموضوع	الصفحة
العطف على الضمير المرفوع متصلًا أو مستترًا	١٥٦٣
عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار	١٥٧١
إبدال النكرة من المعرفة	١٥٨٢
إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلٍّ من كل	١٥٨٧
الخاتمة	١٥٩٢
أهم المصادر والمراجع	١٥٩٣
فهرس الموضوعات	١٥٩٩